الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
رقم:1433061391

دور الدبلوماسية العربية في دعم الثورة الجزائرية (1954–1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
– شيماء زايدي

تحت إشراف :
– أ.د. عبد الله مقلاتي

لجنة المناقشة		
الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
– د. فاتح بلعمري	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
– د. عبد الله مقلاتي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
– د. ابراهيم والي الخليل	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1439–1440هـ/ 2018–2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم أرزق قارئنا فتوح العارفين و صحبة

الصالحين و شهادة المجاهدين و علوم الأنبياء

و المرسلين و عمر نوح و بشرى يعقوب و حلم إبراهيم

و غنى سليمان و جمال يوسف و قوة موسى وصبر أيوب و بلاغة هارون

و شفاعة محمد صلى الله عليه و سلم

يا رب العالمين.

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل

قوله تعالى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) سورة يوسف الآية 76

الحمد لله الذي أنار طريقنا وثبت خطايانا وأمرنا بالصبر لإكمال المشوار والحمد لله ربي العالمين الذي أحيا قلوب العارفين وبنور معرفته أحيا النفوس العابدين بنور عبادته هو العادل الذي لا يجور في حكمه.

اتقدم بالشكر الجزيل الدكتور الأستاذ "عبد الله مقلاتي" الذي أرشدني منذ بداية هذا العمل

أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل أساتذة قسم التاريخ بالمسيلة

كما لا يفوتني ان اشكر كل من أختاي "جوهرة، رندة" على مساعدتي في إتمام هذا البحث

والى كل من ساهم في هذا العمل من قريب وبعيد .

وما يسعني بعد الشكر إلى أن أسأل الله عز وجل أن يبارك في المسار العلمي والعملي

إهداء

إلى سيدي وشفيعي في ديني ودنياي، إلى من تشتاق العين لرؤيته محمد صلى الله عليه وسلم

إلى زهرة قلبي وفرحة حياتي وضوء ليلي، إلى التي حملتني ورعتني وسهرت من أجلي الليالي

" أمي الحبيبة "

إلى نور عيني إلى من سهر على راحتي وتربيتي وغمرني بعطفه،

أبي الحنون " الجمعي"

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي إخوتي وأخواتي :

" عبد الهادي، لزهر، ايمن، شمسو، زينو"

إلى برعم العائلة أختي " سلسبيل"

إلى جدتـــي الغاليـــــــــة

إلى أعمامي وأخوالي وعماتي وخالاتي

إلى رفيقات الدرب وصديقات العمر أخواتي في العلم ، زميلاتي في الدراسة .

" ميشا ، زينب، سوسن، ذهبية ، مامية، بثينة، ايمان، شهرة، كوثر، رحمة، ، نسرين ،حنان"

إلى اخواتي في إقامة " حسوني3"

إلى من وقفوا معنا في انجاز هذا البحث السهلي ، بومدين حفظهم الله

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

لكم جميعا كل المحبة والعرفان .

شيماء

قائمة المختصرات والرموز

الكلمة	الاختصار
الصفحة	ص
صفحات عديدة	ص ص
جزء	ج
طبعة	ط
دون مكان	د. م
دون تاريخ	د. ت
دون دار نشر	د.ن
ترجمة	تر
ميلادي	م
هجري	هـــ
PAGE	P

مقدمة

التعريف بالموضوع:

تعتبر الثورة الجزائرية ضد الوجود الفرنسي عام 1954م ، من ابرز حركات التحرر التي شهدها العالم في تاريخه المعاصر، ولأن هذه الثورة كانت محققة لأمال وطموحات الشعوب العربية، التي كانت في أمس الحاجة إلى قيام المزيد من النضالات والثورات التحريرية للإنعتاق والاستقلال من قيود الاستعمار، فإن هذا الأمر أكسبها مكانة بارزة في اهتمامات وسياسات المشرق والمغرب العربي في إطار التعاون والتضامن، وعلى هذا الأساس شكل الوطن العربي بعداً استراتيجياً وقاعدة خلفية هامة للدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية.

وفي إطار الدعم العربي للثورة التحريرية ، اندرج موضوع دراستنا الموسوم بـ" دور الدبلوماسية العربية في دعم الثورة الجزائرية (1954-1962م).

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

وقد جاء اختيارنا للموضوع بناءا على مجموعة من الأسباب يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ✓ تخصصي في تاريخ الوطن العربي المعاصر ولّد عندي الرغبة في تناول هذا الموضوع ،خاصة وأن القضية الجزائرية قضية عربية محورية.
- ✓ هذا الموضوع من المواضيع التي تفرض نفسها على الباحث في التاريخ المعاصر ، نظرا لأهميته وفعاليته أثناء الثورة التحريرية.
- ✓ محاولة تسليط الضوء على الأبعاد الإستراتيجية للثورة الجزائرية من خلال الوقوف على مظاهر الدعم الدبلوماسي الذي قدمته الدبلوماسية العربية للثورة.

❖ **إشكالية الموضوع:**

حظيت الثورة التحريرية الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954م باهتمام واسع وكبير من الدول العربية ، وذلك بحكم صلة الجوار ومبادئ الشعور والوحدة التي كانت تجمع شعوب الوطن العربي مشرقاً ومغرباً، هذا الأمر جعل مختلف دول العالم تهب

لمساعدة الثورة والاعتراف بعدالتها، ومن خلال هذا الطرح تمكنا من صياغة الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى ساهم الدعم الدبلوماسي العربي في نصرة القضية الجزائرية؟

ولتغطية جميع جوانب الموضوع طرحنا جملة من التساؤلات جاءت كالآتي:

- ما هي ظروف اندلاع الثورة الجزائرية؟ وفيما تمثل نشاطها الدبلوماسي؟
- ما هي مواقف الجامعة العربية من المسألة الجزائرية؟
- فيما تمثل الدور الدبلوماسي الذي قدمته دول المشرق والمغرب العربي للثورة الجزائرية؟

❖ **منهج الدراسة:**

ولمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عليها في هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي من خلال التتبع التاريخي لمراحل الدعم الدبلوماسي الذي قدمته الدبلوماسية العربية للثورة الجزائرية طوال الفترة الممتدة من 1954م إلى 1962م، ووصف مظاهر هذا الدعم وتصنيفها حسب تسلسلها الزماني والمكاني.

❖ **أهم المصادر والمراجع:**

ولكي نُثري موضوع بحثنا هذا ، اعتمدنا على مجموعة من المصادر تمثلت في :

كتاب لـ محمد حربي بعنوان:" الثورة الجزائرية سنوات المخاض" والذي أفادنا كثيرا في معرفة مواقف البلدان العربية من الثورة.

وكتاب لـ مولود بلقاسم نايت بلقاسم بعنوان" ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر" وأفادنا في فهم ظروف اندلاع الثورة الجزائرية ومعرفة المواقف الأولية التي أبدتها الجامعة والدول العربية منها.

كما استعنا بمجموعة من المراجع كانت كثيرة ومختلفة، ومن أبرزها :

- كتاب لـ عبد الله مقلاتي بعنوان: " دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية(1945-1962م)" ، والذي استفدنا منه كثيراً في فهم موقف بلدان المغرب العربي من الثورة ومعرفة أشكال الدعم المقدم لها خاصة في الجانب الدبلوماسي.

– كتاب عمار بن سلطان وآخرون المعنون بـ :" الدعم العربي للثورة الجزائرية" ، وكتاب مريم صغير بعنوان:" مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954–1962م)"، وقد اعتمدنا عليهما في إبراز مواقف الدول العربية المختلفة من الثورة الجزائرية وأهم ما قدمته لها من دعم متنوع.

ولكي نثري بحثنا أكثر اعتمدنا أيضا على مجموعة من الدراسات السابقة والجرائد والمجلات.

❖ **خطة البحث**

وللإحاطة بجميع حيثيات هذه الدراسة قمنا بوضع خطة تتضمن : مقدمة وأربعة فصول وخاتمة بالإضافة إلى قائمة من الملاحق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمتن الموضوع.

وقد جاء الفصل الأول بعنوان:" الثورة الجزائرية ونشاطها الدبلوماسي" ، وتطرقنا فيه إلى الظروف المحلية والدولية والإقليمية ، التي مهدت لاندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، وتحدثت فيه أيضا عن مجريات الثورة وتطوراتها الداخلية والخارجية بالإضافة إلى النشاط الدبلوماسي الذي اعتمدته الثورة الجزائرية كونه الجانب الأساسي لكسب الدعم والتأييد الدولي.

واستعرضنا في الفصل الثاني المعنون بـ:" جهود الجامعة العربية في دعم الثورة الجزائرية دبلوماسيا" ، أهم المواقف التي أبدتها هذه الهيئة من القضية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (1945–1954م) ، ووضحنا كذلك موقفها من اندلاع الثورة الجزائرية،مبرزين الدور الفعال الذي قامت به من اجل حصول الشعب الجزائري على حريته من خلال المحافل الدولية والإقليمية.

وخصصنا الفصل الثالث المعنون بـ:" المشرق العربي و دعم الثورة الجزائرية دبلوماسيا"، للحديث عن الدعم الدبلوماسي الذي قدمته كل من أقطار واد النيل المتمثلة في مصر والسودان، وأقطار الهلال الخصيب والتي اتخذنا منها سوريا والعراق والأردن نموذجاً، وصولاً إلى دول الخليج العربي ونخص بالذكر المملكة العربية السعودية والكويت، من خلال

إبراز مواقفهم المختلفة والمتفاوتة من القضية الجزائرية والمساهمة في تدويلها في المحافل الدولية والإقليمية.

أما بالنسبة للفصل الرابع الذي جاء بعنوان:" المغرب العربي و دعم الثورة الجزائرية دبلوماسياً"، فقد تطرقنا فيه إلى الدعم الدبلوماسي الذي قدمته كل من ليبيا وتونس والمغرب الأقصى، حيث لعبت هذه الأقطار الشقيقة حكومة وشعباً دوراً كبيراً لنصرة القضية الجزائرية، وتحقيق الهدف المنشود والمتمثل في بناء مغرب عربي موحد.

وأنهينا هذه الدراسة بخاتمة ضمّت جملة من الاستنتاجات تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لهذا الموضوع.

❖ **صعوبات البحث**

وفي انجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- اتساع مجال الدراسة حيث شملت مختلف الدول العربية ، بالإضافة إلى الجامعة العربية.
- طول الفترة المدروسة والتي امتدت من (1954-1962م).
- محدودية عدد الصفحات المشروطة في مذكرة التخرج، فبالرغم من أننا بذلنا قصارى جهدنا في الالتزام بعدد الصفحات إلا أن طبيعة الموضوع فرضت علينا تجاوز ذلك.

وفي الختام نتمنى أن نكون قد وفقنا في انجاز بحثنا هذا .

الفصل الأول:

الثورة الجزائرية ونشاطها الدبلوماسي

المبحث الأول: ظروف اندلاع الثورة التحريرية

المبحث الثاني: اندلاع الثورة التحريرية

المبحث الثالث: النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954 – 1962

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل مجموعة الظروف المحلية والدولية والإقليمية التي مهدت لاندلاع الثورة التحريرية، وسنتحدث فيه ايضا عن تفجير الثورة الجزائرية وتطوراتها وإنجازاتها الداخلية والخارجية من خلال هجومات الفاتح من نوفمبر 1954، وهجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، ومؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، كما استعرضنا كذلك النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية والذي ارتأينا فيه إلى تخصيص جزء منه للنشاط الدبلوماسي قبل الثورة، ولقد كان لهذا النشاط دور كبير في التعريف بالقضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية وكسب الدعم والتأييد للثورة التحريرية، وهدفنا من خلال ذلك التمهيد لموضوع أشكال الدعم الدبلوماسي الذي قدم للثورة الجزائرية خاصة من طرف الدول العربية.

المبحث الأول: ظروف اندلاع الثورة التحريرية:

شهدت الفترة الممتدة من عام 1945 إلى عام 1954 مجموعة من الظروف المحلية والدولية والإقليمية، فتحت المجال أمام الجزائريين للتعريف بقضيتهم، وساهمت في تحضيرهم وتفجيرهم لثورتهم التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، ويمكن إيجاز هذه الظروف فيما يلي:

أولا: الظـــروف المحليـــة: وتتمثل في مجموعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي كان يعيشها الجزائريون قبيل اندلاع الثورة التحريرية ويمكن إيجازها فيما يلي:

1- **الظـروف السياسـية:** تميزت الأوضاع السياسية على الساحة الجزائرية عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية بمجموعة من التطورات[1]، فبعد مجازر 8 ماي 1945 التي شكلت منعرجا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية من خلال ترسيخ قناعةٍ في نفوس المناضلين وجزء من القادة مفادها أن الاستقلال لن يتحقق من دون الكفاح المسلح[2] وبإصدار الحكومة الفرنسية قرار العفو العام في 1946، عاد نشاط الحركة الوطنية وتشكل حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري برئاسة فرحات عباس[3] ،الذي انتقل

---

(1)- عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 1، ط 1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1412هـ / 1991م، ص، 168.

(2)- صالح بلحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1428هـ / 2008م، ص ص 28 – 29.

(3)- **فرحات عباس:** أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة (1958 – 1961)، تزعم التيار الإصلاحي الليبرالي، وتحالف مع التيارات الأخرى ليطالب خلال الحرب العالمية الثانية بالاستقلال الذاتي، أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ودافع بشراسة عن أفكاره ومواقفه (ينظر: عبد الله مقلاتي: **أعلام وأبطال الثورة التحريرية**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 260).

خلال مسيرته حتى عام 1956 من الإدماج إلى الاعتدال، وكان هذا التغيير بسبب يأسه من سياسة الإدماج وشعوره بالتفرقة بين الجزائريين والفرنسيين[1]، وقرر في هذه الأثناء مواصلة النضال السياسي بضم صوته إلى جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري، وطالب بإرساء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في الجزائر[2].

أما حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تأسست في نفس السنة على يد مصالي الحاج[3]، فقد آمن مناضلوها بفكرة الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة وفعالة من أجل تحقيق الاستقلال[4]، ويظهر ذلك بشكل جلي في الاجتماع الذي عقدته الحركة في يومي 15 / 16 فيفري 1947، وكان أهم قرار خرجت به هو الإعلان عن ميلاد المنظمة السرية الخاصة بقيادة محمد بلوزداد[5]، وانحصرت مهمتها الأساسية في الإعداد للثورة

---

(1)– محمد علي داهش: **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 19.

(2)– فاروق جياب: **الحبيب بورقيبة وسياسته اتجاه الثورة التحريرية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016 – 2017، ص ص 61 – 62.

(3)– **مصالي الحاج:** ولد في 16 ماي 1898 بتلمسان أصبح في جوان 1926 الرئيس التنفيذي لحزب نجم شمال إفريقيا، أسس حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية في أكتوبر 1946، بالإضافة إلى حزب الحركة الوطنية الذي أسسه في ديسمبر 1954، توفي في 3 جوان 1974 بباريس ونقل إلى تلمسان في 7 جوان من نفس السنة (ينظر: *Ben jamin Stora:* ***messali hadj (1898 / 1974) piollier de nationalisme Algérien****, Editions l'harmatan, Paris ,p 13- 15.)*

(4)– فاروق جياب: المرجع السابق، ص ص 61 – 62.

(5)– **محمد بلوزداد:** ولد سنة 1924 بالجزائر العاصمة، كان أحد المنظمين لمظاهرات أول ماي سنة 1945 بالجزائر، وعين عضوا في المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، كما تولى مسؤولية تشكيل المنظمة الخاصة المؤهلة للنشاط الثوري، توفي سنة 1952 إثر مرض السل (ينظر: بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**، ج 1، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر،2006، ص 512).

المسلحة[1]، وكان لها دور كبير في مسار الحركة الوطنية حيث أعدت ما يناهز الألف وخمسمائة مدرب، وجمعت كميات من الأسلحة استعدادا للإعلان عن الثورة[2].

وكان اكتشاف المنظمة السرية في 18 مارس 1954م[3]، ودخول حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أزمة حادة، قرر الثوريون تأسيس حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تؤثر في المصاليين والمركزيين على السواء، وتكون قيادتها جماعية تتكون من 9 أعضاء، فعقدوا اجتماعهم في 23 مارس 1954 وأطلقوا عليها اسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل[4].

وقد انبثق عن هذه اللجنة اجتماع 22،[5] الذي عقد في 23 جوان 1954 بمنزل إلياس دريش لاتخاذ التدابير اللازمة لانطلاق العمل المسلح، وقد ترأس هذا الاجتماع التاريخي مصطفى بن بولعيد[6] باعتباره شخصية مهمة[1]، وناقش فيه الحاضرون أزمة

---

(1)– عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 – 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون،[د.ت] ،ص 364.

(2)– عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 185.

(3)– صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 30.

(4)– محمد بلعباس: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2009، ص 107.

(5)– **لجنة 22**: باجي مختار، بلوزاد عثمان، بن عبد المالك رمضان، بن مهيدي العربي، بن طوبال لخضر، حبشي عبد السلام، العمودي عبد القادر، بن عودة مصطفى، مشاطي محمد، بن بولعيد مصطفى، ملاح سليمان، بن مهيدي العربي، مرزوقي محمد، سويداني بوجمعة، بيطاط رابح، زيغود يوسف، بوعجاج الزبير، بوعلي السعيد، بوشايب بلحاج، بوضياف محمد، بوصوف عبد الحفيظ، دريش إلياس (ينظر: *CHabane Nordine : **guerre d'algérie et lutte de liberation,** editions houma, alger, 2013. p676)*.

(6)– **مصطفى بن بولعيد**: ولد في 5 فيفري سنة 1917 بآريس، كان مناضلا في حزب الشعب الجزائري وعضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، استشهد إثر انفجار جهاز إرسال ملغم في 22 مارس 1956 (

الحزب والأوضاع التي آلت إليها الحركة الوطنية والبحث عما يجب فعله خصوصا وأن الثورة قد انطلقت في كل من تونس والمغرب الأقصى، وتبلور النقاش النهائي عن موقفين: الأول يدعو إلى العمل المسلح مباشرة كوسيلة وحيدة لتجاوز أزمة الحزب وأزمة الحركة الوطنية بصفة عامة، والثاني يتبنى مبدأ الكفاح لكنه يرى ضرورة التريث لحين الوقت المناسب لذلك، لكن الموقف حسم لفائدة أصحاب الرأي الأول بعد تدخل عدد من الثوريين الملتزمين[2].

وتمثلت أهم القرارات التي تم التوصل إليها من خلال هذا الاجتماع، في توزيع المسؤوليات القيادية على أعضاء اللجنة الثورية، وتقسيم البلاد إلى خمسة مناطق والتحضير للإعلان عن الثورة التحريرية[3]، و تم الإعلان عن ذلك في اجتماع 23 أكتوبر 1954 والذي حضره كل من بوضياف، بن بولعيد، بن مهدي، ديدوش، بيطاط وبلقاسم، حيث تم الاتفاق فيه عن القرارات التالية[4]:

– تقسيم التراب الوطني إلى ستة مناطق: " المنطقة الأولى بقيادة مصطفى بن بولعيد المنطقة الثانية بقيادة ديدوش مراد، المنطقة الثالثة بقيادة كريم بلقاسم، المنطقة الرابعة بقيادة بيطاط رابح، المنطقة الخامسة بقيادة العربي بن مهيدي، وتركت المنطقة السادسة فيما بعد"[5].

ينظر: وزارة المجاهدين: **من يوميات الثورة الجزائرية، (1954 – 1962)**، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999، ص 35).

[1]– المرجع نفسه: ص 5.

[2]– عمار قليل: المصدر السابق، ص 181.

[3]– فاروق جياب: المرجع السابق، ص 64.

[4]– زهير إحدادن: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954 – 1962)**، ط 1،[د.ن]،[د.م]، 2007، ص 11.

[5] –*Mouhamed Tiguia: **l'Algérie en guerre**, office de publications universitaires, Alger, 2007, p 95.*

– تكليف محمد بوضياف[1] بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج، أي مع المندوبين في القاهرة (بن بلة[2]، خيضر، آيت أحمد)، وكذلك المهاجرين في فرنسا[3].

– تحديد تاريخ اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 على الساعة الصفر، يعني ليلة 31 أكتوبر في جميع المناطق بدون تأخير أو تقديم على الوقت.

– إصدار بيان موجه للرأي العام الجزائري والعالمي يخبر باندلاع الثورة وأهدافها وبميلاد حركة تسمى جبهة التحرير الوطني، وهو نداء الفاتح من نوفمبر.

وافترقت المجموعة على أن تلتقي بعد عام لتقييم العمل الثوري[4].

وقام محمد بوضياف بالتوجه إلى القاهرة ليسلم البيان الأول للثورة التحريرية إلى البعثة المستقرة هنالك، ليعلنوا نبأ اندلاع الثورة المسلحة من إذاعة صوت العرب[5] هناك

---

(1)– **محمد بوضياف:** ولد في 23 جوان 1919 في المسيلة، وضع نفسه في خدمة الحركة الوطنية، وناضل في صفوف حزب الشعب وأصبح فيما بعد مسؤولا عن المنظمة الخاصة في قسنطينة، كان عام 1953 العمود الفقري لتجمع أنصار الكفاح المسلح، اختطف مع بن بلة يوم 22 أكتوبر 1946، وبقي عضوا في المجلس الوطني للثورة (1956 – 1962) (ينظر: محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد– صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 5).

(2)– **أحمد بن بلة:** ولد في عام 1916 من أبوين فلاحين، انخرط في حزب الشعب الجزائري وهو في سن الخامسة عشر، وتحول بعد سنوات قليلة إلى قطب رئيسي فيه، كان من بين المختطفين في 22 أكتوبر 1956، انتخب رئيسا لأول جمهورية جزائرية مستقلة في 8 أفريل 1962، وظل رئيسا لها لمدة 3 أعوام (ينظر: روبير ميرل: **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، ط 3، منشورات دار الآداب، بيروت، 1981، ص 5 – 7).

(3)– أحمد مهساس: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود – محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 381.

(4)– زهير إحدادن: المرجع السابق، ص ص 12 – 13.

(5)– **إذاعة صوت العرب:** تأسست في جويلية 1952 عقب الإطاحة بالنظام الملكي المصري، كانت قناة أساسية للتعبئة الجماهيرية ضد الاستعمار والهيمنة في الوطن العربي (ينظر: إسماعيل دبش: **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954 – 1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2009، ص 68).

حسب التاريخ المحدد، وأصبحت بذلك الظروف مواتية داخليا وخارجيا لاندلاع الثورة التحريرية[1].

2- الظروف الاقتصادية: خلال الحرب العالمية الثانية وقعت الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة تسببت في مجاعة قاتلة في الأرياف، حيث انخفض إنتاج الحبوب من عشرين مليون قنطار في عام 1941، إلى عشرة مليون قنطار عام 1945، وتراجعت قطعان الغنم من 6400000 رأسا عام 1939 إلى 280000 رأس فقط عام 1946 وارتفع سعر قنطار القمح الصلب من 800 فرنك إلى 2000 فرنك و3000 فرنك، وقد أدى هذا التدهور في المواد الاقتصادية إلى انتشار الأوبئة الفتاكة، وظهور السوق السوداء المخيف مما كاد يؤدي بحياة مئات الآلاف من الأهالي الجزائريين[2].

كما نجحت فرنسا في إضعاف الصناعة، فما كادت الثورة تندلع حتى اختفت الصناعة التقليدية، وأصبحت تستورد كل شيء تقريبا، ولم يعد يسمع لا على الأسلحة والبارود ولا على الورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن، وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة، فأصبحت تصدر إلى الموانئ الفرنسية سنة 1954 حوالي ستين ألف طن من الفوسفات، وثلاث ملايين ونصف مليون طن من الحديد، وأربعمائة ألف طن من الفحم.....الخ[3]، وكان غرض فرنسا الأساسي هو إبقاء الجزائر مجالا خصبا لإنتاج مواد الخام لتمويل المصانع الفرنسية في بلاده، معتمدا على إبعاد

---

[1]- محمد العيد مطر: **ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1954 – 1962)** (**أوراس النمامشة أو فاتحة النار**)، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، [د.ت]، ص 80.

[2]- أمال شبلي: **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1956)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005– 2006، ص 43.

[3]- محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط 1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1404هـ /1984م، ص 43.

الجزائريين من اقتناء الخبرة الصناعية، مما جعل المجتمع الجزائري يعيش في أزمات اقتصادية حادة جعلت العامل يضطر إلى مغادرة البلاد بحثا عن الرزق[1].

أما فيما يخص القطاع التجاري فكان أكثر خضوعاً للإدارة الفرنسية، فنقل البضائع مثلا كان مقتصرا على البواخر الفرنسية، والاتحاد الجمركي مع فرنسا يفرض على الجزائر العزلة التامة عن العالم ويستبعد أي مناقشة أجنبية، ففرنسا وحدها تستهلك 78% من الصادرات الجزائرية المتمثلة أساسا في المنتوجات الزراعية والمواد الأولية أما الواردات فإن 80% منها مصنعة والباقي عبارة عن مواد غذائية كالقهوة، والشاي والسكر[2].

وتشير طبيعة هذا التبادل أن الصادرات الجزائرية تفوق بحجمها الواردات، أما من ناحية القيمة فالعكس، وما يؤكد ذلك الإحصاءات الرسمية التي نشرت عام 1953: " صادرات الجزائر (1,91 6,67) طن قيمتها (138,820) مليار فرنك، أما ما تستورده الجزائر (2,665,617) طن قيمتها (202,694) مليار فرنك"[3].

3- الظروف الاجتماعية: عاشت الجزائر أوضاعا اجتماعية غاية في الصعوبة، لارتباط المسألة ببعدين رئيسيين يتمثلان في الاحتكار الاقتصادي الذي كان تحت سلطة المستوطنين، وتطور المعطى الديموغرافي بالنسبة للجزائريين[4]، فالأول كان له أثر عميق في نشر حياة البؤس والشقاء في عدد وسط الشعب الجزائري مما دفع به إلى اللجوء للهجرة[5]، أما بالنسبة للزيادة الهائلة في السكان الجزائريين المسلمين في الجزائر قد زاد

---

(1)- أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956 -1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 27.

(2)- أمال شبلي: المرجع السابق، ص 45.

(3)- مصطفى طلاس: **الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص ص 55 – 56.

(4)- جمال قندل: **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية(1954 – 1956)**، ج 1، وزارة الثقافة، الجزائر، [د.ت]، ص 43.

(5)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 27.

بما لا يقل عن مليون نسمة في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1954 ونتيجة لهذه الزيادة الهائلة في السكان كثرت البطالة وتجاوز عدد العاطلين عن العمل 1,000,000 عامل في سنة 1954، واضطر 300,000 عامل جزائري إلى الهجرة إلى فرنسا والبحث هناك عن شغل، وتوفير العيش لحوالي 1,500,000 نسمة في الجزائر، وعليه فإن الفقر في الجزائر قد انتشر بشكل لا مثيل له، ولذلك شعر الناس بالظلم والتحقوا بالثورة وأيدوها بدون تردد في بدايتها عام 1954م[1].

وفيما يخص التعليم لم يتمكن 2 مليون من الأطفال المسلمين الجزائريين من الالتحاق بالمدارس، وبذلك حرموا من التعليم، وعلى العكس من ذلك كانت الأغلبية الكبيرة من الأوروبيين الراغبين في التعليم ملتحقة بالدراسة[2].

وفيما يخص الجانب الصحي فنظرا لتدهور وانخفاض الحياة المعيشية والنقص في المواد الغذائية، تفشت الأمراض الخطيرة وانعدمت وسائل مكافحتها، وما يؤكد ذلك ما ورد في النشرة الرسمية للإحصاء العام الذي أجرته حكومة الجزائر في عام 1954 والذي جاء فيه: " أن عدد الأطباء في جميع أنحاء الجزائر يبلغ 1500 طبيبا خاصا و151 طبيبا حكوميا "[3]، أما المستشفيات فعددها كان حوالي 149 مستشفى وبالإضافة إلى قدم مبانيها وإهترائها، فإنها كانت تعاني أيضا من قلة الأجهزة الطبية والأسرة والأطباء والممرضين وخاصة تلك المتواجدة في المدن الداخلية[4].

---

[1]– عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 371.

[2]– رياض بودلاعة: **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية(1954 – 1962)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جاعة منتوري، سطيف، 2005–2006، ص ص 63 – 64.

[3]– أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 29.

[4]– الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية(1954 – 1958)**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 47.

4- الظـروف الثقافيــة: اعتمـدت فرنسـا خـلال احتلالهـا للجزائـر منـذ 1830 سياسـة التنصير ومحاربـة الإسـلام في الجزائر، كما عمدت إلـى محاربـة لغـة القرآن كونهـا وعـاء الثقافة العربية بالجزائر وبالتالي القضاء على الشخصية الجزائرية بسهولة، وقد قامت بغلق المدارس والكتاتيب وكل مجال يمكن أن تنفذ منه العربية[1].

ولـم تنـدلع الثـورة الجزائريـة إلا بعـد أن انتهـى الاسـتعمار تقريبـا مـن مهمتـه الأساسـية الخاصـة بالمسخ والتشويه والتجهيل[2]، فالإسـلام أصـبح مجموعـة من العبـادات الممزوجـة بالخرافات والاستبداد والتدجيل، وغرست الأمية بعمق في أواسط الجماهير الجزائرية التي كان كل فرد منها قبل الاحتلال يحسن القراءة والكتابة[3].

وقـد بلغـت نسـبة الأميــة بـين الرجـال 94% وبـين الفتيـات 96% وهـذا حسـب الإحصاءات الرسمية الفرنسية التي نشرتها الولاية العامة في الجزائر، فمن مجموع 6000 طالب مسجل بجامعة الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية، ويوجد من بينهم 500 طالب جزائري، وهذا هو السبب الذي أدى بالسلطات الجزائرية في العشرية الأولى من الاستقلال إلى جلب معلمين من الخارج[4].

ورغم هذه السياسة الاستعمارية التي عملت على تجهيل الشعب الجزائري، إلا أنه بقي متمسكا بالعلم والثقافة، وقد عبر عن ذلك محمد بوضياف بقوله: " طردونا من المدارس، لكنهم لا يستطيعون منعنا من التعلم "[5].

ثانيا: الظروف الدولية والإقليمية: وتتمثل هذه الظروف في النقاط الآتية:

---

[1]- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 31-33.

[2]- العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 20.

[3]- محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 44.

[4]- عمار عمورة: **موجز في تاريخ الجزائر**،ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002، ص 181.

[5]- رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص 68.

– بروز الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، من أجل السيطرة على العالم[1].

– ظهور هيئات دولية تدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، كجامعة الدول العربية في 22 مارس 1945 والتي قامت بنشاط عربي دولي واسع ساعد كثيرا على توضيح وتدعيم القضايا العربية المطروحة على الساحة الدولية[2]، وهيئة الأمم المتحدة في 26 جوان 1945 والتي حملت هي الأخرى على عاتقها مسؤولية تجسيد مبادئ الحرية والمساواة من خلال ميثاقها الذي أعلن عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[3].

– انتشار الفكر التحرري الذي جسد على أرض الواقع الدولي، واجتاح العديد من المناطق كانت تحت قبضة الاستعمار، والتي جاءت نتيجة خيبة الأمل التي أصابت هذه الشعوب جراء وعود الحلفاء الكاذبة في تحقيق الحرية والاستقلال[4]، ومن بين الدول التي حققت الاستقلال نجد: سوريا ولبنان عام 1946، الهند وباكستان عام 1947، ليبيا عام 1951م.

---

[1]– محمد حربي: المصدر السابق، ص 5.

[2]– محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية(1830 – 1954)**، ط 3، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2000، ص ص 249–250.

[3]– أمال شبلي: المرجع السابق، ص 24.

[4]– مريم صغير: **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954 – 1962)**، ط 2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 39 – 40.

– نجاح الثورة المصرية عام 1952 ودعمها للحركات التحررية العربية، وذلك بتشجيع جمال عبد الناصر للعمل الثوري في البلدان المغاربية، واحتضان القاهرة لمكتب[1] ولجنة[2] تحرير المغرب العربي والتي عمل بها أغلب زعماء الحركات التحررية المغاربية.

– انتقال الحركتين الوطنيتين في كل من تونس والمغرب الأقصى إلى العمل المسلح والثورة على المستعمر الفرنسي، ففي تونس بدأت الأعمال العسكرية ضد الاحتلال الفرنسي منذ عام 1952 إثر اغتيال النقابي فرحات حشاد[3] ونفي بورقيبة[4]، وفي المغرب الأقصى كان الغليان يسود البلاد كله في أوت 1953 إثر اعتقال السلطان محمد الخامس، فنشبت مظاهرات صاخبة، واضطهادات واعتقالات، وأعمال فدائية على قدم وساق[5].

– هزيمة الجيش الفرنسي في معركة ديان بيان فو صيف 1954، وأكد فيها الشعب الفيتنامي إمكانية هزيمة قوات الجيش الفرنسي إذ توفر عنصر الإيمان بالقضية، وقد أكسبت هذه الحرب الكثير من الخبرة للجنود الجزائريين الذين خاضوا غمارها في جميع

---

[1]– **مكتب المغرب العربي:** تأسس في 22 فيفري 1947 بقرار من مؤتمر المغرب العربي، وكان الهدف الأساسي من وراء إيجاده تنسيق مجهودات الوطنيين الجزائريين والتونسيين والمغاربة في نشاطهم ضد الاستعمار (ينظر: امحمد بن عبود: **مكتب المغرب العربي في القاهرة (دراسات ووثائق)**، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1992، ص 42).

[2]– **لجنة تحرير المغرب العربي:** تأسست في 05 جانفي 1948 برئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي، انظم إليها كل من الحزب الدستوري التونسي القديم والجديد، حزب الشعب الجزائري، حزب الاستقلال المغربي، هدفها مواجهة الاستعمار الغاصب وتحقيق الاستقلال لكافة أقطار المغرب العربي (ينظر: علال الفاسي: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص ص 408–410).

[3]– **فرحات حشاد:** الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل، اغتيل على يد عصابة اليد الحمراء الفرنسية وذلك يوم 5 ديسمبر 1952 (ينظر: أحمد طالب الإبراهيمي: **آثار البشير الإبراهيمي**، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 153).

[4]– رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص ص 63 – 64.

[5]– مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، شركة دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2007، ص 17.

الميادين خاصة في مجال حرب العصابات التي سيعتمد عليها الثوار فيما بعد لمواجهة جيوش كبار الجنرالات الفرنسيين المتخرجين من أشهر الكليات الحربية في العالم[1].

كانت هذه مجموعة الظروف العامة التي ساعدت على تعميق فكرة القيام بثورة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي في نفوس المناضلين والمكافحين، وبتطورات القضية الجزائرية لدى الشعب الجزائري بصفة عامة، وهيأته نفسيا لتقبل تلك الفكرة والتحمس لها عندما يحين الأوان[2].

المبحث الثاني: اندلاع الثورة التحريرية.

في الوقت الذي اجتمعت فيه العوامل الضرورية لشن ثورة عارمة على الدخيل الأجنبي، تحت قيادة ساهمت مساهمة فعالة في التحضير لها وتفجيرها[3]، اندلعت الشرارة الأولى للثورة التحريرية في الساعة الواحدة من صباح أول نوفمبر 1954 وصادف هذا اليوم عيد القديسين، حيث وجه المناضلون الجزائريون أعنف ضرباتهم للقوات الاستعمارية التي حصلوا منها على كميات من الأسلحة والذخيرة أتاحت لهم الفرصة لتسليح العديد من المناضلين الذين كانوا في أمس الحاجة للسلاح[4].

وبالإضافة إلى نصب الكمائن لقوات العدو من الشرطة والدرك والجيش والهجمات على ثكنات العدو، تم كذلك تنفيذ الإعدام على بعض الخونة والهجوم على المصالح الإدارية والتقنية، ومزارع المعمرين، وقد بلغ عدد هذه العمليات كلها حوالي مائة عملية في

---

(1)– أمال شبلي: المرجع السابق، ص ص 23 – 24.

(2)– يحي بوعزيز: **ثورات القرن العشرين**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 110.

(3)– أحمد سعيود: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (01 نوفمبر 1954 – 19 سبتمبر 1958)**، وزارة الثقافة، [د.م]، 2002، ص 57.

(4)– فتحي الديب: **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، ط 1، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984، ص 52.

أكثر من ثلاثين موقعا في المناطق الخمسة، والكثير منها وقع في الأوراس[1]، حيث تم اكتساح ثكنتين بمدينة باتنة وقتل قائد الموقع العسكري الفرنسي في خنشلة، وقد امتدت العمليات إلى باب الصحراء وشملت خاصة مدينة بسكرة التي وقعت بها ستة عمليات[2].

وفيما يخص منطقة الشمال القسنطيني فقد تم إطلاق النار على مركز الدرك بالسمندرو، وعلى حارس مستودع الوقود في الخروب، وتم تجريد حراس بلدة سان شارل من سلاحهم[3].

أما منطقة القبائل فقد تم فيها تخريب وسائل الاتصالات في كامل المنطقة وإضرام النار في مخازن الخفاف والتبغ، بالإضافة إلى مهاجمة ثكنات الدرك في مختلف المناطق[4].

وهاجم الثوار في منطقة الجزائر دار الإذاعة بثلاث قنابل انفجرت إحداها وأحدثت أضرارا كثيرة، وكذلك هاجموا مستودع موري لزيت البترول وأشعلوا فيه النار، وفي مدينة بوفاريك هاجموا مستودع الفواكه وأحرقوه وبلغت خسائره 30 مليون فرنك، بالإضافة إلى مهاجمة ثكنة عسكرية بقيادة أعمران وغنموا 4 مسدسات و6 بنادق، والتحقوا بجبل الشريعة وهاجموا معمل الورق في بابا علي، وأشعلوا فيه النار[5].

---

[1]– زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 12.

[2]– أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 76.

[3]– مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954 – 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 22.

[4]– محمد حربي: المصدر السابق، ص ص 18 – 19.

[5]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 122.

أما بالنسبة للمنطقة الخامسة والتي هي وهران، تركزت العمليات الثورية في مستغانم حيث هاجم رمضان بن عبد المالك ضيعة ويليس، ومنطقة كاسان وقتل مستوطن وحارس بلدية[1].

وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه الهجومات الثورية تم الإعلان عن بيان أول نوفمبر الذي تضمن نداءا إلى الشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الجزائرية، وتحددت فيه معالم البرنامج والأهداف السياسية للثورة على المستويين الداخلي والخارجي[2].

ففي المستوى الأول سعت الجبهة إلى التطهير السياسي، وذلك بإعادة الحركة الوطنية في طريقها الثوري الصحيح والقضاء قضاءًا مبرما على جميع ألوان الاحتلال والدخول في سياسة الإصلاحات التي هي سبب تقهقرها الحالي، وأيضا لم شتات جميع الطبقات السلمية للشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

أما في المستوى الثاني فقد كانت غاية الجبهة تدويل القضية الجزائرية، وتحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها الطبيعي الذي هو النطاق العربي الإسلامي، وتأكيد الصداقة الفعالة مع جميع الدول التي تساند القضية الجزائرية في دائرة ميثاق هيئة الأمم المتحدة[3].

حققت الثورة الجزائرية بعد عدة أشهر من تفجيرها، انتصارات عديدة على المواقع والقوات الفرنسية، وما كان على السلطات الفرنسية إلا نعت هذه العمليات العسكرية بأنها مجرد اضطرابات محلية، في محاولة منها التقليل من شأنها[4]، وأمام هذا الوضع

---

[1]– مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص 24.

[2]– محمد العربي الزبيري: **كتاب مرجعي في الثورة التحريرية (1954 – 1962)**، دار هومة للنشر، بوزريعة، الجزائر، 2007، ص 26.

[3]– أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص ص 201 – 202.

[4]– محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 25.

وبالإضافة إلى العبء الكبير الذي تتحمله منطقة الأوراس منذ بداية الثورة التحريرية حيث أصبحت محاصرة من طرف القوات الفرنسية[1]، بادر جيش التحرير في وضح النهار بقيادة زيغود يوسف[2] ومساعدة سكان المنطقة، بشن هجومات عنيفة في 20 أوت 1955 في شمال قسنطينة تواصلت لمدة ثلاثة أيام، وكلفت هذه العملية استشهاد 1273 جزائريا ومقتل 123 فرنسيا، أدت إلى القطيعة بين المدنيين الأوروبيين والشعب الجزائري، ومددت لهيب الثورة إلى كامل الشمال القسنطيني، وبرهنت للعالم بأن الثورة الجزائرية ليست مجرد مسألة فرنسية داخلية كما كانت تدعي، وإنما تندرج في إطار حركة تحررية[3].

ولرفع فعالية الثورة داخليا وخارجيا وتوحيد الصفوف والتنظيم والتنظير، قامت جبهة التحرير بتنظيم أول مؤتمر لها بمنطقة إيفري واد الصومام ببجاية في 20 أوت 1956 سمي مؤتمر الصومام، وقد حقق هذا الأخير قفزة نوعية أعطت لثورة الجزائر دفعا جديدا وصانتها من أخطار التمزق لأنها حالت دون وجود فراغ قيادي[4]، وذلك بوضع إستراتيجية جديدة للكفاح المسلح من خلال إعادة التنظيم السياسي والعسكري للثورة

---

[1]– أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 102.

[2]– **زيغود يوسف:** ولد عام 1921، انظم إلى صفوح حزب الشعب الجزائري في 1942، وعندما أنشأت المنظمة الخاصة أصبح من قادتها البارزين، كان من المشاركين في اجتماع الاثنين والعشرين، قام بدور أساسي في التحضير لمؤتمر الصومام، استشهد سنة 1956 (ينظر: العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق ص 30).

[3]– عمار عمورة: المرجع السابق، ص 192.

[4]– المرجع نفسه: ص 192.

الجزائرية، وقد أعطى الجانب السياسي والدبلوماسي أهمية كبيرة بإنشائه لمؤسسات الثورة وفي مقدمتها المجلس الوطني للثورة [1]

ولجنة التنسيق والتنفيذ[2]، ومبدأ إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة[3].

وبالتالي بات واضحا في الداخل والخارج أن في الجزائر حربا تحريرية، يقودها تنظيم سياسي اسمه جبهة التحرير الوطني وكانت الاتصالات بين المناطق قد تحققت من جديد، والتنظيمات الأخرى قد أخذت أماكنها في قطار الجبهة[4].

المبحث الثالث: النشاط الدبلوماسي للثورة التحريرية.

لم تعتمد ثورة أول نوفمبر على العمل المسلح فقط كوسيلة لتحقيق أهدافها، بل اعتمدت كذلك على العمل السياسي والدبلوماسي من أجل تدويل القضية الجزائرية وجعلها حقيقة واقعة في العالم كله[5]، وقبل التحدث عن النشاط الدبلوماسي للثورة رأينا أنه من الضروري الإشارة ولو بصفة موجزة عن هذا النشاط قبل تفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954.

---

[1]– **المجلس الوطني للثورة:** هو الهيئة العليا التي تقود الثورة، يرسم معالمها ويحدد إستراتيجيتها، وقد عرّفته مواثيق الثورة على أنه رمز السيادة الوطنية يقوم بتشريع القوانين مؤقتا إلى غاية تحرير التراب الوطني، و يقوم أيضا بدور المراقبة (ينظر: محمد العربي الزبيري: **كتاب مرجعي في الثورة التحريرية**، المرجع السابق، ص 54).

[2]– **لجنة التنسيق والتنفيذ:** أنشأت إثر انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وصفت هذه الهيئة بأنها مجلس حرب حقيقي، فهي التي تقود وتوجه جميع فروع الثورة، العسكري، السياسي، الدبلوماسي، ومن اختصاصها الإشراف على جميع مرافق الثورة، والقادة السياسيون والعسكريون والمسؤولون عن جميع فروع الثورة (ينظر: عبد المالك مرتاض: **دليل مصطلحات الثورة الجزائرية(1954 – 1962)**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية الجزائر،[د.ت]، ص 71).

[3]– صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 33.

[4]– محمد الشريف عباس: **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، دار الفجر،[د.م]، 2005، ص 46.

[5]– إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 32.

أولا: النشاط الدبلوماسي قبل الثورة:

وتعود أصوله الأولى إلى بدايات الحركة الوطنية، ونشاط الأمير خالد[1] إبان الحرب العالمية الأولى، وكذلك محاولات حزب الشعب الجزائري[2] وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية لإخراج القضية الجزائرية من دائرة النفوذ الفرنسي المحلي إلى التعريف بها في المحافل الدولية واللقاءات والمؤتمرات السياسية التي تعقد خارج الجزائر، والبحث عن الدعم السياسي والمعنوي العالمي لإنجاح الانطلاقة الثورية واستمراريتها[3]، كما قامت جمعية العلماء المسلمين في الميدان الخارجي بربط

---

[1]– **الأمير خالد:** ولد الأمير خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر الجزائري بدمشق في 20 فيفري 1875، انتقل إلى الجزائر سنة 1892، ودخل الكلية العسكرية الفرنسية سنة 1895، وتخرج منها برتبة ملازم سنة1896 واشتغل في الجيش العسكري في نفس السنة، نظم حزب الجزائر الفتاة في باريس عام 1913، وتوفي في دمشق عام 1936 (ينظر: بسام العسلي: **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1404هـ / 1984م، ص ص 9 – 10).

[2]– **حزب الشعب الجزائري:** تأسس في شهر مارس 1937 على يد قادة النجم المنحل وعلى رأسهم مصالي الحاج، ولخصت جريدة الأمة اتجاه الحزب في ثلاث نقاط: لا للإدماج – لا للانفصال – نعم للاستقلال (ينظر: يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين (1919 – 1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص ص 91 – 92).

[3]– غالي الغربي: المرجع السابق، ص 475.

العلاقات مع الدول العربية والإسلامية وتوطيد[1] العلاقات وشرح القضية الجزائرية واستجلاب الدعم لها من أجل تحريرها، وقد كان البشير

الإبراهيمي[2] والفضيل الورثلاني[3] من الرجال البارزين في هذا المجال[4].

ومن هنا نجد أن النشاط الدبلوماسي قبل الثورة قد ساهم بنسبة كبيرة في التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم والتأييد لثورتها المباركة.

ثانيا: النشاط الدبلوماسي بعد اندلاع الثورة:

منذ الوهلة الأولى لاندلاع الثورة التحريرية لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في تدويل القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، ففي البداية تكلفت بهذه المهمة البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني التي كانت متواجدة بالقاهرة[5]، وانطلاقا منها قام بن بلة وخيضر وآيت أحمد ومساعديهم بنشاط حثيث للتعريف بالقضية الجزائرية

---

[1]– عطا الله فشار: **دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 1422هـ / 2001م، ص 9.

[2]– **البشير الإبراهيمي:** ولد بقرية أولاد براهم برأس الوادي في 14 جوان 1889، عين نائبا لجمعية العلماء المسلمين ثم رئيسا لها بعد وفاة عبد الحميد بن باديس، وضع دستور الجمعية وقانونها الأساسي وكان سفيرا للجزائر بالقاهرة وصوتها المدوي، توفي في 20 ماي 1965 (ينظر: أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص 9 – 13).

[3]– **الفضيل الورثلاني:** ولد في 6 فيفري عام 1900 بقرية آنو بلدية بني ورتلان، ساهم في تأسيس بعض الهيئات والمنظمات السياسية كاللجنة العليا للدفاع عن الجزائر سنة 1942، وجمعية الجالية الجزائرية في نفس التاريخ تقريبا وجبهة الدفاع عن شمال إفريقيا سنة 1944، بالإضافة إلى جبهة تحرير الجزائر في 1954 ، وساهم في الثورة الجزائرية من خلال توجيه نداءات إلى جميع الأحرار في العالم العربي الإسلامي ومنددا في نفس الوقت بأبشع الجرائم الوحشية التي يرتكبها الغلاة الاستعماريون في الجزائر، توفي في 12 مارس 1957 (ينظر: الفضيل الورثلاني: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 36، 40 – 43).

[4]– عطا الله فشار: المرجع السابق، ص 9.

[5]– عمار عمورة: المرجع السابق، ص 195.

فقد بذل الوفد جهود معتبرة لتوحيد الأحزاب الوطنية الجزائرية، وتوحيد جبهة الكفاح المغاربية سياسيا وعسكريا[1] ،كما سعى إلى كسب الدعم العربي الاستراتيجي (المادي والمعنوي) وتأييد الدول الآفروآسيوية.

وعشية انعقاد مؤتمر باندونغ[2] كشف الوفد عن نشاطاته واتصالاته مع مختلف الدول الفاعلة خاصة مصر واندونيسيا والهند[3]، ويعتبر حضور الجزائر كوفد ملاحظ في هذا المؤتمر أول انتصار دولي تحرزه جبهة التحرير الوطني والتي استطاع ممثلوها أن يتحركوا بحرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي، وأن يتمكنوا من إقناع الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية[4].

وقد تجسدت المجهودات المبذولة من طرف السيدين آيت أحمد ومحمد يزيد[5] في تأكيد المؤتمر الآفرو آسيوي على تأييده لشعوب الجزائر والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها وفي عملها من أجل حصولها على الاستقلال، وقد فتح هذا الموقف أبواب المنظمات الدولية وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة أمام جبهة التحرير الوطني[6].

---

(1)– عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 38.

(2)– يقول البشير الإبراهيمي:" أن هذا المؤتمر هو الأول من نوعه في عالم المؤتمرات، فليكن هو الأول من نوعه في عالم الأمراء الحكيمة والقرارات الحازمة، وهو أكبر مؤتمر يجمع القلوب التي جرحها الاستعمار العربي والرقاب التي استذلها والأوطان التي ابتلع خيراتها..." (ينظر: محمد البشير الإبراهيمي: **في قلب المعركة**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2007، ص 76).

(3)– عبد الله مقلاتي: **التاريخ السياسي للثورة التحريرية**، ط 1، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 76.

(4)– عطا الله فشار: المرجع السابق، ص 17.

(5)– **محمد يزيد**: من المنشقين عن مصالي الحاج، مثقف بثقافة غربية، انظم للثورة بعد قيامها وعينه بن بلة مندوبا للجبهة بنيويورك أمام هيئة الأمم (ينظر: فتحي الديب: المصدر السابق، ص 393).

(6)– محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 140.

وما كاد يقبل أول أكتوبر من عام 1955، حتى قرعت القضية الجزائرية باب الأمم المتحدة واستقبلها الأعضاء بأغلبية 28 صوتا ضد 27 صوتا وامتناع 5 أعضاء عن التصويت، وسجلت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، وأزيلت المزاعم الاستعمارية التي كانت تعتبر القضية الجزائرية مجرد قضية داخلية تتعلق معالجتها بالحكومة الفرنسية[1].

وقد اعتبرت جبهة التحرير الوطني هذا التسجيل خطوة مهمة نحو تدويل القضية الجزائرية، وبدأت في التحضير للدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة فقامت بإرسال وفود للقيام بجولات واتصالات في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية للتعريف بالقضية الجزائرية والحصول على تأييد هذه البلدان عند عرض القضية الجزائرية للمناقشة[2].

وبانعقاد هذه الدورة في 12 نوفمبر 1956 إلى 8 مارس 1957، وجدت القضية الجزائرية نفسها حاضرة وللمرة الثانية، ولكن هذه المرة لم تناقش ببعدها السياسي والقانوني، بل نوقشت ببعدها الإنساني، وقد أعرب فيها المشاركون عن أملهم في حل سلمي وديمقراطي للقضية الجزائرية[3].

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس ونائبه كريم بلقاسم[4]، اللذان كانا من الشخصيات البارزة في هذه

---

[1]– مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 384.

[2]– أحمد سعيود: **تدويل القضية الجزائرية**، مجلة المصادر، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، العدد 15، السداسي الأول، 2007، ص 127.

[3]– وزارة المجاهدين: **الدبلوماسية الجزائرية من(1830 إلى 1962)**، ط 2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص 143 – 144.

[4]– **كريم بلقاسم:** ولد في 14 سبتمبر 1922 بولاية تيزي وزو، التحق بحزب الشعب الجزائري في خريف 1945 كان من مؤسسي جبهة وجيش التحرير الوطني بصفته قائد المنطقة الثالثة، شغل مناصب كثيرة مثل وزير القوات المسلحة ثم نائب رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة مكلفا بالعلاقات الخارجية لها ما بين (1958 – 1962) كان رئيس الوفد الجزائري في اتفاقيات إيفيان مارس 1962 وهو الذي وقعها باسم جبهة التحرير الوطني، توفي= =مقتولا في 20

الحكومة[1]، وأسندت المهمة الدبلوماسية لكل من الوزارة الخارجية، ووزارة الإعلام، ولعب رجالها دورا كبيرا على المستوى الجهوي والدولي لشرح القضية الجزائرية، وفضح سياسة فرنسا الاستعمارية، وتحسيس الرأي العام العالمي حولها مستعملة في ذلك كل الوسائل المتاحة كإلقاء المحاضرات، وإقامة المعارض، وإرسال البعثات الرياضية والفنية عبر العالم للتعريف بالقضية الجزائرية، وسمحت لها هذه الأعمال بكسب العديد من الدول الصديقة في إفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية إلى جانبها[2].

وبذلك أصبحت الدبلوماسية الجزائرية أكثر تأطيرا وفعالية في مواجهة الترسانة الدبلوماسية والإعلامية وشبكة العلاقات والدعم الذي كانت تتمتع به فرنسا[3].

وأمام هذا الوضع وجدت السلطات الفرنسية نفسها مجبرة على الدخول مع الجزائريين في سلسلة من المفاوضات، كانت نهايتها باعتراف الحكومة الفرنسية بصفة رسمية باستقلال الجزائر في 3 جويلية 1962، والإعلان عن استرجاع الشعب الجزائري لاستقلاله وسيادته الكاملة على ترابه بعد 132 سنة من احتلال استيطاني فرنسي مدمر وذلك في 5 جويلية 1962 [4].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الثورة الجزائرية انطلقت في ظروف محلية وإقليمية ودولية مواتية، فحالة الفقر والجهل والمرض والبطالة والاضطهاد التي كان

أكتوبر 1970 (ينظر: محمد عباس: **ثوار عظماء**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ص ص 107 – 108).

[1]– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 475 – 476.

[2]– عمار عمورة: المرجع السابق، ص 195.

[3]– وزارة المجاهدين: **الدبلوماسية الجزائرية من(1830 إلى 1962)**، المرجع السابق، ص 104.

[4]– وزارة المجاهدين: **من يوميات الثورة الجزائرية(1954 – 1962)**، المرجع السابق، ص 135.

يعيشها الجزائريون، بالإضافة إلى تراجع قوة فرنسا خاصة مع ظهور الثنائية القطبية وتأسيس هيئات تندد بالاستعمار وتدعوا إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وكذلك انتشار الفكر التحرري في العالم، زادت من عزيمة الشعب الجزائري في خوض حرب تحريرية يسترجع من خلالها استقلال بلاده وحرية أبناءه.

فاندلعت بذلك الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، وشهدت مجموعة من التطورات الداخلية والخارجية خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وانعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، الذي مهد لتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958، التي أجبرت فرنسا على الدخول معها في سلسلة من المفاوضات انتهت بالإعلان عن استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962، وقد جاء هذا النصر بفعل تخطيط سياسي وعسكري محنك قام به الثوار الجزائريون داخل الوطن وخارجه.

الفصل الثاني

جهود الجامعة العربية في دعم الثورة الجزائرية دبلوماسيا

المبحث الأول:موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية (1945 – 1954)

المبحث الثاني: موقف الجامعة العربية من اندلاع الثورة التحريرية وتطوراتها (1954 – 1956)

المبحث الثالث: دعم وتأييد الجامعة العربية للثورة الجزائرية في المحافل الدولية (1956 – 1962)

تمهيد:

كان لظهور وتأسيس الجامعة العربية بعد الحرب العالمية الثانية، دور كبير في دعم ومساندة قضايا التحرر في الوطن العربي عموما والثورة التحريرية الجزائرية خصوصا، وفي هذا الإطار نجد أن جامعة الدولة العربية قد جعلت من هذه الثورة أحد قضاياها الرئيسية، وسعت إلى تأييدها والدفاع عنها سواءا في مؤتمراتها وقراراتها أو من خلال التعريف بها وكسب الدعم والتأييد الدولي لها في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية (1945 – 1954):

بدأ اهتمام جامعة الدول العربية بالقضية الجزائرية منذ تأسيسها في 22 مارس 1945 على يد مجموعة من الدول العربية المستقلة (مصر – العراق – السعودية – لبنان – اليمن – الأردن) [1]، وكان لتأسيسها هذا أثر كبير على نفوس العرب أينما كانوا، خاصة وأن الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى قد وصفت قيام الجامعة العربية على أنه حدث بارز في تاريخ العرب، وهذا يعني وحدتهم وقوتهم الكبيرة التي لا يقف في طريقها حائل، ذلك ما جعل الجزائريون يتوقعون منها العون المادي والمعنوي.

وبما أن تأسيس الجامعة العربية قد صادف وقوع حوادث 8 ماي 1945م[2] فإن الأمين العام السيد عبد الرحمن عزام[3] قد شعر بالتزامات الجامعة نحو الشعب الجزائري إزاء ما كان الفرنسيون يرتكبونه من عمليات الإبادة والإرهاب [4]، فتددت بهذه المذابح ورفعت احتجاجا رسميا إلى سفراء فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة، وقد رد السفير الأمريكي على مراسلاتها بأنه تلقى تقريرا من

---

[1]– نبي عبد القادر: **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014 – 2015، ص73.

[2]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1830 – 1945)**، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 246.

[3]–**عبد الرحمن عزام** ولد في 8 مارس 1894 بقرية الشوبك العربي بمركز البدرشين، كان أول أمين عام للجامعة العربية، وهو صاحب فكرة إعلان أول جمهورية عربية قامت على الأرض الليبية أثناء المعارك ضد الإيطاليين وهي الجمهورية الطرابلسية (ينظر: جميل عارف: عبد الرحمن عزام، ج 1، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1977، ص 12 ، 39).

[4]– أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 200.

حكومته بناء على تقارير قنصليته في الجزائر وسفارته في باريس أن عدد القتلى فاق 35 ألف، وأن حكومته قد أنقذت رقابا كثيرة من حبل المشنقة[1].

وعقد مجلس الجامعة العربية في ديسمبر 1945 اجتماعا خصص جانبا هاما منه لدراسة الوضع في الجزائر، حيث قدم أمينها العام بيانا استعرض فيه ما جرى بينه وبين الوزير المفوض الأمريكي ثم مع القائم العام، وقد قرر مجلس الجامعة أن يعهد إلى الأمانة العامة في اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بمساع سياسية لتخفيف التعسف والاضطهاد الذي ينزل بالعرب في شمال إفريقيا، ويعتبر هذا أول قرار تتخذه الجامعة بشأن القضية الجزائرية[2]، وبذلك بدأت هذه القضية تأخذ طريقها في مدارج الجامعة العربية، واهتماماتها العربية والدولية بشكل كبير[3].

إن تحرك الجامعة هذا لنصرة الجزائر جاء على اثر نشاط مكثف قام به الجزائريون للتعريف بقضيتهم في المشرق العربي[4]، خاصة أقطاب حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي استندت في اتصالاتها بالجامعة العربية على المادة الرابعة التي جاءت في ميثاق هذه الأخيرة والتي تضمنت إمكانية تمثيل الأقطار العربية الغير مستقلة في بعض اللجان[5].

---

[1]- أحمد بشيري: **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، ط 2، دار ثالة، [د.م]، 2009، ص ص 21 – 22.

[2]- بشير سعدوني: **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي(مواقف الدول العربية والجامعة العربية (1954–1962) من الثورة الجزائرية من خلال الخطاب الرسمي)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 – 2009، ص 98.

[3]- محمد علي داهش: المرجع سابق، ص 19.

[4]- بشير سعدوني: المرجع السابق، ص 89.

[5]- وزارة المجاهدين: **الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962**، المرجع السابق، ص 97.

وكان الشاذلي المكي[1] أبرز ممثليها، حيث لجأ في خريف 1945 إلى القاهرة ورأى في الجامعة العربية هيئة هامة يمكن من خلالها العمل على تدويل القضية الجزائرية[2].

وفي 20 أكتوبر 1946 قدم الشاذلي المكي مذكرة إلى جامعة الدول العربية شرح فيها ممارسات فرنسا اتجاه الجزائريين منذ احتلالها الجزائر سنة 1830 إلى غاية كتابة المذكرة، وذلك في مختلف الميادين العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية، وتصدي الجزائريين لهذا المحتل بالانتفاضات والمقاومات والثورات التي لم تكد تخمد حتى تشتعل من جديد، وناشدت المذكرة جامعة الدول العربية مساعدة الجزائريين لبلوغ استقلالهم، فأمل الجزائر كما جاء في المذكرة إلى أن تنتهي هذه الدورة المباركة لمجلس الجامعة، هو رؤية القضية بارزة في حيز العمل الفعلي بعد أن استقرت كثيرا في الأذهان[3].

كما قامت حركة انتصار الحريات الديمقراطية شهر سبتمبر وأكتوبر من سنة 1949م بإرسال ممثل عنها إلى القاهرة لمعرفة مدى استعداد البلدان العربية وجامعة الدول العربية للمساندة في حال اندلاع حركة تحريرية في الجزائر، وأثناء هذا

---

[1]- **الشاذلي المكي:** ولد سنة 1912 بخنقة سيدي يوسف ناحي بسكرة، ناضل في صفوف نجم شمال إفريقيا، مثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الجامعة العربية، من أعضاء مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي، شارك في الثورة وبعد الاستقلال اشتغل في التعليم توفي سنة 1988 (ينظر: رضا ميموني: **دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 – 2012، ص 34).

[2]- عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954 – 1960**، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 62.

[3]- بشير سعدوني: المرجع السابق، ص 89

اللقاء صرح عزام باشا للدكتور أمين الدباغين[1] " لدي الثقة التامة بأن المغرب العربي والمغاربة سيتمكنون من التحرر من الاستعمار كما سيساهمون في تحرير شعوب الشرق الأوسط "[2].

وخلال شهر سبتمبر 1951، قام مصالي الحاج بجولة في البلدان العربية بهدف التعريف بالقضية الجزائرية، والتقى حينها بملك المملكة العربية السعودية والأمين العام للجامعة العربية، وبرئيس لجنة تحرير المغرب العربي عبد الكريم الخطابي [3]، وقد تحدث مصالي الحاج مع ملك السعودية ابن سعود حول الأوضاع التي يعيشها الشعب الجزائري، كما طلب مساعدة مادية لمكافحة الاستعمار، وقد حصل مصالي على وعود بشأن ذلك، وقدم كذلك مذكرة للأمين العام للجامعة يشرح فيها أوضاع الجزائر ويطلب فيها الدعم المادي والمعنوي من الدول العربية[4].

استجابت جامعة الدول العربية لهذا الطلب وذلك من خلال قيام مجلسها في أفريل 1952 بطلب إثارة القضية الجزائرية أمام اللجنة الثالثة لهيئة الأمم المتحدة[5]، كما قرر أيضا في جلسته المنعقدة في 19 نوفمبر 1953 إنشاء صندوق لقضايا شمال إفريقيا لتأييد أبناء هذا الجزء من الوطن العربي، وخصصت الجامعة العربية أيضا لجنة

---

[1]- **أمين الدباغين:** مناضل ثوري ولد عام 1917، تولى قيادة الحركة الوطنية الجزائرية اثر اغتيال مصالي الحاج، عمل في الوفد الخارجي وتولى وزارة الخارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة حتى سنة 1960، توفي سنة 2004 (ينظر: رضا ميموني: المرجع السابق، ص 34).

[2]- سحولي بشير: **موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية بين 1945 – 1962**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 2، ص ص 110 – 111.

[3]- وزارة المجاهدين: الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، المرجع السابق، ص 138.

[4]- بشير سحولي: المرجع السابق، ص 111.

[5]- فارس عبد المنعم: **جامعة الدول العربية 1945 – 1985** دراسة تاريخية وسياسية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 66.

فرعية لوضع قواعد الصرف، وأنشأت إلى جانبها هيئة ضمت ممثلين لجميع هيئات المغرب العربي، ولتحقيق ذلك أحاط مجلس الجامعة الحكومات العربية علما بضرورة المساهمة في هذا المشروع[1].

ومع اقتراب موعد تفجير ثورة أول نوفمبر 1954 قام محمد خيضر [2] المكلف بالشؤون السياسية والدبلوماسية في 16 جانفي 1954، بإرسال رسالة إلى جامعة الدول العربية يحث فيها أمينها العام على إدانة كل ما يحدث في الجزائر من انتهاكات وسياسات القمع التي تنفذها السلطة الفرنسية، وكذلك اتخاذ موقف معارض لضم الجزائر إلى نظام دفاع الكتلة الغربية، وإعلان حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بنفسه طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة[3].

لكن هذا الطلب لم يلقى العناية اللازمة من طرف الجامعة، مما أدى بالوفد إلى محاولة الكرة من جديد في 5 سبتمبر 1954، حيث قام بإرسال مذكرة إلى الجامعة العربية يحثها على اتخاذ قرار موحد لرفع القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة ليكون ذلك عنوانا لبداية الاهتمام الجدي من الدول العربية حول القضية الجزائرية، وإشعار

---

[1]- نبيل بلاسي: **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د.م] 1990، ص 181.

[2]- **محمد خيضر**: ولد يوم 23 مارس 1912 بالجزائر، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب، حاول بصفته من أنصار الكفاح المسلح مصالحة المصاليين والمركزيين حتى يتولى الجميع مهامه لكن دون جدوى، اعتقل مع بن بلة ورفقائه يوم 22 أكتوبر 1956، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، توفي مغتالا (ينظر: محمد حربي: المصدر السابق، ص 190).

[3]- محمد خيشان: **تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال فترة (1954 – 1956)**، مجلة المصادر، العدد 14، السداسي الثاني، الجزائر، 2006، ص 212.

الجزائريين بالثقة والاطمئنان خاصة وأنهم يوشكون على القيام بأكبر حدث تاريخي ألا وهو تفجير الثورة التحريرية والسعي وراء الاستقلال[1].

وأمام هذا الإلحاح من طرف الجزائريين قامت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بعقد اجتماع من 7 إلى 10 سبتمبر 1954، ناقشت فيه المسألة الجزائرية ضمن قضايا شمال إفريقيا[2]، وتم فيها إصدار قرار ينص على تأييدها للقضية الجزائرية بكل الوسائل وفي جميع الهيئات والمنظمات الدولية[3].

كانت هذه مجموعة القرارات التي أصدرتها جامعة الدول العربية حول القضية الجزائرية خلال الفترة التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية وبالرغم من أنها جاءت نتيجة لجهود الوفد الجزائري الذي كان يسعى في كل فرصة إلى كسب الدعم والتأييد للقضية الجزائرية، إلا أن موقف هذه الهيئة المؤيد والداعم للشعب الجزائري وقضية كان مبادرة شجاعة خاصة و أنها كانت في بداية مشوارها.

المبحث الثاني: موقف الجامعة من اندلاع الثورة التحريرية (1954 – 1956):

عند اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، والإعلان عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، قامت فرنسا بتهديد كل من تسول له نفسه من الدول الأجنبية التدخل في شؤون الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزء منها، وقامت بضغوطات دبلوماسية على الدول العربية وتهديد إذاعة صوت العرب في القاهرة[4]، كونها أول

---

[1]– أحمد سعيود: المرجع السابق، ص ص 58 – 59.

[2]– أحمد بشيري: المرجع السابق، ص 25.

[3]– بشير سعدوني: المرجع السابق، ص 95.

[4]– عمار عمورة: المرجع السابق، ص 205.

محطة تعلن عن ميلاد جبهة التحرير الوطني وتبشر بالنصر المبين، ودعت إلى اللحاق بركب المقاتلين منددة بالقاعدين والمترددين[1].

لكن هذه الضغوطات والتهديدات لم تغير من موقف الجامعة العربية المؤيد والمساند للثورة التحريرية، وهذا ما أكده أحمد الشقيري [2] من خلال المؤتمر الذي عقده في نيويورك، حيث وزع بيانا على الصحافة العالمية ووكالات الأنباء، بين فيه وضوح موقف الجامعة العربية من مسألة الجزائر، باعتبارها بلد عربي وشعبها جزء من الأمة العربية، وهذا الشعب لا يتمتع بالحكم الذاتي وله كأي شعب آخر الحق في الاستقلال، وفي أن يحكم نفسه بنفسه، مؤكدا أن التزام العرب بميثاق الجامعة العربية يحتم عليهم تأييد كفاح الشعب الجزائري لاسترجاع استقلاله، مختتما البيان بقوله: " إننا نؤمن إيمانا صادقا بأن جميع أقطار إفريقيا الشمالية ستسترد استقلالها "[3].

وتدعيما لموقف أحمد الشقيري، قامت جامعة الدول العربية في 13 نوفمبر 1954 بإصدار بيان تضمن هو الأخر موقفا إيجابيا، اعتبرت فيه ما يحدث في الجزائر وكل الشمال الإفريقي تعبيرا لشعوب المنطقة عن رغبتهم في نيل حريتهم، وعلى فرنسا ألا تكبت هذه الرغبة، و أن تبادر بالاستجابة لمطالبهم القومية لتخدم بذلك قضية السلم

---

[1]- محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 91.

[2]- **أحمد الشقيري**: مناضل قومي فلسطيني، ومؤسس منظمة التحرير الفلسطينية، ولد في تبنين جنوب لبنان عام 1908، كانت له خبرة في مجال السياسة الدولية الأمر الذي دعا الحكومة السورية ان تطلب منه الانخراط في بعثتها إلى الأمم المتحدة عام 1949، ثم عين مساعدا للأمين العام للجامعة العربية إلى غاية 1957، و أصبح وزيرا للحكومة السعودية في هيئة الأمم المتحدة، اشتغل في منصب ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية بعد وفاة ممثلها احمد حلمي عبد الباقي، توفي أحمد الشقيري عام 1980م (ينظر: عبد الله مقلاتي: أحمد الشقيري دبلوماسي القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 8، السداسي الأول، 1439هـ / 2018م، ص ص 283 – 285).

[3]- بشير سعدوني: المرجع السابق، ص ص 95 – 96.

والاستقرار وتوطيد علاقاتها بالعالم العربي وبأن الجامعة لن تتخلى عن نصرة الشعوب المناضلة لنيل حريتها واستقلالها[1].

وخلال اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية من 1 – 2 ديسمبر 1954، أي بعد شهرين من اندلاع الثورة التحريرية، أعلن الأمين العام للجامعة عن تأييدهم المطلق للقضية الجزائرية[2].

وبتاريخ 31 ماي 1955 تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة من مندوبي جبهة التحرير الوطني بالقاهرة عن الوضع في الجزائر، واقترحوا فيها رفع القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن بدون إهمال، و أن تقوم بأعمال دبلوماسية جماعية أو فردية مع الحكومات الفرنسية.....الخ[3]، وتلقت كذلك في نفس السنة تقريرا من حزب البيان الجزائري مدعما بالوثائق والصور عن الأعمال اللاإنسانية المسلطة على الشعب الجزائري لانتزاع أخبار ذات صلة بالمجاهدين، وتعذيب الأسرى في السجون والمعتقلات الفرنسية.

فما كان على جامعة الدول العربية إلا القيام بنشر محتوى التقرير على كل سفارات الدول العربية في القاهرة، إضافة إلى سفارات ومفوضيات بعض الدول الأجنبية خاصة تلك التي اشتركت في مؤتمر باندونغ [4]، وكلفت في 20 أوت 1955 موفدها في الأمم المتحدة السيد كمال عبد الرحمن لإقناع وفود الدول الآسيوية بضرورة

---

[1]– عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 131.

[2]– بيل بلاسي: المرجع السابق، ص 181.

[3]– أحمد بشيري: المرجع السابق، ص 31.

[4]– بشير سعدوني: **تطور موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائر2 ، المجلد 2، العدد 4، 2014، ص 222.

اتخاذ موقف مشترك داعم للقضية الجزائرية خلال عرضها على الأمم المتحدة باعتبارها قضية تصفية للاستعمار، وليس قضية داخلية كما تزعم فرنسا[1].

وفي ظل المساعدات التي كان يقدمها الحلف الأطلسي [2] للسلطات الفرنسية قامت جامعة الدول العربية بمعارضة هذا الدعم بإصدار قرار في 14 أكتوبر 1955 ذكرت فيه: " أن الحالة السائدة في الجزائر وأعمال القمع التي ترتكبها السلطات الفرنسية والمساعدات التي تتلقاها هذه السلطات من الحلف الأطلسي مهددة للأمن والسلام ونتيجة لهذه الوضعية تدعو الجامعة الحكومات العربية إلى التعاون مع الحكومات الصديقة لبذل جهود ووضع حد لهذه الحالة والاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره "[3].

كما قامت الجامعة العربية في اجتماعها المنعقد في 29 مارس 1956 بإصدار قرار [4] شجاع وبالإجماع جاء فيه: " لقد قررت جامعة الدول العربية أن تؤيد تأييدا كاملا وبدون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع الاستقلال [5]، وستقدم جميع البلدان العربية الأعضاء مساندتها للشعب الجزائري الأعزل الضعيف، بجميع الوسائل التي في إمكانها لمواجهة حرب قاسية شنت عليه بدون أي مبرر، وفي الوقت

---

[1]- بشير سعدوني: **الثورة الجزائرية في الخطاب الرسمي**، المرجع السابق، ص 101.

[2]- **الحلف الأطلسي:** وهي منظمة عسكرية، أنشئت بمقتضى معاهدة تعرف باسم ميثاق الشمال الأطلسي، ووقع على هذا الميثاق في عام 1949 كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، بريطانيا، ثم انضمت إليها اليونان وتركيا وألمانيا، ومن المبادئ الرئيسية للحلف، «أن اعتبار الهجوم المسلح على أي منها هو هجوم عليها جميعا» وقد قامت جيوش الحلف الأطلسي بتدعيم الجيش الفرنسي رسميا لمواجهة الثورة الجزائرية في يوم 26 مارس 1955م (ينظر: محمد العيد مطر: المرجع السابق، ص 111).

[3]- بشير سعدوني: المرجع السابق، ص 113.

[4]- الملحق رقم:01.

[5]- عمار عمورة: المرجع السابق، ص 206.

نفسه يندد مجلس الجامعة بالفضائع الفرنسية في الجزائر... وأخيرا تندد الجامعة العربية باستعمال فرنسا قوات الحلف الأطلسي في حربها ضد الشعب الجزائري، تلك القوات التابعة لمنظمة تقول عن نفسها أنها دفاعية فقط[1].

ودعما لموقف مجلس الجامعة صرح أحمد الشقيري قائلا: " أن الوضع في الجزائر قضية دولية والاضطرابات الراهنة ستتواصل وتزداد خطورة، إلا إذا راجعت فرنسا سياستها الرجعية وعالجت قضية الجزائر بصورة مطابقة لمبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة "[2].

لقد شكلت جملة المواقف السالفة الذكر والتي تبنتها جامعة الدول العربية مجتمعة مع التصريحات التي أدلى بها مسؤولوها، حافزا لجبهة التحرير الوطني، وسندا قويا للقضية الجزائرية على الصعيد الدولي، وإذا كانت الثورة الجزائرية قد اعتمدت على نفسها بالدرجة الأولى لمواجهة فرنسا والحلف الأطلسي، فإنها اعتمدت بالدرجة الثانية على مؤازرة الأمة العربية لها، في أن تمدها بالإعانة المادية من جهة، و أن تكون لسانها في المحافل الإقليمية والدولية من جهة أخرى[3].

المبحث الثالث: دعم وتأييد الجامعة العربية للثورة الجزائرية في المحافل الدولية (1956 – 1962):

في حين كانت قيادات الثورة تسعى من خلال ممثليها في الخارج إلى إدخال القضية الجزائرية إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة، وجدت في الجامعة العربية مؤيدا لها حيث دعت اللجنة السياسية في 12 أفريل 1956 إلى عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن، كما دعت حكومات الدول الأعضاء ببعث تعليمات إلى مندوبيها لدى

---

(1)– مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص 194.

(2)– محمد خيشان: المرجع السابق، ص 227.

(3)– أحمد سعيود: المرجع السابق، ص 74.

الأمم المتحدة بضرورة مؤازرة القضية الجزائرية بمختلف الوسائل وأوصت ببذل المساعي الدبلوماسية لدى دول باندونغ ودول الحلف الأطلسي وغيرها من الدول لتأييد حقوق الشعب الجزائري[1].

وقررت اللجنة في موضوع مقاطعة فرنسا سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا، تأليف لجنة فنية من مندوبي دول الأعضاء، تقوم بدراسة موضوع مقاطعة فرنسا من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية، إلى أن تقدم تقريرها للمجلس في اقرب فرصة ممكنة قبل نهاية الدورة الحالية، وقد أبرز هذا المشروع وضوح الرؤية العربية ووعيها القومي بالقضية الجزائرية، كما أظهر أيضا فشل الحكومات الفرنسية في مسعاها الرامي إلى اختراق الجدار العربي[2].

وأثناء حادثة اختطاف القادة الخمسة [3] يوم 22 أكتوبر 1956 سارعت الجامعة العربية إلى التحرك، فعقدت جلسة خاصة للبحث في المؤامرة التي استنكرها حتى بعض الفرنسيين أنفسهم ومنهم روني كوتي ممثل المجلس الشعبي لمدينة الجزائر الذي صرح قائلا: " إن هذا الذي أمر بهذه المهزلة يجعلنا نخسر حتما حرب الجزائر "[4].

وصرح فوزي الملقى سفير الأردن ورئيس اللجنة السياسية قائلا: " أن العرب في ديارهم لن يسكتوا عن هذا الحادث الذي ارتكبته فرنسا، والذي يتنافى وجميع القوانين

---

[1]- بشير سحوني: المرجع السابق، ص 114.

[2]- محمد خيشان: المرجع السابق، ص 227.

[3]- **حادثة اختطاف القادة الخمسة:** وهي أول عملية قرصنة جوية في التاريخ قامت بها القوات الفرنسية ضد الطائرة المقلة لعدد من قادة الثورة الجزائرية وهم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين ايت احمد،مصطفى الأشرف، وأجبرتها على النزول بالعاصمة الجزائرية. وقد كان القادة متوجهون إلى تونس لحضور مؤتمر يضم قادة المغرب العربي (ينظر: وزارة المجاهدين: **من يوميات الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، المرجع السابق، ص 51).

[4]- بشير سعدوني: **تطور موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 288.

الدولية والوضعية، وهو نوع من القرصنة التي تحاول فرنسا بعثها في زمن الحرية والعدالة والسيادة، إن الجزائر ستضل تكافح وتناضل ومن حولها الأمة العربية والشعوب الحرة إلى أن يتحقق لها الاستقلال "[1].

ونظرا لأهمية القضية الجزائرية والتعريف بها في المحافل الدولية، والتأييد من الدول المناهضة للاستعمار، طالب وفد جبهة التحرير الوطني في 9مارس 1957 من اللجنة السياسية للجامعة العربية بأن تجعل الدول العربية من سفاراتها مراكز للدعاية والعمل على التعريف بالقضية الجزائرية[2].

قلبت اللجنة هذا الطلب وعقدت في 30 مارس 1957 اجتماعا لدراسة تطورات القضية الجزائرية التي عرفت أحداثا هامة ومصيرية تجسدت في الانتصارات الكثيرة التي بات يحققها المجاهد الجزائري في الميدان، وكذلك الإضراب[3] التاريخي الذي لقي نجاحا كبيرا[4]، وقد أوصى مجلس الجامعة وزراء خارجية البلدان الأعضاء بالقيام بزيارات للدول الأجنبية ولاسيما دول أمريكا اللاتينية واسكندنافيا قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعريف هذه الدول بعدالة القضية الجزائرية[5].

وبإعلان الثورة التحريرية عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، واعتراف الدول الحرة وفي طليعتها الدول العربية وأكثر دول آسيا وإفريقيا

---

(1)- بشير سعدوني: **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**، المرجع السابق، ص 108.

(2)- بشير سحولي: المرجع السابق، ص 114.

(3)- **إضراب الثمانية أيام**: هو حدث تاريخي هام في مسيرة الثورة الجزائرية، قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ يوم الاثنين 28 جانفي 1957، كان له صدى سياسي كبير خدم إستراتيجية الثورة (ينظر: مقلاني عبد الله: **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية**، المرجع السابق، ص 96 – 99).

(4)- بشير سعدوني: المرجع السابق، ص 109.

(5)- فارس عبد المنعم: المرجع السابق، ص 67.

بها[1]، تم قبول الجزائر كعضو مراقب دائم في مجلس جامعة الدول العربية و أصبح لها مندوب دائم وهو البشير الإبراهيمي[2].

ولتمكين الثورة الجزائرية من عرض القضية في هيئة الأمم المتحدة، واصلت جامعة الدول العربية جهودها في المجال الدولي، فتمكنت بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الإفريقية في 22 سبتمبر 1958 من إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة[3].

وعلى إثر التصريح الذي قام به الجنرال في 16 ماي 1959 باسم فرنسا والذي يعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره[4]، اتخذت الجامعة العربية قرارا يوم 7 سبتمبر 1959 يطالب بفتح مفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تعبر عن إرادة الشعب الجزائري، كما يطالب بتعيين لجنة تحقيق دولية تبحث في جرائم الحرب، وحرب الإبادة التي تقوم بها القوات الفرنسية[5].

ومع الانتصارات الكبيرة التي حققتها الثورة الجزائرية قامت الجامعة العربية بتكثيف نشاطها الداعم للثورة وللقضية الجزائرية، حيث عقدت عدة اجتماعات منها اجتماع الدار البيضاء المنعقد في أوت 1959م، واجتماع بغداد في فيفري 1960 واجتماع لبنان في أوت 1960، ودعت خلالها الجامعة والدول العربية إلى تكثيف

---

(1)- سعد زغلول فؤاد: عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، [د.ت] ص 259.

(2)- أحمد بشيري: المرجع السابق، ص 118.

(3)- بشير سحولي: المرجع السابق، ص 115.

(4)- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1962)**، ج 2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، [د.م]،1999، ص 131.

(5)- بوعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954**، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 494.

الدعم والتضامن مع الثورة الجزائرية، وتمكين الشعب الجزائري من تحقيق آماله في الاستقلال[1].

كما أصدرت الجامعة العربية قرارا تطلب فيه من الأمم المتحدة أن تقوم بواجبها في تطبيق مبدأ تقرير المصير، وتطلب من بعض الدول الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وبالسماح لها بإرسال المتطوعين إلى ساحة القتال.

تواصلت اهتمامات الجامعة العربية بالقضية الجزائرية، متتبعة سير أحداثها ومتفاعلة مع مستجداتها، وما يؤكد ذلك إصدار الجامعة العربية في 25 مارس 1961 قرارا عبرت فيه عن تأييدها للحكومة الجزائرية المؤقتة في مرحلة المفاوضات وعن تدعيم مطالبها في الاستقلال الكامل والسيادة المطلقة على كل ترابها بما فيها الصحراء.

وفي 19 سبتمبر 1961 طلب مجلس وزراء الخارجية العرب من الدول الأعضاء مواصلة مساعدة الثورة الجزائرية، وأعلن أنه مستعد لعقد دورة طارئة إذا اقتضت الظروف ذلك، ولاسيما أن المتطرفين الفرنسيين يحاولوا أن يفشلوا مشروع تحقيق السلم بالجزائر[2].

ونظرا لتزايد الاضطرابات بين الجزائريين والقوى الفرنسية، وقمع القوى الوطنية بقسوة، بادرت الأمانة العامة للجامعة العربية بإصدار بيان في 12 نوفمبر 1961 تندد فيه بتصرفات السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري، وضد المعتقلين في فرنسا ودعت شعوب العالم وحكوماته إلى التعاون معها لرفع الظلم عن الجزائريين، مهيبة بالأمم المتحدة التدخل لوقف عمليات القتل الجماعي[3].

---

[1]- بشير سحولي: المرجع السابق، ص ص 116 – 117.

[2]- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 494.

[3]- بيل بلاسي: المرجع السابق، ص 185.

وغداة الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الطرفين الجزائري والفرنسي يوم 18 مارس 1962 والذي نفذ فعليا يوم 19 مارس 1962م[1]، أصدرت جامعة الدول العربية قرارا في 14 أفريل 1962 يحي انتصار الشعب الجزائري بحصوله على الاستقلال، في إطار السيادة الكاملة والوحدة الترابية، ويطلب من الدول العربية مساعدة الحكومة المؤقتة على إعادة بناء الجزائر [2]، وبتاريخ 16 أوت 1962 رحب مجلس الجامعة بانضمام الجمهورية الجزائرية إلى جامعة الدول العربية، وأصبحت بذلك عضوا فعالا داخلها[3].

(1)- بشير سعدوني: **تطور موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 297.

(2)- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 493.

(3)- أحمد بشيري: المرجع السابق، 196.

وفي ختام فصلنا هذا يمكن القول بأن القضية الجزائرية قد وجدت في الجامعة العربية سندا دبلوماسيا قويا لها، بدأ منذ تأسيسها هذه الهيئة عام 1945 وانتهى باستقلال الجزائر عام 1962.

وكان أول موقف لها بخصوص القضية الجزائرية هو التنديد بالمجازر التي ارتكبتها السلطات الفرنسية في حق الشعب الجزائري في 8 ماي 1945، وإصدارها بيانات وقرارات تحث فيها الدول الأعضاء على الوقوف بجانب الشعب الجزائري والدفاع عن حقوقه وتقديم الدعم له، كما ناشدت من خلالها كل دول العالم للاتفاق حول القضية الجزائرية والضغط على فرنسا لوقف اعتداءاتها في الجزائر.

وبعد اندلاع الثورة التحريرية تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية، حيث لعبت دورا كبيرا في حشد الدعم والتأييد الدولي لها والدفاع عنها في الهيئات والمؤتمرات الدولية والإقليمية، وقد حصلت من خلالها الجزائر على تضامن كبير من طرف المجموعة الأفرو-آسيوية في هيئة الأمم المتحدة واعتراف العديد من الدول الأجنبية بعدالة القضية الجزائرية وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

الفصل الثالث:

المشرق العربي ودعم الثورة الجزائرية دبلوماسياً

المبحث الأول: أقطار واد النيل (مصر– السودان)

المبحث الثاني: دول الهلال الخصيب (سوريا– العراق – الأردن "أنموذجا")

المبحث الثالث: دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية – الكويت "أنموذجا").

تمهيد

كان المشرق العربي هو الوجهة الأولى للمهاجرين والمناضلين السياسيين الجزائريين، منذ الاحتلال عام 1830 إلى غاية الاستقلال عام 1962، وباندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 هبت الدول العربية في الاعتراف بشرعيتها وعدالتها، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، كما أيدتها تأييدا مطلقا وساهمت في تعريفها وكسب الدعم والتأييد العالمي لها.

وفي هذا الفصل سنتحدث عن الدعم الدبلوماسي الذي قدمته دول المشرق العربي للثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1954 إلى 1962، بداية من أقطار واد النيل مصر– السودان، ثم دول الهلال الخصيب سوريا– العراق–الأردن أنموذجا، وأخيرا دول الخليج العربي المملكة السعودية والكويت "أنموذجا".

المبحث الأول: أقطار واد النيل "مصر – السودان":

تعبر مصر والسودان من الدول العربية التي وقفت إلى جانب الثورة الجزائرية 1954-1962 سياسيا ودبلوماسيا، ماديا وعسكريا، شعبيا وإعلاميا، وفي هذا الجزء سنوجز الحديث عن الجهود الدبلوماسية الفعالة التي أبدتها هاتين الدولتين، وقد اختلفت مظاهر هذا الدعم بين مؤتمرات وهيئات دولية وإقليمية، وبين علاقات ثنائية، وهذا ما سنوضحه في مايلي:

أولا: الدعم الدبلوماسي المصري:

تعتبر مصر إحدى الدول العربية التي تتمتع بأهمية سياسية كبيرة، وذلك راجع إلى احتوائها مقر جامعة الدول العربية من جهة، وإيوائها لعدد كبير من ممثليات الدبلوماسية العربية والإسلامية من جهة أخرى.[1]

إن هذه الأهمية جعلت من مصر محور النشاط الرئيسي للوفد الخارجي الجزائري خاصة وأنها فتحت أمامه المجال الواسع لإسماع صوته من خلال فتح وتأسيس اللجان وكان أهمها تأسيس مكتب المغرب العربي الذي باشر نشاطه السياسي من القاهرة، وقد كانت الجزائر حاضرة فيه من خلال حزب الشعب الجزائري إلى جانب كل من تونس والمغرب. [2]

وفي إطار التضامن المصري مع الوفد الخارجي في القاهرة يقول أحمد بن بلة : "أنا ورفقائي عندما وصلنا إلى القاهرة كان في جيبنا مبلغ من المال يساوي جنيهين مصريين لا أكثر ولا أقل، ولكن بفضل المساعدة الأخوية الصادقة التي تحصلنا عليها

---

[1]– عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 53.

[2]– مريم صغير: المرجع السابق، ص183.

من الشعب المصري وعلى رأسه جمال عبد الناصر [1] أصبح لدى جبهة التحرير الوطني بالقاهرة مقرات ومكاتب، وميزانية ضخمة".[2]

وقبل اندلاع الثورة الجزائرية بشهر واحد وبالتحديد في أكتوبر 1954 أعلن جمال عبد الناصر وقوفه إلى جانب القادة الجزائريين في ثورتهم ضد الاستعمار الفرنسي.[3]

وباندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 بادرت جمهورية مصر العربية إلى دعمها ومساندتها، وذلك بالسماح للبعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة من إذاعة بيان أول نوفمبر عبر محطة صوت العرب والنشاط الدعائي لصالح القضية الجزائرية.[4]

وبعد أيام قليلة من إعلان الثورة الجزائرية، طالبت الحكومة المصرية من وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم في الجامعة العربية بضرورة توحيد سياستهم الخارجية اتجاه الحملات الاستعمارية وخاصة في منطقة الشمال الإفريقي، كما قامت بتعريف المجتمع الدولي بالمشكلة الجزائرية [5]،وتكليف سفيرها في باريس للاتصال بالمسؤولين الفرنسيين وتوضيح الموقف المصري لهم إزاء الثورة الجزائرية، والتأكيد على أن مصر لا

---

(1)– **جمال عبد الناصر**: ولد سنة 1918، وهو رئيس مصري ورائد للقومية العربية، شارك برتبة ضابط سامي في المعرفة التي دارت رحابها بين العرب واليهود 1948، وأطاح بالنظام الملكي المصري سنة 1952 وأعلن النظام الجمهوري الاشتراكي الذي قضى على الإقطاعية والرجعية في مصر، أمم قناة السويس سنة 1956، أقام اتحاد بين سوريا ومصر سنة 1958 وأعلن الجمهورية العربية المتحدة، كان من مؤسسي حركة عدم الانحياز سنة 1961، أعلن الحرب ضد إسرائيل عام 1967، وساعد الشعوب الإفريقية والآسيوية للتحرر من الاستعمار وذلك ماديا وسياسيا، وكان عدوا لدودا للاستعمار والرجعية، وافته المنية سنة 1970 في القاهرة. (ينظر: العسكري إبراهيم: **لمحات مشرقة من مسيرة الثورة الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص 118).

(2)– المصدرنفسه، ص 116.

(3)– أحمد سعيود: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**، المرجع السابق، ص 65.

(4)– عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958– جانفي 1960**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 148– 149.

(5)– أحمد سعيود: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**، المرجع السابق، ص 66.

يمكنها التفاوض عما يربطها بالجزائر من صلات أخوية، كما أنها تحرص على الدفاع عن جميع البلاد العربية المستعمرة تطبيقا لميثاق الأمم المتحدة.[1]

وبانعقاد مؤتمر باندونغ 1955 قام الوفد المصري بقيادة جمال عبد الناصر بدور كبير في التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم والتأييد لها، حيث ألقى جمال عبد الناصر خطابا قويا يندد فيه بالاستعمار، واعتبر أن بقاءه لا يتفق مع العهد الجديد في العالم، مذكرا بأن الحكومة الفرنسية تزعم أن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من الاتحاد الفرنسي، وأن هذه الحكومة تقيم هذا الزعم العجيب على أساس مواد الدستور الفرنسي وأكد أن هذه الوثيقة الصادرة من جانب واحد هي الحكومة الفرنسية لا تلزم شعب الجزائر ولا تغير حقيقة أن الجزائر بلد عربي وأن لشعبه حقا طبيعيا في الحرية وتقرير المصير [2]، وقد تمكنت خلاله مصر من إقناع الدول المشاركة فيه بتأييد القضية الجزائرية ودعمها والاعتراف بعدالتها وشرعيتها في هيئة الأمم المتحدة. [3]

وخلال انعقاد دورة عام 1955 لهيئة الأمم المتحدة قامت الحكومة المصرية برئاسة محمد فوزي الملقى بدور حاسم في التأييد والمساندة للقضية الجزائرية ليس هذا فقط بل سارعت أيضا إلى كسب الدعم والتأييد الدولي لها أثناء هذه الدورة.[4]

تابعت الحكومة المصرية تطورات الثورة الجزائرية واستمرت في دعمها وتأييدها، رافضة كل الأعمال التعسفية التي كان يقوم بها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وأثناء

---

[1]– عمار بن سلطان وآخرون: **الدعم العربي للثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **الجزائر**، 2007، ص 172.

[2]– عبد الله مقلاتي– الصالح لميش: **مصر والثورة الجزائرية**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 90.

[3]– سعاد بولجويجة: **القضية الجزائرية والمجتمع الدولي(1954–1962)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2016–2017، ص103.

[4]– عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 172.

الإجراء التعسفي الذي قامت به السلطات الفرنسية ضد الزعماء الجزائريين باختطافهم لطائرتهم في أكتوبر 1956[1]، قامت باتخاذ موقف قومي إزاء هذه الحادثة بالوقوف إلى جانب الجزائريين، وأبلغت وزارة الخارجية كل السفارات العربية والأجنبية بخبايا وخلفيات الحادثة ورفعت القضية إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبةً منه التدخل الفوري للإفراج عن القادة المختطفين[2]،كما كلفت إذاعة صوت العرب بشن حملة دعاية كبيرة ضد فرنسا والعمل على رفع معنويات المجاهدين وبأمر من جمال عبد الناصر كلف الملحق العسكري المصري في الرباط القيام باختطاف بعض الشخصيات الفرنسية في مراكش والاحتفاظ بهم كرهائن إلى غاية الإفراج عن المعتقلين الجزائريين.[3]

وكرد فعل من السلطات الفرنسية على الدعم المصري للثورة الجزائرية، قامت فرنسا بالتعاون مع انجلترا وإسرائيل في شن هجوم على مصر في 29 أكتوبر 1956 اعتقادا منها بأن ضرب القاهرة هو بمثابة القضاء على الثورة الجزائرية، لكن مصر رغم تعرضها لهذا العدوان إلا أنها ظلت متمسكة بموقفها المؤيد للثورة الجزائرية[4] وهذا ما أكده جمال عبد الناصر في خطابه: "ومن هنا نبعث بتحياتنا إلى ثوار الجزائر في كفاحهم البطولي من أجل التحرر والاستقرار، ونعلن للعالم أننا لن نتخلى عن هذا الكفاح البطولي"[5]، وأعلنت مصر في1 نوفمبر 1956 عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا وتبعتها كل من سوريا والعراق والأردن.[6]

---

[1]– عمار بن سلطان :المرجع السابق، ص 176.

[2]– محمد بلقاسم وآخرون: **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية– الجهة الشرقية–(1954– 1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007، ص 172.

[3]– مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 194– 195.

[4]– أحمد سعيود: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**، المرجع السابق، ص 67.

[5]– سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص 182.

[6]– عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 166.

وبمناسبة الإضراب التاريخي الذي عرف في الأدبيات السياسية بإضراب الثماني أيام (28 جانفي- 04 فيفري 1957) وقفت القاهرة تضامنا مع الشعب الجزائري في قضيته العادلة من خلال إذاعة صوت العرب، حيث وجهت جبهة التحرير الوطني بلاغا إلى الشعب الجزائري تمجد فيه موقفه الرائع في تنفيذه لقرارات الإضراب التاريخي، وفي هذا الصدد بعثت مشيخة الأزهر برقية تأييد لوفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة باسم علماء الأزهر وطلبته، كما أعلن في الأزهر عن إضراب يوم الخميس 31 جانفي 1957 تضامنا مع الشعب الجزائري، وناشد شيخ الأزهر جميع الشعوب المحبة للسلام بمناصرة القضية الجزائري، وأصبحت جبهة التحرير الوطني تدريجيا الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري خاصة عندما تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958[1]، حيث نجد أن الحكومة المصرية بادرت بالاعتراف بها وجهزت لها مقرا في القاهرة وسعت لجلب اعتراف الدول الآفرو آسيوية بها.[2]

وفي أواخر شهر ديسمبر 1957 عقد مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة وقد ضم عدد كبير من حركات التحرير والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة في كل من القارتين، وأعلن المؤتمر تأييد مصر ومساعيها نحو استقلال الجزائر واسترجاع حريتها، وقد أصدر المؤتمر قرارات يحث فيها على المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، والإفراج عن المعتقلين الجزائريين كما طالب شعوب العالم بتنظيم المظاهرات والحملات الصحفية لتعبئة الرأي العام للاستنكار السياسة الفرنسية، وأن تتولى تلك الشعوب الدفاع عن قضية الجزائر في المنظمات الدولية... إلخ، وقد أعطى هذا المؤتمر

---

[1]- محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق، ص ص 172- 173.

[2]- عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 149.

أهمية كبيرة للقضية الجزائرية، حيث أظهر التقدم الكبير الذي حققه الشعب الجزائري في حربه من أجل استرجاع حريته.[1]

وفي إطار دعم النضال الإفريقي حضرت مصر عدة مؤتمرات منها مؤتمر الشعوب الإفريقية بتونس في جانفي 1960، وقد أصدر هذا المؤتمر عدة قرارات بشأن القضية الجزائرية عبرت عن سخطه اتجاه الجرائم التي يمارسها الاستعمار الفرنسي في الجزائر وأيدت المباحثات الجزائرية الفرنسية من أجل تقرير المصير وطالب المؤتمر من الدول المستقلة التي لم تعترف بها، كما ناشدت الأمم المتحدة بإقامة السلام والاعتراف باستقلال الجزائر، وفي مؤتمره الثاني الذي انعقد في كوناكري عاصمة غانا في أفريل 1960، بذلت مصر مساع حثيثة من أجل إصدار المؤتمر لقرارات تستنكر سياسة فرنسا في الجزائر والموافقة على إنشاء جيش تحرير إفريقي آسيوي للاشتراك في تحرير الجزائر.

وشهدت الفترة الممتدة ما بين 04- 07 جانفي 1961 مؤتمر الدار البيضاء في المغرب الأقصى وكانت مصر عضوا فيه، حيث أعلن المؤتمرون بشأن القضية الجزائرية تصميمهم على تأييد الشعب الجزائري وحكومته المؤقتة بكل الوسائل لتدعيم الكفاح في سبيل الاستقلال، كما ناشدت جميع البلدان التي تؤيد كفاح الجزائر بزيادة دعمها الدبلوماسي والمادي للحكومة المؤقتة، وقد عبر هذا المؤتمر بوضوح عن مشاعر الشعب الجزائري الذي يطمح إلى الحرية والاستقلال.[2]

ظلت مصر متتبعة لمجريات الثورة الجزائرية إلى غاية إعلان استقلال الجزائر يوم 05 جويلية 1962، حيث عبر الشعب المصري وقيادته عن الفرحة بهذا النصر المبين، وألقى جمال عبد الناصر خطابا أبدى فيه ارتياحه لمؤازرة مصر للثورة الجزائرية وأخبر أنه لا يمن على الجزائر، وأن الصحافة الفرنسية هي التي روجت للدعم المصري، نافيا أي

---

[1]- عبد الله مقلاتي- صالح لميش: المرجع السابق، ص ص 93- 94.

[2]-المرجع نفسه، ص ص 98- 99.

رغبة في استغلال هذا الدعم محليا أو للكسب المادي قائلا: "كنا نقول أننا نؤيد الشعب الجزائري، وأننا نؤيد ثورة الجزائر، ولكننا لم نقل أبدا أننا قدمنا مساعدة على هذا الشكل أو على شكل آخر، لأننا كنا نعلم أن أي كلام عن هذه المساعدة قد يكون ضد مصالح قضية الجزائر".[1]

وعليه يمكن القول بأن الثورة الجزائرية قد لقيت في مصر سندا دبلوماسيا قويا لها، مما سهل على أعضاء البعثة الجزائرية في القاهرة من تمتين علاقاتها مع الممثليات الأجنبية الموجودة بمصر، والمنظمات والهيئات الدولية والتي أعطت القضية الجزائرية ديناميكية دولية وحضورا دوليا فعالا، وقد اعترف الدبلوماسي الجزائري محمد يزيد في إحدى شهاداته بأفضال مصر على الثورة الجزائرية بالقول أنها مكنت الوفد الخارجي للجبهة من الدخول بقوة إلى الساحة الدولية.[2]

ثانيا: الدعم الدبلوماسي السوداني:

عندما اندلعت الثورة الجزائرية سنة 1954 كان السودان يعيش أوضاع متدهورة ناجمة عن الفقر من جهة، وعن الصراعات المذهبية والعقائدية من جهة أخرى، لكن هذا الأمر لم يمنع هذه البلاد من إعلان دعمها المطلق للثورة الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، ففي 16 جويلية 1958 كان السودان من بين الدول التي وقعت فيها على الرسالة التي تضمنت طلب تسجيل القضية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة.[3]

كما قامت السودان بدور فعال خاصة مع الدول الإفريقية المجاورة لها للوقوف بجانب مطالب التحرر الجزائرية، وفي هذا الإطار كان للسودان التأثير الأساسي على

---

[1]– بشير سعدوني: **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**، المرجع السابق، ص ص 48– 49.

[2]– الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 480

[3]– مريم صغير: المرجع السابق، ص 305.

إثيوبيا لاتخاذ موقف ايجابي اتجاه القضية الجزائرية الشرعية، خاصة في منظمة الأمم المتحدة، هذه الأخيرة التي كانت منبرا للسودانيين للتعبير عن مواقفهم الرسمية المساندة للقضية الجزائرية.[1]

واستمرت جهود السودان لتعزيز كفاح الشعب الجزائري معنويا، فلما أعلن المجلس التأسيسي للثورة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للثورة الجزائرية برئاسة فرحات عباس، بادرت السودان بالاعتراف بها في 22 سبتمبر 1958.[2]

وفي مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية ألقى الوفد السوداني خطابا جاء فيه: "سنؤيد الشعب الجزائري في نضاله الثوري في سبيل الاستقلال الوطني... فالمستعمرون الفرنسيون يبذلون اليوم جهدا جهيدا في سبيل إنشاء إقليم مستقل في الصحراء حيث الاكتشافات العامة للموارد الطبيعية التي لا تعد ولا تحصى، وهذا يتطلب فصل الصحراء الجزائرية من جهة صحراء إفريقيا الغربية، ومن جهتي أرى ترابط في كل هذه الحدود وأن هناك قوات مستعدة للهجوم على الجماهير المكافحة في سبيل الحرية والاستقلال..."[3]

وإضافة إلى الجهود التي بذلتها الدبلوماسية السودانية نجدها أيضا قد سايرت المفاوضات والاستفتاء، وساندت مطالب الجزائريين، وتبنت وجهة نظرهم بل وقفت مدافعة عنهم داخل منابر هيئة الأمم المتحدة، فعندما أبدت الحكومة الجزائرية المؤقتة خوفها مما قد يشوب عملية الاستفتاء من تلاعبات وتزويد في حال انفراد فرنسا بإجرائها والإشراف

---

[1]– إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 77.

[2]– نبيل بلاسي: المرجع السابق، ص 193.

[3]– أحمد سعيود: **القضية الجزائرية في مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية**، مجلة المصادر، العدد 29، السداسي الأول، 2017، ص 383.

عليها[1]، قام أحمد الصياد مندوب السودان في الأمم المتحدة بإلقاء خطاب يقول فيه: "إن الحكومة الجزائرية تتصف بالنضج السياسي وتسلك سياسة سليمة، وأن حكومتي تساند طلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإجراء استفتاء تنظمه وتراقبه الأمم المتحدة".[2]

وكانت السودان من بين 25 دولة[3] إفريقية وآسيوية التي قدمت طلبا إلى السكرتارية العامة لهيئة الأمم لإدراج القضية الجزائرية في دروتها الخامسة عشر وذلك يوم 20 جويلية 1960.[4]

لقد أكدت كل من الدبلوماسية المصرية والسودانية موقفها المؤيد والمساندة للثورة الجزائرية طول الفترة الممتدة من 1954 إلى 1962، سواءً في المحافل الدولية أو من خلال القرارات والبيانات والخطابات التي كانت تصدرها حكومة هذين البلدين لمناصرة القضية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي، وقد كان لهذا الدور الفعال أثر كبير في نصرة قضية الشعب الجزائري والوقوف معه في محنته.

المبحث الثاني: دول الهلال الخصيب سوريا – العراق– الأردن" أنموذجا"

لقد وقفت كل من سوريا والعراق والأردن مع الثورة الجزائرية منذ اندلاعها عام 1954، ولم تتخلى عن مساندتها حتى نالت استقلالها عام 1962، وذلك بالاعتراف بأحقية هذه الثورة وبعدالتها، ودعمها وبكل الوسائل والطرق المتاحة، وفي هذا الإطار

---

[1]– بشير سعدوني: **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**، المرجع السابق، ص 80.

[2]– إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 77.

[3]– ومن بين هذه الدول نذكر: أفغانستان، السعودية، العراق، إيران، الأردن، لاووس، لبنان، ليبيريا، ماليزيا، المغرب، النيبال، باكستان، الفلبين، الجمهورية العربية المتحدة، السودان، تونس، اليمن، (ينظر: أمال قبائلي: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة(1957– 1958)**، مجلة المصادر، العدد 29، السداسي الأول، 2017، ص 247).

[4]– المرجع نفسه، ص 247.

سنتحدث عن الجهود الدبلوماسية التي قامت بها كل من هذه الأقطار لنصرة قضية الشعب الجزائري والوقوف معه في محنته.

أولا: الدعم الدبلوماسي السوري:

لقد جمعت الجزائر وسوريا علاقات تاريخية متينة تعود جذورها إلى حركة الهجرة نحو بلاد الشام بفعل السياسة الاستعمارية كمرحلة أولى لنجاح المشروع الاستيطاني، وعلى أساس الروابط التاريخية المشتركة التي متنها استقرار الأمير عبد القادر الجزائري في النصف الثاني من القرن 19 في سوريا، كانت هذه الأخيرة السباقة دائما في تلبية أي نداء قومي.[1]

وعليه فعندما اندلعت الثورة الجزائرية عام 1954 سارعت الحكومة السورية إلى مساندة الثورة ولكسب الدعم والتأييد العربي والإقليمي والدولي لها، حيث قامت بالاتصال مع الأمين العام لجامعة الدول العربية لعقد اجتماع عاجل للنظر في أحداث الجزائر، والموافقة على خطة عربية موحدة لمواجهة ما تعانيه الجزائر،[2]وعبرت كذلك في هذه الهيئة عن دعمها اللامحدود لقضية الشعب الجزائري وثورته ضد الاحتلال الفرنسي، وقد اعتبر مندوب الحكومة السورية أن هدف فرنسا هو عزل الشعب الجزائري عن أشقائه العرب.[3]

وقامت الحكومة السورية أيضا بالدعوة للقضية الجزائرية في المحافل الدولية وإقحام ممثلي جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة ضمن البعثة الدائمة كموظفين فيها،

---

[1]– محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق، ص 184.

[2]– عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 213.

[3]– مريم صغير: المرجع السابق، ص 240.

وكانت هذه التغطية نعم السند لرواد العمل الدبلوماسي لفائدة الثورة الجزائرية وفضلا عن ذلك كانت وفود جبهة التحرير يجوبون العالم بجوازات سفر سورية دبلوماسية.[1]

وقام وزير خارجية سوريا خالد العظم الدفاع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في دورتها العاشرة سنة 1955، حيث هاجم الاستعمار الفرنسي بشدة وحمله مسؤولية ما يحدث في دول شمال إفريقيا، مؤكدا أن تحرير هذه الدول هو هدف يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة، وأكد خالد العظم أن الحكومة السورية تؤيد تأييدا كاملا نضال هذه الشعوب من أجل حريتها واستقلالها.[2]

وقبل انعقاد الدورة الحادية عشر لهيئة الأمم المتحدة سعت الحكومة السورية مع الدول العربية والإفريقية لاتخاذ موقف موحد اتجاه هذه القضية، حيث عقد صالح الطرزي الأمين العام لوزارة الخارجية السورية لقاء مع السيد لحود سليم وزير خارجية لبنان وقد اتفقا على توحيد الآراء اتجاه القضية الجزائرية في الأمم المتحدة والقيام باتصالات دبلوماسية لوقف أعمال فرنسا في هذا القطر العربي، وعندما عرضت القضية الجزائرية في هذه الدورة طالب مندوبوها من مجموعة الدول الآفرو آسيوية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها.[3]

ولم تتوقف الجهود الدبلوماسية السورية اتجاه القضية الجزائرية عند هذا الحد، بل اتخذت من اللقاءات والزيارات أيضا فرصة للتعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم والتأييد لها، فخلال الزيارة التي قام بها رئيس الهند إلى سوريا عام 1956، طلب منه الرئيس القوتلي مناصرة القضية الجزائرية والعمل على كسب التأييد لها، وأوضح له أن

---

[1]– محمد عباس: **نصر بلا ثمن– الثورة الجزائرية (1954– 1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 292– 293.

[2]– عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 214.

[3]– صالح لميش: **الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية**، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2010، ص 224.

هذه القضية تأتي في مقدمة الاهتمامات العربية السورية،[1]وفي مؤتمر الملوك والرؤساء الذي عقد في القاهرة في الفترة الممتدة من 25 إلى 27 فيفري 1957 والذي حضرته سوريا أصرت هذه الأخير إلى جانب الدول العربية على التأييد المطلق لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله، وناشدت الهيئات الدولية لوضع حد للمجازر الفرنسية في الجزائر .[2]

ظلت الحكومة السورية متابعة لأحداث الثورة الجزائرية وتطوراتها، وما يؤكد ذلك استياء السوريين من حادثة اختطاف الطائرة التي كانت تقل عددا من قادة جبهة التحرير الوطني يوم 22 أكتوبر 1956، حيث قدم رئيس الوزراء السوري صبري العسلي في 24 أكتوبر 1956 مذكرة احتجاج إلى السفير الفرنسي في دمشق، أوضح فيها قلق واستنكار بلاده للسياسة التعسفية التي تمارسها القوات الفرنسية ضد الشعب الجزائري، وطالب بالإفراج عنهم، ورفعت الحكومة السورية برقيات إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وسلطان المغرب محمد الخامس، والأمين العام للأمم المتحدة داك هامر شولد،[3] استنكرت فيها عملية الاعتقال بحق الوطنيين الجزائريين التي تتنافى مع القانون، داعية إلى بذل الجهود الممكنة لإطلاق سراح المعتقلين والاعتراف باستقلال الجزائر، وبادرت الحكومة السورية إلى قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا بسبب سياستها

---

[1]– عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 215.

[2]– صالح لميش: المرجع السابق، ص 205.

[3]– **داك هامر شولد:** سياسي واقتصادي ودبلوماسي دولي، ثاني أمين عام للأمم المتحدة (1953– 1961)، كان مساعد وزير المالية في 1936، ثم أصبح رئيسا لمجلس إدارة مصرف السويد المركزي في 1947، بدأ عمله في السلك الخارجي مستشارا اقتصاديا لوزارة الخارجية السويدية إلى أن أصبح في 1951 وزيرا للدولة مع صلاحيات نائب وزير الخارجية، كما أصبح نائب رئيس البعثة السويدية في الأمم المتحدة، أنتخب أمينا عاما للهيئة لمدة خمس= =سنوات قابلة للتجديد ثم أعيد انتخابه بالاجماع في 1957 لفترة خمس سنوات أخرى. (ينظر: فراس البيطار: **الموسوعة السياسية العسكرية**، ج2، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 1069– 1070).

الاستعمارية في الجزائر واشتراكها إلى جانب بريطانيا واسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956.[1]

وكانت سوريا أيضا كانت تستغل أي حدث وطني بها له طابع دولي للتحسيس بالقضية الجزائرية وإشراك الجزائر مباشرة فيه مثلما حدث في معرض دمشق الدولي شهر أكتوبر 1957، وقد حضره الجزائريون حيث استغلوا هذه التظاهرة للتحسيس بقضيتهم واللقاء مع الوفود الرسمية بتشجيع وتنسيق قادة الحكومة السورية وعلى رأسهم الرئيس القوتلي الذي أكد خلال زيارته للجناح الجزائري،[2]وقوف حكومته دون تحفظ بجانب أي قضية عربية ذات بعد قومي، داعيا العرب حكومات وشعوب إلى مد يد العون وتأييد الجزائر في جهادها ضد الاستعمار.[3]

وقامت لجنة الاتصال للشعب العربي السوري بعقد اجتماع بدمشق يوم 29 فيفري 1957 درست فيه التطورات الدولية والأحداث التي تعيشها الجزائر، وقررت اللجنة في الأخير شن إضراب عام وشامل في جميع القطر العربي السوري كما وجهت اللجنة نداءً إلى كل الشعوب العربية تحث فيه على تقديم المزيد من الدعم المادي والمعنوي للشعب الجزائري، وأرسلت أيضا برقية إلى هيئة الأمم المتحدة تطلب منها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها القادمة.[4]

ومع انعقاد مؤتمر التضامن الإفريقي بالقاهرة من 26 ديسمبر 1957 إلى 01 أكتوبر 1958، قام رئيس الوفد السوري باستعراض مراحل القضية الجزائرية وسياسية فرنسا المنتهجة ضد الجزائريين منبها إلى أن عرب الجزائر يواجهون أفظع أشكال

---

[1]– فهد عباس سليمان السبعاوي: **موقف سوريا من القضية الجزائرية(1954– 1962)**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، مجلد 08، العدد 02، 2013، ص ص 10– 11.

[2]– إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 84.

[3]– بشير سعدوني: الثورة **الجزائرية في الخطاب الرسمي**، المرجع السابق، ص 62.

[4]– محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق، ص 186.

الاستعمار، ويتعرضون لحرب الإبادة، وقد اختتم كلمته بالقول: "لقد برهنت الثورة الجزائرية للعالم بأن الوطنية الحقة تجتمع مع أنبل العواطف الإنسانية للتنديد بالطمع الاستعماري وتأييد الكفاح من أجل الحرية"، ولقد جاءت كلمة المندوب جادة ومعبرة لأن السوريين يدركون جيدا ممارسات فرنسا وأهدافها ومراوغاتها وخططها الاستعمارية، خاصة وأن السوريين قد عاشوا نفس المعاناة من خلال اتفاقية سايكس بيكو 1916، ومحاولة فرنسا فرض الانتداب على بلادهم من خلال مؤتمر سان ريمو 1920.[1]

وقد حظيت الجزائر بنفس الدعم والمساندة من طرف سوريا في مؤتمر آكرا عام 1958، حيث أكد موفدها تحت إطار الجمهورية العربية المتحدة آنذاك عن شرعية كفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال، وأكد أيضا على تأييدهم لشعب الجزائر وحريته، ونـدد بالمشروع الذي عرضته فرنسا حينئذ والذي يقضي بتقسيم الجزائر وأكد أن هذا المشروع يعني تكرار مأساة فلسطين.[2]

وبهدف تدعيم الوجود السياسي للجزائر دوليا، سارعت الحكومة السورية إلى إعلان اعترافها الرسمي بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 21 سبتمبر 1958، أي بعد ثلاثة أيام من إعلان تشكيلها برئاسة فرحات عباس[3]، وقد أشاد ممثل سوريا في الجامعة العربية بالحكومة المؤقتة قائلا: "أرحب ترحيبا قلبيا بالجمهورية الجزائرية عضوا عاملا في جامعة الدول العربية، كما لا يفوتني القول أن الجزائر كانت على الدوام في قلب كل عربي لأنه بنضالها الجبار وكفاحها النادر أعادت للشعب العربي ثقته بنفسه، وأنارت له طريق المستقبل بعد أن أوشك الظلام أن يخيم الجو العربي..."[4]

---

[1]– بشير سعدوني: **القضية الجزائرية في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة 26 ديسمبر 1957– 01 أكتوبر 1958**، مجلة الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر 2، السنة 03، العدد 05، نوفمبر 2016، ص 110.

[2]– صالح لميش: المرجع السابق، ص ص 206– 207.

[3]– بشير سعدوني: **القضية الجزائرية في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة**، المرجع السابق،ص 110.

[4]– صالح لميش: المرجع السابق، ص 220.

كان لحصول الحكومة الجزائرية المؤقتة على اعترافات رسمية بها[1]من طرف سوريا وكذلك الدول العربية والإسلامية وعدد من الدول الأخرى دور كبير في تطور القضية الجزائرية، حيث دخلت هذه الأخيرة مرحلة جديدة وحاسمة تمكنت من إرضاخ فرنسا وإجبارها على الدخول في مفاوضات مع حكومتها المؤقتة حول تحقيق الاستقلال وكيفية تطبيق المصير.

تابعت سورية مرحلة المفاوضات مرحلة بمرحلة حرصا منها على استقلال الجزائر وعودتها إلى الصف العربي كدولة عربية تربطها بالعالم العربي روابط ومقومات حضارية،[2] وبعد انتهاء هذه المفاوضات والوصول إلى وقف إطلاق النار والذي اعترفت فيه فرنسا باستقلال الجزائر، أرسلت العديد من التنظيمات الشعبية السورية برقيات التهنئة إلى ممثلي الحكومة الجزائرية بدمشق وإلى قيادة الحكومة الجزائرية،[3]وكان مجلس النواب السوري أحد أبرزهذه التنظيمات حيث حضيت فيه القضية الجزائرية على اهتمام بارز، وقد كان رد فعل النواب المستمر متجاوبا مع تصاعد حرب التحرير الجزائرية وذلك بالضغط على حكومتهم ومن خلالها الضغط على الأقطار العربية الأخرى من أجل مضاعفة وتقوية التأييد العربي والعالمي للقضية الجزائرية.[4]

وهكذا يمكن القول أن الدبلوماسية السورية قد تمكنت من خلال تأييدها ومساندتها للثورة الجزائرية منذ انطلاقها ولغاية انتصارها من نصرة الشعب الجزائري.

ثانيا: الدعم الدبلوماسي العراقي:

يعتبر العراق من بين الدول العربية التي سارعت إلى مساندة وتأييد الشعب الجزائري في حربه التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، وفي حديثنا عن الدعم الديبلوماسي العراقي

---

[1]– ينظر: الملحق رقم 03.

[2]– صالح لميش: المرجع السابق، ص ص 208– 233.

[3]– عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 228

[4]– إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 80.

المقدم للثورة الجزائرية نجد أنه مر بمرحلتين: الأولى خلال العهد الملكي وكان التأييد فيه جماهريا أكثر مما هو حكوميا بمعنى أن الموقف الرسمي كان انعكاسا للضغوط الجماهيرية أكثر من ما هو إرادي نابع من قناعة ومبادرة دبلوماسية للحكومة الملكية.

والثانية خلال العهد الجمهوري الذي أصبح فيه الموقف العراقي حكومة وشعبا منسجما وأكثر فعالية بجانب الثورة الجزائرية.[1]

وتعود الجهود الدبلوماسية الأولى للعراق إلى مؤتمر باندونغ عام 1955، حيث عبر فيه العراق عن دعمه اللامشروط للثورة الجزائرية وذلك بتدخلات ممثلها السيد فاضل الجومالي[2]رئيس الوفد العراقي في المؤتمر والتي تركزت حول الأعمال الإجرامية التي تقوم بها فرنسا اتجاه الشعب الجزائري.[3]

وشهدت هذه السنة أيضا انعقاد الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد استغلها الوفد العراقي برئاسة فاضل الجومالي لإثارة القضية على أساس أنها قضية دولية، وقام بتقديم الحجج والبراهين على أن قضية الشعب الجزائري لا تخص فرنسا لوحدها، وهي ليست قضية داخلية كما يدعي وزير خارجية فرنسا،[4]وطالب باسم الحكومة

---

[1]– سليمة ثابت: **مكتب جبهة التحرير ببغداد ودعم العراق للثورة الجزائرية(1956– 1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2010– 2011، ص ص 89– 98.

[2]– **فاضل الجومالي:** رئيس وزراء عراقي سابق، ومن الشخصيات المثقفة بالثقافتين الشرقية والغربية، ولد بالكاضمية "العراق" عام 1903، بدأ التعليم في الخامسة عشر من عمره أي سنة 1918، عين مديرا عاما لوزارة الخارجية العراقية سنة 1913، ثم وزيرا للخارجية ثمان مرات، انتخب رئيسا للمجلس النيابي العراقي مرتين، ثم أصبح رئيسا للوزارة العراقية مرتين، كما ترأس الوفد العراقي إلى المؤتمر الآسيوي الإفريقي في باندونغ 1955، ناضل من أجل استقلال ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، فلسطين، حكم عليه بالإعدام بعد انهيار النظام الملكي في العراق سنة 1958، وأفرج عنه ليلة 14 جويلية 1961، توفي سنة 1994 (ينظر: محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص 367).

[3]– مريم صغير: المرجع السابق، ص 255.

[4]– أحمد سعيود: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**، المرجع السابق، ص 71.

العراقية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، كما قامت العراق بدور كبير اتجاه هذه القضية في الدورة الحادية عشر حيث تقدمت بمذكرة شديدة اللهجة تتهم فيها فرنسا بالقيام بأعمال عسكرية واسعة النطاق في الجزائر، وانتهاك الاتفاقيات الدولية التي تحرم إبادة الجنس البشري وإتباع سياسة تقوم على فناء الشعب الجزائري وقمعه، وهذا إلى جانب تركيزها على أهم الأسباب التي تجعل القضية الجزائرية قضية دولية وأنها ليس مسألة داخلية كما تدعي فرنسا.[1]

وأثناء قيام المصالح الفرنسية الخاصة باختطاف الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة الجزائرية المتوجهة من المغرب نحو تونس بتاريخ 22 أكتوبر 1956، نددت الحكومة العراقية على لسان رئيس وزرائها نوري السعيد[2] بهذا العمل الدنيء الذي قامت به السلطات الفرنسية وطلب منها الإسراع في إطلاق سراح المعتقلين.[3]

وقد سعت العراق في اجتماعات دول حلف بغداد في فيفري 1958 إلى التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم والتأييد لها من خلال الضغط على دول الحلف لكي تقوم بدورها بالضغط على الحكومة الفرنسية لحل القضية الجزائر حلا عادلا، وفي هذا الصدد ألقى رئيس الوفد العراقي خطابا جاء فيه: "يؤسفني أن أرى حرب التحرير الباهظة الثمن مستمرة، وأن كفاح الشعب الجزائري من أجل حقوقه وحريته مازال قائما دون اكتراث من قبل فرنسا، وأن فرنسا لما لها من حكمة وتعقل قد تجد سبيلا لوضع حد للمجازر المرعبة

---

[1]– صالح لميش: المرجع السابق، ص ص 141– 142.

[2]– **نوري سعيد (1888– 1958)**، سياسي وعسكري عراقي، شغل مناصب سياسية وعسكرية عديدة حيث تولى رئاسة الحكومة العراقية أربعة عشرة مرة خلال العهد الملكي، شارك في الثورة العربية الكبرى 1916، وكان محور السياسة العراقية طوال العهد الملكي، ساهم بشكل كبير في تشكيل حلف بغداد 1955، وإعلان الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن 1958، قتل في ثورة 14 جويلية 1958. (ينظر: محمد لحسن زغيدي– محمد صالح بوقشور: **أصدقاء الثورة الجزائرية (1954– 1962)**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 68).

[3]– محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق، ص 224

التي تجري في الجزائر والتي لا طائل من ورائها والاعتراف بحق الجزائر في الحرية والاستقلال وفق ميثاق الأمم المتحدة وتقرير المصير".[1]

كما كان للنشاط الدبلوماسي العراقي على مستوى العلاقات الثنائية دورا فعالا في مساندة القضية الجزائرية وقضايا التحرر في الوطن العربي بصفة عامة، ونذكر مثلا الزيارة التي قام بها الوفد الحكومي الإندونيسي للعراق والتي أصدر خلالها الطرفان بيان مشترك أدانا فيه الاستعمار الفرنسي مطالبانه بفتح مفاوضات سريعة ومباشرة من أجل استقلال الجزائر،[2]ونذكر أيضا في هذا الصدد سعي العراق للاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة لدى عدة دول لاسيما الهند والاتحاد السوفياتي، وذلك باستدعاء سفراءها ودعوتهم إلى إقناع حكوماتهم بضرورة الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،[3]ولا ننسى أن العراق كانت أول دولة عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة فور الإعلان عنها في 19 سبتمبر 1958.[4]

كما كانت العراق في مقدمة الأقطار العربية دبلوماسيا في العمل على تدويل القضية الجزائرية، حيث أكد السيد هاشم جواد وزير خارجية العراق في خطاب له في افتتاح وزراء الأقطار العربية ببغداد في 30 جانفي 1961: "أن معركة الجزائر التي خضناها في الأمم المتحدة مازالت تستدعي مزيدا من العمل والضحية وتستوجب توفيقا في الخطط في الشد على العدو بشتى الوسائل الاقتصادية والسياسية المتيسرة مساندة للجهود العسكرية الجبارة"، وقطعت الجمهورية العراقية علاقاتها الاقتصادية بشكل رسمي مع فرنسا، مناصرة

---

(1)– محمد لحسن الزغيدي– محمد صالح بوقشور: المرجع السابق، ص ص 76– 77.

(2)– إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 94.

(3)– سليمة ثابت: المرجع السابق، ص 102.

(4)– مريم صغير: المرجع السابق، ص 266.

لثورة الجزائر محققة في ذلك مطلب الشعب العراقي الذي ما انف عن المطالبة به منذ انطلاق الثورة الجزائرية.[1]

وقد سايرت العراق مرحلة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وأصدرت الحكومة العراقية بيانا أكدت فيه تأييدها المطلق للمفاوضات مؤكدة على أن وقف إطلاق النار لابد أن يرتبط كل الارتباط بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وأن المفاوضات بعد ذلك لن تكون إلا لوضع الأسس وتقرير المصير بموجب ذلك تحقق الجزائر استقلالها الكامل، ولما أعلنت الجزائر عن استقلالها في 05 جويلية 1962 صرح عبد الكريم قاسم باسم الحكومة: "إننا نعتبر هذا اليوم أول طريق في بداية عهد الاستقلال الوطني للإدارة الجزائرية مؤكدا على تضامن أوثق بين العراق والجزائر".[2]

ثالثا: الدعم الدبلوماسي الأردني

لقد وقفت المملكة الأردنية الهاشمية منذ طرح القضية الجزائرية على الساحة الدولية موقفا مشرفا إلى جانب باقي الدول العربية الأخرى،[3] فما أن اندلعت الثورة الجزائرية حتى قامت الحكومة الأردنية بطلب من مجلس النواب الأردني بتوجيه برقيات إلى كل من الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة التي لم تتحرك باتجاه الضغط على فرنسا لإيقاف عدوانها على الشعب الجزائري، كما وجهت برقية أخرى إلى الحكومة الفرنسية التي ما فتئت تدعي أن الجزائر فرنسية وأن ما حدث في الفاتح من نوفمبر 1954 مجرد مؤامرة خارجية استهدفت ضرب الأمن والاستقرار لإضعاف فرنسا، وقد ركزت البرقيات على ضرورة توفير الحماية اللازمة للشعب الجزائري وتمكنه من تقرير مصيره مثل بقية الشعوب الأخرى.[4]

---

(1)– سليمة ثابت: المرجع السابق، ص ص 101– 102.

(2)– عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 293.

(3)– مريم صغير: المرجع السابق، ص 277.

(4)– جمال قندل: **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية**، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، [د.ت]، ص 112.

كما سارعت وزارة الخارجية الأردنية إلى استدعاء السفير الفرنسي في عمان، للاحتجاج على الأعمال العدوانية التي تنتهكها فرنسا بحق الشعب الجزائري وناقشت الحكومة الأردنية القضية الجزائرية في جلسة سرية مع مجلس النواب الأردني،[1]للقيام بما يقتضيه الواجب من عمل نحو الثورة الجزائرية، ولنفس الغرض اجتمع فوزي الملقي السفير الأردني في القاهرة مع عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية، كما استدعى سمير الرفاعي السفير الفرنسي في عمان وأبلغه في مكتبه موقف الحكومة الأردنية المعارض للسياسة التي تنهجها فرنسا ضد الشعب الجزائري.[2]

ونظرا لتفاقم الأعمال الإجرامية الفرنسية بحق الشعب الجزائري، أوعز الملك حسين حكومته بضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة مع الحكومات العربية لعقد اجتماع خاص للجنة السياسية للجامعة العربية لبحث القضية الجزائرية التي يعاني شعبها أبشع أنواع القسوة والظلم، وضرورة اتخاذ قرار فعال لمساعدتهم وتمكينهم من تحقيق أهدافهم ورفع الظلم عنهم.[3]

وقد تطور الموقف الأردني بشكل لافت بعد عملية القرصنة الجوية التي تعرضت لها الطائرة المقلة لوفد الثورة التي كانت في طريقها إلى تونس رغبة من الوفد في حضور المؤتمر، وقد وجد الملك الأردني في عملية القرصنة تجاوزا خطيرا لم يسبق للعالم وأن عاشه من قبل، وهو ما حمل وزير الخارجية الأردني على استدعاء سفير دولة الاحتلال الفرنسي إلى جانب سفيري كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مذكرا إياهم بالاستياء الكبير الذي أفرزته عملية القرصنة والاعتقال الذي طال زعماء الثورة على

---

[1]– عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 310.

[2]– عمار بن سلطان :المرجع السابق، ص 310.

[3]– عمر صالح العمري: **موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954– 1962**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 386.

المستوى الشعبي والرسمي على حد سواء، وانتهز الفرصة ليطالبهم بضرورة الإفراج الفوري عن المعتقلين.[1]

وبخصوص هذه القضية أيضا أجرى وزير الخارجية الأردني اتصالات مع وزير خارجية سوريا ولبنان، تبادل فيها الرأي حول ضرورة الاتفاق على خطة مشتركة فعالة للعمل على إطلاق سراح الزعماء الجزائريين الخمسة، وأبرق الوزير إلى سفراء الأردن في أمريكا وبريطانيا وفرنسا طالبا إليهم الاهتمام بهذه القضية والسعي لدى حكومات تلك الدول لإطلاق سراحهم.[2]

شاركت الأردن خلال سنة 1957 في اجتماعات مجلس الجامعة العربية خلال سنة 1957 واستعرضت فيه آخر تطورات القضية الجزائرية، وكان أبرز قراراته حول هذه القضية مناشدة الدول العربية الأعضاء ببذل المزيد من المساعي الدبلوماسية والعون المادي لنصرة الجزائر وضرورة قيام وزارات الخارجية العرب الأعضاء بزيارات للدول الأجنبية قبل انعقاد الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة وتعريفها بعدالة القضية الجزائرية، وشاركت الأردن في الاجتماعات اللاحقة للجامعة العربية وأكدت فيها استمرارية تأييدها للكفاح الجزائري من أجل الحرية والاستقلال.[3]

وشهدت نفس السنة انعقاد الدورة الثالثة عشر لهيئة الأمم المتحدة وقد ألقى فيها السفير الأردني يوسف الهيكل كلمة هاجم فيها السياسة الفرنسية الإجرامية المتبعة في الجزائر، وانتقد بشدة وقوف ودعم الحلف الأطلسي للمستعمر الفرنسي وشدد على ضرورة اعتراف فرنسا والأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.[4]

---

[1]– جمال قندل: **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص ص 115– 116.

[2]– عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 318.

[3]– عمر صالح العمري: المرجع السابق، ص 388.

[4]– بشير سعدوني: **الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 08، نوفمبر 2016، ص 334.

وحين الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة سارع الأردن إلى الاعتراف بها وذلك يوم 21 سبتمبر 1958، إذ أعربت الحكومة الأردنية على لسان رئيس وزرائها ووزير خارجيتها سمير الرفاعي عن سرورها بهذه الحكومة، معتبرة هذا الإجراء خطوة هامة ونوعا من التصميم من طرف الشعب الجزائري على افتكاك النصر والاستقلال،[1] وقد سمحت لمكتب جبهة التحرير الوطني في عمان برفع الراية الجزائرية، وحتى يدخل هذا العمل في إطاره الرسمي أشرف المسؤولون الأردنيون شخصيا على رفع الراية الجزائرية بحضور أعضاء مكتب جبهة التحرير الجزائرية.[2]

وإضافة إلى هذا دافع عبد المنعم الرفاعي ممثل الأردن في هيئة الأمم المتحدة عن القضية الجزائرية، مؤيدا ومدعما المذكرة التي تقدم بها محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة الجزائرية ومندوبها في هيئة الأمم يوم 31 نوفمبر 1958، هذه المذكرة التي استنكرت موقف فرنسا الرافض للمفاوضات، ومطالبة الهيئة الدولية بإجبار فرنسا على وقف اعتداءاتها في الجزائر، وذلك بالدخول في المفاوضات التي تؤدي إلى حل عادل للقضية الجزائرية.[3]

كما سمحت الحكومة الأردنية بقعد الندوات والاجتماعات والمهرجانات لفائدة القضية الجزائرية، وأكد ملك الأردن وقوف بلاده حكومة وشعبا مع الثورة الجزائرية في مواجهة الادعاءات الفرنسية وغطرسة ممثليها في اعتبار الجزائر قطعة من فرنسا وأن ما يحدث داخلها هو شأن فرنسي خاص، مدعمة بذلك الصف العربي والآفرو آسيوي المؤيد للقضية الجزائرية.[4]

---

[1]– بشير سعدوني: **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**، المرجع السابق، ص 68.

[2]– مريم صغير: المرجع السابق، ص 283.

[3]– بشير سعدوني: **الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة**، المرجع السابق، ص 336.

[4]– مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 282– 283.

عملت الأردن على بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية لصالح القضية الجزائرية وذلك من خلال المشاركة في القمم العربية، وكان أهمها قمة الدار البيضاء عام 1959، وقمة أشتورة بلبنان عام 1960، وقمة بغداد سنة 1961، وقد بحثت كلها في القضية الجزائرية ودعت إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية لدى هيئة الأمم المتحدة وتنبيهها بالحالة الخطيرة التي يعيشها المجتمع الجزائري.[1]

كما قامت في هيئة الأمم المتحدة في دوراتها الأخيرة بالعمل على ايجاد حل عادل للقضية الجزائرية، ففي دورة 1959 أعلن عبد المنعم الرفاعي أن أي مشروع لحل القضية الجزائرية يجب أن يكون على أسس ديمقراطية صحيحة وعادلة وواقعية، وأن حق تقرير المصير حق طبيعي، ولابد من إجراء مناقشة فعالة وحقيقية لضبط صيغ مناسبة تسبق التسوية والمتعلقة بإيقاف القتال، وفي الدورة التي تلتها أكد الملك الأردني حسين في خطابه دعمه للقضية الجزائرية التي هي أهم من غيرها، مطالبا بإيجاد حل مرضي للجزائريين، مذكرا بمأساة الجزائريين مفندا حجج فرنسا لرفض حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ولام الأمم المتحدة على إهمالها لقضية الجزائر، لتأتي دورة 1961 والتي ألقى فيها رئيس الوفد الأردني محمد الفرا كلمة طالب فيها استئناف المفاوضات من الحكومة الجزائرية، خاصة وأن التجارب أثبتت لفرنسا أنه لا يمكن فرض حل معين بالقوة على الشعب الجزائري ودعاها لاتخاذ خطوة جريئة وإجراء مفاوضات شريفة مع الحكومة الجزائرية، مؤكدا مراعاة وحدة التراب الجزائري.[2]

بقيت المملكة الأردنية الهاشمية وفية في مواقفها اتجاه الثورة الجزائرية إلى غاية استرجاع الاستقلال في 05 جويلية 1962، وكانت الأردن من الدول الأولى التي سارعت

---

[1]– عمر صالح العمري: المرجع السابق، ص ص 390، 392.

[2]– بشير سعدوني: **الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة**، المرجع السابق، ص ص 339، 345–346.

إلى الاعتراف بالاستقلال الكامل والغير منقوص للشعب الجزائري على غرار ما قامت به جل الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية،[1]وأبرق الملك حسين مهنئا الرئيس يوسف بن خدة بهذا النصر المبين، متمنيا التوفيق والسداد للشعب الجزائري وحكومته، كما تقرر تعطيل الدوائر والمؤسسات الرسمية لمدة يوم واحد تعبير عن فرحة وتضامن الأردن مع الجزائر،[2]ومنح الملك حسين في هذا الصدد بناية عريقة وفي مكان استراتيجي بالعاصمة عمان مقرا لسفارة الجزائر مجانا، اعترافا بثورة الجزائر وشهدائها الأبرار.[3]

ومن هنا يمكن القول بأن دول الهلال الخصيب وتحديدا سوريا والعراق والأردن قد بذلت جهودا دبلوماسية جبارة كان لها أثر كبير في تدويل القضية الجزائرية وتحرير الشعب الجزائري من وطأة الاستعمار.

المبحث الثالث: دول الخليج العربي المملكة العربية السعودية – الكويت "أنموذجا":

بعدما تطرقنا إلى الدعم الدبلوماسي الذي قدمته كل من أقطار واد النيل المتمثلة في مصر والسودان، ودول الهلال الخصيب وبالتحديد سوريا والعراق والأردن، وجدنا أنفسنا نقف مرة أخرى أمام قطر آخر من المشرق العربي والمتمثل في دول الخليج العربي، وقد كانت المملكة العربية السعودية والكويت إحدى هذه الدول التي لم تتوانى عن تقديم دعمها الدبلوماسي للثورة الجزائرية، وسنوجز ذلك فيما يلي:

أولا: الدعم الدبلوماسي للمملكة العربية السعودية:

كانت المملكة العربية السعودية دولة لها أهميتها السياسية والإستراتيجية والدينية والاقتصادية، هذا جعلها تقف موقفا هاما في القضايا العربية الإسلامية، بل أنها أصبحت

---

[1]– مريم صغير: المرجع السابق، ص 285.

[2]– بشير سعدوني: الثورة **الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**، المرجع السابق، ص 70.

[3]– إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 89.

دولة مؤثرة في السياسة الدولية، مما جعلها تبذل جهودا جبارة في دعم استقلال الأقطار العربية وعلى رأسها الجزائر المستعمرة الفرنسية.[1]

وتبلور الدور السعودي اتجاه الثورة الجزائرية بوضوح وبشكل كبير في الدعم الدبلوماسي، حيث كانت المملكة سباقة في تدويل القضية الجزائرية وإدراجها في جدول أعمال الأمم المتحدة ثم عملت على تكثيف نشاطها الدبلوماسي من خلال المحافل الدولية والإقليمية وتوظيف علاقاتها الثنائية لدعم القضية الجزائرية.[2]

وتعود أولى الخطوات الدبلوماسية العلنية التي قامت بها المملكة السعودية العربية لتدويل القضية الجزائرية إلى 05 جانفي 1955،[3]حيث قام مندوبها في مجلس الأمن بتقديم مذكرة أوضحت فيها الوضع المأساوي الذي يعيشه الجزائريون تحت السيطرة الفرنسية التي تحاول طمس معالم الدين الإسلامي والثقافة العربية والإسلامية، وأكد الوفد السعودي على ضرورة وقف العمليات العسكرية المتعسفة التي لا تفرق بين شيخ أو صبي أو امرأة، والتي كان هدفها القضاء على الثورة الجزائرية بشتى الطرق الوحشية والوسائل الغير إنسانية، وحذر الوفد من أن عدم مناقشة القضية الجزائرية في مجلس الأمن وإعطاء الجزائريين حقوقهم سيعرض السلام والأمن العالميين إلى الخطر.[4]

وبالرغم من أن هذا العمل لم يعد بفائدة تذكر على القضية الجزائرية، إلا أنه كان بمثابة أول دعم يقدم للثورة الجزائرية على الصعيد الدولي.[5]

---

(1)– فهد بن عتيق بن علي المالكي: **العلاقات السعودية الجزائريين خلال الفترة 372هـ- 1462هـ/ 1962م-2005م**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1431هـ/ 2010م، ص 26.

(2)– محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق، ص 258.

(3)– محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق، ص 259.

(4)– تركي بن عجلان الحارثي: **دور المملكة العربية السعودية في دعم استقلال بلدان المغرب العربي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للآداب، جدة، مجلد 12، 1424هـ/2004م، ص ص 69-70.

(5)– أحمد سعيود: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**، المرجع السابق، ص 68.

وفي مؤتمر باندونغ باندونيسيا، الذي انعقد في 18 أفريل 1955، استطاعت المملكة العربية السعودية تحقيق انتصار دبلوماسي كبير،[1]حيث تمكنت من إقناع أربعة عشرة[2]دولة إفريقية وآسيوية من الدول المشاركة في دورة الأمم المتحدة لعام 1955 دعم طلب إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.[3]

وفي عام 1956 جددت المملكة العربية السعودية مطلبها المتمثل في إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مدعمة بالكتلة الآفروآسيوية، وقد كشف الوفد السعودي برئاسة الأستاذ أحمد الشقيري جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.[4]

وقد استغلت المملكة العربية السعودية فرصة علاقاتها الثنائية للتعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم والتأييد لها [5]، حيث أكسبت الزيارات التي قام بها الملك سعود بن عبد العزيز إلى أمريكا، الهند، إيران، مصر، باكستان، الحبشة... وغيرها أو لقائه مع مسؤولي الدول العربية أو الأجنبية [6]، دعم تلك الدول للقضية الجزائرية العربية خاصة الهند وباكستان خلال الدورتين الثانية والثالثة عشرة لهيئة الأمم المتحدة.[7]

وبانعقاد الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة في شتاء 1957، طلب ممثلي كل من المملكة العربية السعودية، سوريا، ليبيا ولبنان والفلبين، الباكستان، رومانيا، وسيريلانكا إلى طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هذه الدورة، ووجه الطلب إلى رئيس

---

(1)– محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق، ص 260.

(2)– الدول الأربعة عشر: السعودية، أفغانستان، مصر، الهند، بورما، العراق، إيران، لبنان، إندونيسيا، ليبيريا، باكستان، سوريا، تايلاندا، اليمن (ينظر: فهد عتيق بن علي المالكي: المرجع السابق، ص ص 102– 103).

(3)– مريم صغير: المرجع السابق، ص 215.

(4)– سعاد بولجويجة: المرجع السابق، ص 117.

(5)– إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 78.

(6)– بشير سعدوني: **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**، المرجع السابق، ص 57.

(7)– فهد بن عتيق علي المالكي: المرجع السابق، ص ص 48– 49.

الجمعية العامة، وفي نهاية الدورة أصدرت الجمعية العامة قرارا يرى أن الحالة في الجزائر أفرزت خسائر كبيرة في الأرواح وعلى هذا الأساس فإن الجمعية العامة تعبر عن أملها في الوصول إلى حل ديمقراطي بوسائل مناسبة تتفق مع مبادئ الأمم المتحدة.[1]

بعد هذه الدورة جاءت دورة عام 1958 أي الدورة الثالثة عشر والتي سمحت للدول العربية تعزيز موقفها في الهيئة الأممية والدفاع عن القضية الجزائرية، حيث راح ممثل المملكة العربية في هذه الدورة إلى توجيه سهام الانتقادات اللاذعة للسياسة الفرنسية في الجزائر، ويرد بقوة على مزاعم فرنسا، والضغط عليها بكل الوسائل للخروج من الجزائر، وانتهت الدورة بقرار صرح بحق الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية على غرار كل شعوب لعالم.[2]

وفي الدورة الموالية المنعقدة في عام 1959، طالبت المملكة العربية السعودية من خلال وفدها بضرورة تطبيق كل القرارات المتعلقة بالجزائر وأكد في الوقت ذاته بأن الثورة الجزائرية ماضية للأمام، ومن ورائها كل شعوب العالم التواقة إلى الحرية والاستقلال[3]، وقد اتسمت هذه الدورة بالتحدي السعودي للطروحات الفرنسية التي لا تستند إلى الفعل القانوني والموضوعي للقضية في حد ذاتها، ومن التساؤلات الحادة والمحرجة التي طرحها الوفد السعودي في تدخلاته بشأن القضية الجزائرية ما يلي: "هل تريد الأمم المتحدة وهي أعلى هيئة أممية أن تضع نفسها في خدمة المصالح الفرنسية".[4]

استمرت المملكة العربية السعودية في طرح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة والدفاع عنها خلال الدورات الأخرى "دورة 1960، دورة 1961، دورة 1962" إلى غاية الإعلان عن استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962.

---

[1]– محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق، ص 264– 265– 266.

[2]– مريم صغير: المرجع السابق، ص 222.

[3]– عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 345.

[4]– مريم صغير: المرجع السابق، ص 223.

وإضافة إلى دعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ومساندة الجزائريين داخليا وخارجيا، حاولت حكومة الملك الضغط سياسيا على الفرنسيين لكي يعلقوا عن سياستهم التعسفية في الجزائر، وفي القمة العربية التي عقدت في نهاية فيفري 1957 والتي جمعت السعودية وسوريا والأردن ومصر بالقاهرة قرر المجتمعون مساعدة الجزائريين بجميع الإمكانيات المتاحة.[1]

ومن خلال هذا تبين لنا أن الموقف السعودي اتجاه الثورة الجزائرية لم يكن شعارات أو قولا بدون عمل، بل كانت حقيقة متجسدة على أرض الواقع، تأييدا ومساهمة ودعما ومؤازرة، سواء بإصدار قرارات أو طرح القضية الجزائرية في المؤتمرات والهيئات الدولية والإقليمية، أو من خلال علاقاتها الثنائية.

ثانيا:الدعم الدبلوماسي الكويتي

وقفت الكويت كبقية الدول العربية الأخرى إلى جانب القضية الجزائرية التي وجدت تفهما على المستويين الشعبي والحكومي، وفي هذا السياق يشير أحد الكويتيين الذي عاشوا أحداث الثورة التحريرية: "بأنه عند سماعنا بانتصار إخواننا الجزائريين في معاركهم ضد الفرنسيين [2] كنا نهتز فرحا، وعندما نسمع قمع الاستعمار الفرنسي بإخواننا الجزائريين نتألم ونحزن".[3]

وقد سمحت الحكومة الكويتية بتأسيس لجنة الجزائر المكلفة بتنظيم الأسبوع الخاص بمساندة الجزائر ودعم ثورتها المباركة [4]، كما لعبت إذاعة صوت الجزائر التي كانت تبث

---

[1]– تركي بن عجلان الحارثي: المرجع السابق، ص 75.

[2]– محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق، ص 283.

[3]– إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 99.

[4]– مريم صغير: المرجع السابق، ص 324.

أمواجها من الكويت ثلاث ساعات أسبوعيا، نحو دول منطقة الخليج، في تفعيل مظاهر الدعم والتأييد للثورة الجزائرية.[1]

كما قامت دولة الكويت أيضا بتنظيم العديد من المهرجانات الشعبية الواسعة النطاق ومنها تلك التي واكبت الاحتفال بذكرى اندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1961 للتحسيس بالقضية الجزائرية، وقد شجعت السلطات الكويتية فرع الاتحاد العام للطلبة الجزائريين بالكويت على المشاركة في المؤتمر القومي الرابع المنعقد في بير الباي في جويلية 1960 لتمكينه من التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم والتأييد لها.

لقد دعمت الكويت حكومة وشعبا الثورة الجزائرية، وتابعت أطوارها وتفاعلت معها وحاولت جاهدة من أجل نصرتها والوقوف إلى جانب الشعب الجزائري ومؤازرته في محنته.[2]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن دول المشرق العربي قطعت دورا كبيرا في دعم الثورة الجزائرية، ومنها من ساهمت في تفجيرها كمصر التي كانت نعم السند للثورة الجزائرية ولزعمائها ولقضيتها، وكذلك المملكة العربية السعودية سوريا،العراق،السودان ، الأردن، الكويت ، التي أبدت هي الأخرى تأييدها المطلق للثورة الجزائرية وبادرت في تقديم الدعم الدبلوماسي لها، والسعي للتعريف بقضية شعبها وكسب الدعم والتأييد الدولي لها، سواءً في هيئة الأمم المتحدة وداخل جامعة الدول العربية، أو من خلال المحافل الدولية كالمؤتمرات واللقاءات...إلخ، وقد تمكنت هذه الدول من نصرة الثورة الجزائرية

---

[1]– محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق، ص 293.

[2]– مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 326– 327.

واستقلال الشعب الجزائري، وعملت على الاعتراف باستقلال الجزائر والترحيب بها في الهيئات الدولية والإقليمية.

الفصل الرابع:

المغرب العربي و دعم الثورة الجزائرية دبلوماسيا

المبحث الأول: الدعم الدبلوماسي الليبي

المبحث الثاني: الدعم الدبلوماسي التونسي

المبحث الثالث: الدعم الدبلوماسي المغربي.

تمهيد

لقد أكدت الثورة الجزائرية منذ انطلاقها في بيان أول نوفمبر 1954 وضوح بعدها المغاربي، وربطت مصيرها بأقطار المغرب العربي الثلاث (ليبيا، تونس، المغرب الأقصى) في إطار تحقيق الاستقلال والوحدة المغاربية، ولهذا نجد أن هذه البلدان لم تتوانى في تقديم الدعم للثورة الجزائرية خاصة بعد جلاء القوات الفرنسية عنها، وقد اختلفت مجالات هذا الدعم بين دعم مادي وعسكري، ودعم سياسي ودبلوماسي، ودعم شعبي وإعلامي.

وفي هذا الفصل سنوجز الحديث عن الدعم الدبلوماسي الذي قدمته كل من ليبيا وتونس والمغرب الأقصى للثورة الجزائرية، وسنحاول كذلك رصد مختلف أشكال هذا الدعم لمعرفة مدى تمكن دول المغرب العربي من نصرة الشعب الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1954 إلى 1962.

المبحث الأول: الدعم الدبلوماسي الليبي:

منذ انطلاق الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 لم تتوانى ليبيا لحظة واحدة في الوقوف إلى جانب كفاح الشعب الجزائري، فإضافة إلى موقفها المساند للثورة الجزائرية بذلت جهودا دبلوماسية هامة لدعم القضية الجزائرية وكسب الدعم والتأييد الدولي لها، وكانت ليبيا من بين الدول العربية الأولى التي اعترفت بجبهة التحرير الوطني ودافعت عن قضية الجزائر على الصعيد الدولي والإقليمي انطلاقا من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتماشيا مع واجب نصرة الشعب الجزائري للحصول على استقلاله.[1]

أكدت ليبيا مساندتها للثورة الجزائرية داخل جامعة الدول العربية، وكان وزير خارجيتها في تلك الأثناء سفيرا لبلاده بالقاهرة مما سمح له بتوطيد اتصالاته مع الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، ومع ممثلي الدول العربية لاتخاذ موقف ايجابي مشترك على صعيد المؤازرة السياسية لقضية الجزائر[2]، كما أكدت ليبيا في مؤتمر باندونغ بأندونيسيا عام 1955 وقوفها إلى جانب القضية الجزائرية مع مختلف الدول التي تبنت هذه القضية، ومن المعلوم أن جبهة التحرير الوطني شاركت في المؤتمر بوفد يتكون من السيدين حسين آيت أحمد وأمحمد يزيد، وكانت لهما عدة نشاطات تمثلت في تعريف المؤتمرين بالوضع في الجزائر، كما أجرى على هامشه عدة اتصالات مع العديد من الوفود المشاركة ومنها الوفد الليبي[3]، وكان أيضا لحضور

---

[1]- عبد الله مقلاتي: **دور البلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية (1945-1962)**، ج1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 234.

[2]- عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر،2010،ص228.

[3]- عمار بلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 133.

ليبيا في المؤتمر العربي ببيروت في 13 نوفمبر 1956 دورا فعالا، حيث أشار فيه الوفد الليبي إلى القضية الجزائرية في الإطار العام لقضايا العروبة.[1]

كان لأصوات التضامن الشعبية ودعوة بعض الشخصيات السياسية والنقابية والمثقفين الليبيين دورا فاعلا وراء اتخاذ الحكومة الليبية لموقفها الصريح اتجاه الثورة الجزائرية، كما طالب بعض نواب مجلس الأمة الحكومة الليبية بضرورة مقاطعة فرنسا والتخلص من معاهدة الصداقة التي أبرمتها معها في أوت 1955[2]، ولم يكتفوا بالتأييد المحلي فقط بل عملوا على تعبئة الرأي العام العربي والدولي للوقوف إلى جانب الجزائر المكافحة، وحملوا الحكومات العربية مسؤولية التأييد الفاتر لقضية الجزائر القومية، ودعوا العناصر الوطنية المؤثرة في المجتمع العربي للنهوض بمبادرة تضامنية فعالة لصالح الكفاح الجزائري[3]، وكان المناضل الليبي الهادي المشيرقي[4] أبرزهم، حيث كان يغتنم المناسبات الدينية والوطنية وانعقاد المؤتمرات والتجمعات ليرسل برقيات إلى ملوك ورؤساء العرب وإلى رؤساء الدول الإسلامية يذكرهم فيها بضرورة مناصرة الثورة الجزائرية ومحاولة وضع حد للحرب الوحشية التي تقودها فرنسا الاستعمارية[5]، كما وجه نداء دبلوماسيا ساخنا يستقطب فيه قلوبا واعية وآذانا

---

[1]– بسمة خليفة أبو نسين: **الليبيون والثورة الجزائرية**، دراسة جهود لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر في إقليم ولاية طرابلس الغرب (1954- 1962)، وزارة المجاهدين:[د.م] ،1431هـ/ 2010م، ص 160.

[2]– عبد الله مقلاتي: **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية**، ج1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص 412.

[3]– عبد الله مقلاتي– صالح لميش: **ليبيا والثورة التحريرية الجزائرية**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 226– 227.

[4]– **الهادي المشيرقي**: هو أحد أعيان مدينة طرابلس، وأحد أكبار التجار فيها، نذر نفسه لخدمة القضية الجزائرية منذ تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 وحتى إعلان الاستقلال، وربما كان له الفضل الأول في تحميس جماهير ليبيا وسكان مدينة طرابلس الغرب بوجه خاص بمأساي ومعاناة الشعب الجزائري، وضرورة تقديم العون والمناصرة له لينال حريته واستقلاله. (ينظر: محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق، ص 87).

[5]–محمد بلقاسم وآخرون: المرجع السابق ، ص 89.

صاغية في 19 جوان 1956 إلى وزراء الخارجية العرب أثناء اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وطالب المجتمعين بتخصيص نسبة من ميزانيتهم الاقتصادية لتقديم المساعدات المادية والعسكرية للثوار في الجزائر.[1]

وقد شهدت سنة 1957 تطورا في الجهود الدبلوماسية الليبية اتجاه القضية الجزائرية، فعلى مستوى العلاقات الثنائية حافظت ليبيا على علاقاتها الأخوية مع مصر وبقية البلدان العربية وأكدت على البعد القومي للقضية الجزائرية من خلال دعوة الشعوب والحكومات العربية لمضاعفة المؤازرة المادية والمعنوية للثورة الجزائرية، وأكدت على البعد المغاربي في سياستها الإقليمية باعتبارها تمثل جزء من المغرب العربي، فعقدت مع الحكومة التونسية معاهدة صداقة وتعاون في ماي 1957 وأصدرت بيانا جاء فيه[2]: "إن حل القضية الجزائرية أصبح ضرورة ملحة لاستقرار الأمن والسلام في كل المغرب العربي".[3]

وعلى مستوى المحافل الإقليمية و الدولية نجد مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي الذي عقد بالقاهرة في نهاية شهر ديسمبر 1957، والذي رحب ترحيبا حارا بالوفد الجزائري واتخذ قرارا دعا فيه إلى الاعتراف باستقلال الجزائر فورا أو إجراء مفاوضات بين جبهة التحرير الوطني على هذا الأساس وإلى إطلاق سراح الزعماء الخمسة[4] ...، وقد اتخذت فيه الحكومة الليبية خطوات عملية إزاء القضية الجزائرية،

---

[1]- بسمة خليفة أبو لسين: المرجع السابق، ص 54.

[2]- عبد الله مقلاتي: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية (1945-1962م)**، المرجع السابق، ص235.

[3]- مريم صغير: المرجع السابق، ص 96.

[4]- بسام العسلي: **جبهة التحرير الوطني الجزائري** ، ط1، دار النفائس، بيروت، 1404هـ/ 1984م، ص ص120-121.

حيث حث فيه رئيس الوزراء الليبي المجتمعين على مناصرة القضية الجزائرية ودعم الثورة التحريرية.[1]

كما شهدت هذه السنة أيضا انعقاد الدورة الثانية عشر لهيئة الأمم المتحدة والتي نوقش فيها قضية الجزائر، وأكدت فيها ليبيا وقوفها إلى جانب قضية الشعب الجزائري، حيث رد مندوبها السيد علي الحربي على مزاعم فرنسا، مفندا ادعاءاتها التي تقول بأن الجزائر مشكلة فرنسية داخلية، وأوضح في خطابه[2] مشهرا بالقمع والإرهاب المسلط على الشعب الجزائري قائلا: "إن الحرب التي شنتها الحكومة الفرنسية في الجزائر هي نموذج للحرب الاستعمارية، إن هذه الحرب التي يسميها الفرنسيون عملية تهدئة هي في الواقع أكبر الحروب الاستعمارية نظرا لما خلفته من دماء وآلام وتشريد المدنيين العزل"، وخلص في الأخير إلى بيان موقف بلاده من المشكلة الجزائرية مؤكدا على تحميل فرنسا مسؤولية عدم اعترافها باستقلال القطر الجزائري.[3]

كما نسقت الدبلوماسية الليبية خلال سنة 1958 تعاونها مع جبهة التحرير الوطني لكسب الدعم السياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية، وأكدت حضورها الدائم من خلال المؤتمرات والندوات الإفريقية ومؤازرتها لقضية الكفاح الجزائري[4]، وفي هذا الإطار وجه الوزير الليبي في مؤتمر أكرا خطابا يقول فيه: "إن الشعب الجزائري لن يرضى بأنصاف الحلول وليس هناك إلا حلا واحدا وهو الاعتراف بحريته"، وقد أقر المؤتمر الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال [5]، وفي مؤتمر

---

(1)– بسمة خليفة أبو نسين: المرجع السابق، ص 162.

(2)– عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، المرجع السابق، ص 230.

(3)– عبد الله مقلاتي– صالح نمبن: **ليبيا والثورة التحريرية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 111.

(4)– عبد الله مقلاتي: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية(1945– 1962)**، المرجع السابق، ص 239.

(5)–خليفة بسمة أبو نسين: المرجع السابق، ص 163.

منوروفيا المنعقد في نفس السنة، ألقى ممثل ليبيا وهبي البوري خطابا جاء فيه: "أن أكبر مأساة تشهدها وتعيشها الإنسانية هو ما يقع في الجزائر، أنه لا يزال هناك إخوان يقاسمون أبشع ألوان الإرهاب والتعذيب"، منتقدا السياسة الفرنسية واصفا إياها بأنها أزمة ضمير وأنها نقطة سوداء في جبين الإنسانية، ومسؤوليتها تتحملها جميع الدول التي تناصر فرنسا وتؤيدها في سياستها العدوانية والإرهابية المسلطة على الشعب الجزائري المسالم، وذكر أن هذا الشعب جزء لا يتجزأ من الأسرة الإفريقية.[1]

وفي الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي الدورة التي تزامنت مع إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، ونظرا لهذا النصر السياسي الكبير الذي حققته جبهة التحرير الوطني، لقيت القضية الجزائرية تأييدا صريحا من قبل الحكومة الليبية في هذه الدورة، حيث باشر مندوبها خطابه بالإعلان عن الاعتراف بالحكومة الجزائرية الفتية، ودعى إلى ضرورة الدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية التي تمثل إرادة الشعب.[2]

كما أكدت ليبيا تعاونها مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتنفيذ قرارات الجامعة العربية الداعمة للثورة الجزائرية، خاصة خلال ترأسها لدورة وزراء الخارجية العرب (1959- 1960)، وقد أكد وزير خارجية ليبيا في افتتاحه لمؤتمر اشتورة في أوت 1960 حرص الدول العربية على اتخاذ كل المواقف الايجابية موضحا أن الجزائر الآن في أشد الحاجة إلى المساعدة حتى يستطيع الجزائريون أن يصمدوا في وجه الاعتداء الفرنسي.[3]

---

[1]- محمد ودوح: **الدعم الليبي للثورة الجزائرية(1954- 1962)**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1434هـ/ 2012م، ص 264.

[2]- عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص ص 138- 139.

[3]- عبد الله مقلاتي- صالح لمين: **ليبيا والثورة التحريرية الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص 195- 196.

وإضافة إلى ذلك نجد أن ليبيا قد بذلت مساعي جديدة من خلال مساندة ودعم نشاط الهيئات السياسية والدبلوماسية للثورة الجزائرية في العديد من الدول التي تربطها علاقات صداقة وتعاون ومن بينها سويسرا، حيث قامت ليبيا بدور كبير في تمكين الحكومة الجزائرية المؤقتة من الانضمام إلى اتفاقية جنيف الدولية والتي تحدد سلوك المتحاربين، وكان ذلك نصرا دبلوماسيا كبيرا للجزائر تحقق في جوان 1960 بفضل قبول الحكومة الليبية التوسط لتقديم ملف الترشيح باسمها.[1]

واصلت الحكومة الليبية دعمها وتأييدها للقضية الجزائرية، ففي دورة الأمم المتحدة لسنة 1960 جاء الموقف الليبي مطابقا لمطالب الشعب الجزائري، وقد طالب ممثل ليبيا محي الدين فكيني بضرورة إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية وأشار إلى العراقيل والصعوبات التي وضعتها فرنسا في وجه الوصول إلى حل نهائي للقضية الجزائرية، وخلص في الأخير بأن الحل الوحيد هو إجراء استفتاء الشعب الجزائري عن طريق انتخابات تراقبها هيئة الأمم المتحدة، وخلال هذه الدورة قابل ممثل الوفد الليبي محي الدين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي السيد خروتشوف وأجرى معه مشاورات هامة ومنها شرح القضايا العربية وعبر عن ارتياحه لتفهمه لهذه القضايا وموقف حكومته من القضية الجزائرية.[2]

ونتيجة لهذه الجهود الدبلوماسية التي قامت بها ليبيا منذ العام الأول الذي اندلعت فيه الثورة وإلى غاية الاستقلال، جعل جبهة التحرير تتخذ من طرابلس عاصمة جديدة لها، حيث يتواجد بها أكثر من مئة عضو من طاقم الحكومة المؤقتة الجزائرية من بينهم

---

[1]- عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، المرجع السابق، ص 232.

[2]- محمد ودوع: المرجع السابق، ص 267.

فرحات عباس ووزرائه، وممثلي الجزائر في هيئة الأمم المتحدة أحمد فرانسيس [1]، عبد الحميد مهري[2]، محمد يزيد.[3]

وقد عقد فيها المجلس الوطني للثورة ثلاث مؤتمرات، المؤتمر الأول جاء بتاريخ 16 ديسمبر 1959 إلى غاية جانفي 1960م وقد صادق المؤتمر على موقف الحكومة المؤقتة حول مبدأ تقرير المصير ومنح الحكومة المؤقتة ثقة وحرية المبادرة في اتخاذ القرارات، أما المؤتمر الثاني فعقد من 9 أوت إلى 27 أوت 1961 وحددت فيه المشاريع المستقبلية بالنسبة لحرب التحرير وصادق على النصوص التي تضبط أهداف واتجاه الثورة، وبالنسبة للمؤتمر الثالث فكان في ماي 1962 وجرى في سرية تامة، حيث دعت فيه الحكومة الليبية إلى بذل المزيد من الجهود لإنجاح الثورة وتحقيق أهدافها.[4]

وبالتالي يمكن القول أن ليبيا كانت نعم السند للثورة الجزائرية ولقضيتها العادلة، ولم تتوانى ولو للحظة في تقديم الدعم الدبلوماسي لها وإسماع صوتها للعالم، سواء عن طريق علاقاتها الثنائية أو من خلال المؤتمرات والهيئات الإقليمية والدولية، والتنديد بالسياسة الاستعمارية في كل فرصة تقابلها.

---

[1]- **احمد فرانسيس:** مناضل جزائري شارك في تكوين احباب البيان والحرية سنة 1943، شارك في باريس بتكوين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وكان في المجلس الدستوري اختصاصيا في الشؤون الاقتصادية(ينظر: جريدة المجاهد: ج2، ط37، 19 سبتمبر 1958م، ص 64).

[2]- **عبد الحميد مهري** :ولد في قرية واد الزناتي في قسنطينة، مناضل في حزب الشعب وكان مسؤولا سريا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تولى مسؤولية الصحافة العربية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأشرف على تحرير جريدة صوت الجزائر، انتخب عضوا في اللجنة المركزية، أودع السجن ثم أطلق سراحه بعد أشهر من اندلاع الثورة فالتحق بجبهة التحرير الوطني في جويلية 1955، ثم عين عضوا في وفد جبهة التحرير بالخارج، قام بخدمة هامة للقضية الجزائرية في المشرق العربي، انتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة في مؤتمر 1956، وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة. (ينظر: المصدر نفسه، ص 64.)

[3]- سعاد بوتجوجة: المرجع السابق، ص 66.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 64- 65.

المبحث الثاني: الدعم الدبلوماسي التونسي

عندما اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 كانت تونس لا تزال تحت وطأة الحماية الفرنسية، ولذلك لم يكن هناك دعم تونسي واضح مقدم للثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1954 إلى 1956، وبالإعلان عن استقلال تونس في 20 مارس 1956 بادرت الحكومة التونسية إلى تقديم جميع أنواع الدعم للثورة وكان الدعم الدبلوماسي أبرزها.

وفي هذا الإطار نجد أن الدبلوماسية التونسية قدمت مساندة فعالة للثورة الجزائرية، واهتمت بحل القضية الجزائرية وإيجاد تسوية عادلة وسلمية لحربها سواء في إطار التعاون مع فرنسا أو الضغط عليها بكل الوسائل الممكنة بهدف الاستجابة لمطالب الشعب الجزائري وإنهاء حربه المرتبطة بتونس أشد الارتباط ، ومن أجل الحفاظ على الأمن بمنطقة الشمال الإفريقي [1]، وقد اعتبرت تونس أن مصير الشعب لجزائري سيكون كمصير كفاح التونسيين وأن ما يعترض المشكلة الجزائرية هو الإطار القانوني الذي تصر فرنسا على عدم إعادة النظر فيه[2].

ونجد كذلك أن تونس لم تتوانى في تقديم الدعم للقضية الجزائرية في المحافل الدولية والإقليمية المختلفة، والسعي لكسب التأييد والمساندة الدولية لها في هيئة الأمم المتحدة وأمام الرأي العام العالمي [3]، حيث تعتبر زيارة بورقيبة [4] إلى الأمم المتحدة

---

[1]– عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، المرجع السابق، ص 118.

[2]– عبد الله مقلاتي: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية**، المرجع السابق، ص 119.

[3]– عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 58.

[4]– **الحبيب بورقيبة**: ولد في أوت 1903، كان عضو في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا منذ سنة 1927، رئيسا للحزب الدستوري الحر التونسي في 1937، وأمين عام للجنة تحرير المغرب العربي سنة 1948، وأصبح رئيسا لتونس سنة 1956م (ينظر: رضا ميموني: المرجع السابق، ص 21).

يوم 22 نوفمبر 1956 أول خطوة دبلوماسية تقوم بها تونس اتجاه الثورة الجزائرية [1]، حيث ألقى الأستاذ الحبيب بورقيبة خطابا كبيرا أمام الجلسة العامة للمنطقة الأممية أعلن فيه أن تونس تناهض المعتدين وتستنكر العدوان في مصر والمجر والجزائر وفي كل مكان، وتناصر الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الحرية والكرامة.[2]

وقد التقى بورقيبة في هذه الزيارة برئيس الولايات المتحدة الأمريكية إيزنهاور وشرح له القضية الجزائرية وأطلعه على التدابير التي اقترحها على فرنسا والمتمثلة في الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ويكون هذا الاستقلال داخلا في نطاق وحدة شمال إفريقيا الواسعة والتي تضم تونس والجزائر والمغرب الأقصى، وتكون بدورها مرتبطة بفرنسا بروابط التعاون الحر أساسه حرية تقرير المصير وتكون هي ذاتها متحررة من كل شعور موروث، وطلب من الرئيس الأمريكي التدخل والمساعدة لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية.[3]

وفي بداية سنة 1957 وبالتحديد من 2 إلى 6 جانفي 1957 قام بورقيبة بعقد اجتماع مع رئيس مجلس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم [4]، وأصدرا من خلاله بلاغا مشتركا تناولا فيه عددا من المسائل ومن بينها القضية الجزائرية وأكد على حلها حلا

---

[1]- حبيب حسن الواب: **الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين (1955- 1962) التحديات والرهانات**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 142.

[2]- جريدة المقاومة الجزائرية: ط3، العدد 9، 16 شعبان 1376 الموافق ل 19 مارس 1957، ص 105.

[3]- حبيب حسن الواب: **التونسيون والثورة الجزائرية بين (1955- 1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص 299.

[4]- **مصطفى بن حليم:** ولد يوم 29 جانفي 1921 في الإسكندرية، عين وزيرا للأشغال العامة والمواصلات في أوائل سنة 1950، ثم أصبح ناظرا للأشغال العامة والمواصلات في حكومة ولاية برقة يوم إعلان استقلال ليبيا وقيام النظام الاتحادي، ثم عين وزيرا للمواصلات في الحكومة الاتحادية، أصبح رئيس الوزراء للحكومة سنة 1954 واستقال من منصبه عام 1957، ليعينه بعد ذلك الملك إدريس سفيرا لليبيا في فرنسا لغاية نوفمبر 1960. (ينظر: مصطفى أحمد بن حليم: **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي**، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، [د.ت] ص ص 12- 19).

عادلا والذي أصبح ضرورة لاستقرار الأمن في كامل المغرب العربي وذلك يكون بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال وتقرير مصيره بكامل حريته تماشيا مع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.[1]

وقد قام السفير التونسي في الأمم المتحدة المنجي سالم خلال الدورة الثانية عشر لهيئة الأمم المتحدة بلفت انتباه اللجنة إلى التأكيد على إعطاء أولوية لمناقشة القضية الجزائرية، كما قام المنجي بمساعي لدى وفد الكتلة الأفروآسيوية لتقديم لائحة مشتركة وقد وافق عليها سبعة عشر وفدا موجهة إلى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، تحدثت عن الأوضاع الجزائرية المضطربة بسبب الحرب التي أصبحت تهدد السلم العالمي، وطالبت بالاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره وبفتح مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين لإيقاف الحرب وتسوية نزاعهما وفقا لمبادئ ومقررات الأمم المتحدة.[2]

ليس هذا فقط بل واصلت تونس نشاطها الدبلوماسي في التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم والتأييد لها، حيث أقامت الحكومة التونسية علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية والآسيوية وحاولت كسبهم لصالح القضية الجزائرية، وأكدت من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات الإفريقية والأفروآسيوية مثل مؤتمر التضامن الأفروآسيوي الذي عقد في أوخر ديسمبر 1957 بالقاهرة[3]، حيث عالج من خلال رئيس الوفد التونسي السيد علي البلهوان [4] القضية الجزائرية خلال تدخلاته من عدة

---

[1]- حبيب حسن اللوايب: **الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 152.

[2]- حبيب حسن اللوايب: **التونسيون والثورة الجزائرية** ، المرجع السابق، ص ص 289- 290.

[3]- سعاد بوتجوجة: المرجع السابق، ص 85.

[4]- **علي البلهوان (1909- 1958)**: مناضل تونسي درس بباريس وانخرط في نجم شمال إفريقيا، عمل مدرسا في المعهد الصادقي، مثل الحزب في مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ساند بورقيبة وتولى عدة مسؤوليات دبلوماسية (ينظر: عبد الله مقلاتي- صالح لمين: **تونس والثورة التحريرية الجزائرية**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع الجزائر، 2013، ص 27).

نواحي مبينا بالخصوص الترابط المتين بين الجزائر وبين قضايا جيرانها، تونس والمغرب قائلا: "لوشبهنا قضية الجزائر في إفريقيا لشبهناها بقضية الهند في آسيا، فلما استقلت الهند استقلت شعوب آسيا كلها تقريبا (أندونيسيا، سيلان، بورما، الباكستان، الفيتنام)، فاستقلال الجزائر سيكون الضربة القاضية للاستعمار في إفريقيا كلها"، وواصل كلمته منددا بالسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، وخلص في النهاية إلى أنه ما لم تحل القضية الجزائرية فالاستعمار سيظل قائما في إفريقيا وغيرها.[1]

وخلال ندوة آكرا نسق التونسيون مع المغاربة وقدموا اقتراحات لتتبناها القمة في البيان الختامي، تتمثل في إعلان حق الجزائر في الاستقلال واستنكار حرب الجزائر ودعوة فرنسا للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية بمساعدة من الرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس، ودعوا جميع الأمم إلى توجيه نداء إلى فرنسا لوضع حد لحرب الجزائر، وحث هذه الأمم على الكف من مساعدة فرنسا وإنشاء لجنة دائمة لتتبع تطور الوضعية الجزائرية.[2]

تضاعفت مساعي تونس الدبلوماسية سنة 1958 حيث أكدت تونس دعمها المستمر لجبهة التحرير الوطني وتأييدها الدائم للقضية الجزائرية في إطار وحدة الشمال الإفريقي، ودعت إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في السيادة خلال اللقاءات الثنائية ومؤتمرات المغرب العربي، ففي مؤتمري طنجة والمهدية أكدت تونس وقوفها إلى جانب الجزائر، واعتبرت تحرير الجزائر هدفا أساسيا لوحدة المغرب العربي[3]، وعلى إثر هاذين المؤتمرين تأسست الحكومة الجزائرية المؤقتة وسعت الحكومة التونسية إلى الاعتراف بها بعد يوم واحد من قيامها والإعلان عنها.[4]

---

(1)- بشير سعدولي: **القضية الجزائرية في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة**، المرجع السابق، ص 109.

(2)- حبيب حسن الوليب: **الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 153.

(3)- عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، المرجع السابق، ص ص 121- 122.

(4)- عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 59.

وذهبت تونس تندد بسياسة الاضطهاد والتقتيل الممارسة ضد الشعب الجزائري ودعت الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية إلى تأييد القضية الجزائرية، وطالب ممثل تونس خلال الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة بضرورة الاعتراف بوجود طرفين متحاربين والسماح لممثل جبهة التحرير الوطني بحضور مناقشات القضية الجزائرية خلال الدورة المقبلة للأمم المتحدة، وعلى هامش انعقاد هذه الدورة أقام المنجي سليم حفلا على شرف الوفد الجزائري حضره وفد المغرب وليبيا وعدد من الدبلوماسيين والصحفيين وتم التأكيد خلاله على الدعوة لنصرة القضية الجزائرية والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.[1]

وبدأت مناقشة القضية الجزائرية خلال دورة نوفمبر 1959 للأمم المتحدة بحضور الوفد الجزائري كطرف ملاحظ، وافتتح ممثل تونس جلسة المناقشة بخطاب أكد فيه خطورة الوضع الحالي في الجزائر، وضرورة الوصول إلى حل سلمي لتجسيد اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وبعد فشل محادثات مولان ومناقشة القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة خلال أكتوبر 1960، سجلت الدبلوماسية التونسية تحركات فعالة لتأييد مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتأسف ممثل تونس على فشل مفاوضات مولان مبررا ذلك بعرقلة الوفد الفرنسي للمفاوضات، وأكد أن الحل الوحيد يتمثل في إجراء استفتاء جدي تحت إشراف الأمم المتحدة، وأكد أن بلاده ستستمر في دعم الحكومة الجزائرية المؤقتة.[2]

وقد شهدت سنة 1960 أيضا موقفا حاسما من طرف الدبلوماسية التونسية اتجاه الثورة الجزائرية ففي الندوة الإفريقية التي انعقدت في تونس والتي حققت فيها القضية الجزائرية انتصارا مهما.[3]

---

[1]- عبد الله مقلاتي: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية**، المرجع السابق،ص ص 123- 124.

[2]- عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، المرجع السابق، ص ص 123- 124.

[3]- عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 60.

وكانت سنة 1961 بداية للمفاوضات الجدية بين الطرفين الجزائري والفرنسي، وقد رأت فيها تونس فرصة سانحة لتحقيق السلم وحل القضية الجزائرية بالطرق السلمية[1]، وقد أكدت الحكومة دعمها للوفد الجزائري المفاوض من أجل الوصول إلى اتفاق نهائي في إيفيان، واستمرار التأييد والتضامن التونسي للقضية الجزائرية إلى غاية الاستقلال الجزائري.[2]

كانت هذه أبرز المواقف الدبلوماسية التي قدمتها تونس للثورة الجزائرية، والتي كانت تهدف إلى تدويل القضية الجزائرية وكسب الاعتراف الدولي بها وتحقيق انتصارها.

المبحث الثالث: الدعم الدبلوماسي المغربي

اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية في وقت كان فيه المغرب الأقصى قد قطع أشواطا معتبرة في كفاحه ضد نظام الحماية الفرنسية، فكان دعمه للثورة التحريرية في مرحلتها الأولى محدودا جدا[3]، أما بعد استقلاله سنة 1956م ، فقد لعبت دبلوماسيته دورا كبيرا في دعم الثورة الجزائرية والدفاع عن عدالة القضية الجزائرية في المحافل الدولية والإقليمية على الرغم من الضغوط والمساومات الفرنسية التي كانت تفرض عليها مقابل التخلي عن دعم القضية الجزائرية [4]، لكن هذا لم يغير من موقف المغرب اتجاه قضية أشقائه الجزائريين، حيث أعرب عن اهتمامه بهذه القضية وانشغاله بمسألة

---

[1]- مريم صغير: المرجع السابق، ص 145.

[2]- رضا ميموني: المرجع السابق، ص 116.

[3]- غيلاني السبتي: **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011، ص 120.

[4]- رضوان شافور: **العلاقات التاريخية بين المغرب والجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830- 1962)**، مجلة المعاصرة للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة الوادي، مجلد 8، العدد 1، جوان 2017، ص 73.

استمرار الحرب التي تهدد الشمال الإفريقي، وانتقد السياسة الفرنسية المسلطة على الشعب الجزائري والدعاية الفرنسية التي تنكر وجود الشخصية الجزائرية. [1]

وتكثيفا للدعم المغربي الدبلوماسي اتجاه القضية الجزائرية قام الملك محمد الخامس[2] بإرسال ولي عهده الأمير الحسن إلى الحكومة الفرنسية بباريس لينقل انشغالات المغرب بخصوص الجزائر مقترحا وساطة ملك المغرب بين السلطة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية، كما أبلغ ولي العهد الأمير الحسن أن المغرب سوف تقف إلى جانب الجزائر خلال الدورة الأممية الحادية عشر التي ستعقد في نهاية 1956.[3]

كما استنكرت سلطات المغرب بشدة عملية القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة حيث استدعت سفيرها بالعاصمة الفرنسية باريس وطالبت بشدة إعادة المختطفين إليها دون قيد أو شرط مسبق، وهددت رسميا برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي في حالة عدم اذعان فرنسا لذلك على خلفية أن الطائرة المختطفة من طرف الحكومة الفرنسية هي طائرة مدنية مغربية، وتوالت الاحتجاجات المغربية ضد العملية التي اعتبرها الملك المغربي طعنة أكثر خطورة بالنسبة لشرفه من حادثة تنحيته عن العرش على اعتبار أن اختطاف زعماء الثورة الجزائرية قد وقع في بلاده. [4]

---

[1]- عبد الله مقلاتي: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية**، المرجع السابق، ص 186.

[2]- **محمد الخامس**: من ملوك المغرب الأقصى، ولد في فاس سنة 1909، تولى السلطة وهو ابن ثماني عشرة سنة في عام 1927، طالب السلطات الفرنسية عام 1952 باستقلال المغرب الكامل فكان هذا سببا في خلعه ونفيه سنة 1953 مع أسرته إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر، عاد إلى بلاده سنة 1955 واعترفت فرنسا واسبانيا باستقلال المغرب الأقصى سنة 1956، واعلن محمد الخامس نفسه ملكا على المغرب عام 1957 متخليا عن لقب السلطان توفي سنة 1961. (ينظر: فراس البيطار: **الموسوعة السياسية والعسكرية** ، ج3،ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 965- 967).

[3]- رضوان شافور: المرجع السابق، ص 74.

[4]- مريم صغير: المرجع السابق، ص 160.

وقد اعتمدت الدبلوماسية المغربية في الدفاع عن القضية الجزائرية أيضا على هيئة الأمم المتحدة لطرح القضية الجزائرية وتدويلها من أجل الاعتراف بوجود الهوية الجزائرية واستقلالها عن الكيان الفرنسي، إذ أكد المغرب في أول جلسة يحضرها بالأمم المتحدة على لسان وزير الخارجية أحمد بلافريج [1] على ضرورة تدويل المشكل الجزائري والاعتراف بوجود الكيان الجزائري ودعا لإيجاد تسوية سلمية للمأساة الجزائرية المؤلمة[2]، كما قامت السفارة المغربية في الولايات المتحدة بتحضير ملف يحوي مجموعة من الوثائق تخص الوضع في الجزائر بداية شهر جانفي 1957 للوفد المغربي في الأمم المتحدة، تكون من وسائل دعائية وحججا عن السياسة القمعية والجرائم اللا إنسانية التي ترتكبها فرنسا في الجزائر، منها أعداد من جريدة لوبسارفاتور، وجريدة لكسبريس، وكتاب بيارسيمون بعنوان ضد الشعب، وكتاب آرون تحت عنوان معاناة جزائرية... [3]

وعند زيارة ملك السعودية العربية سعود بن عبد العزيز إلى المغرب الأقصى في 22 فيفري 1957 عبر محمد الخامس عن ضرورة التضامن مع الثورة الجزائرية

---

[1]- **أحمد بلافريج:** ولد بالرباط سنة 1908، كان من مؤسسي وقيادي جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا وقد آلت إليه رئاستها، وربط هناك علاقات مع عدد من الشخصيات الفرنسية المناضلة للاستعمار، ووقف ضد الظهير البربري عام 1930، كان من العناصر المحركة لكتلة العمل الوطني التي ظهرت في الثلاثينيات، في عام 1943 كان من مؤسسي حزب الاستقلال وأول من تولى أمانته العامة، ومن مهندسي وثيقة المطالبة بالاستقلال في ماي 1949، نفي إلى جزيرة كورسيكا وأطلق سراحه عام 1946، وبعد عودته إلى المغرب أسس صحيفة العلم، سافر إلى نيويورك عام 1952 للدفاع عن استقلال المغرب، أسندت إليه عدة مهام وزارية بعد استقلال المغرب وتوفي سنة 1990. (ينظر: برنو توفيق: **المغرب الأقصى والثورة الجزائرية (1954- 1962)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران 2014- 2015، ص 86).

[2]- عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، المرجع السابق، ص 186.

[3]- برنو توفيق: المرجع السابق، ص 171.

وشعبها مهما كانت الظروف والأحوال، وتطرق كذلك إلى القضية الجزائرية التي يجب أن تحل وفقا لرغبة الشعب الجزائري.[1]

وفي 13 جوان 1957 عقدت مجموعة الدول الآفروآسيوية اجتماعا برئاسة أمحمد بن عبود مندوب المغرب الأقصى في الأمم المتحدة لبحث مسألة الجزائر على ضوء التطورات الأخيرة لاسيما منها مجزرة ملوزة التي وقعت يوم 28 ماي 1957، كما قام أمحمد بن عبود رفقة سفير تونس وسوريا في واشنطن بمقابلة وزير الخارجية الأمريكي راونتري، موضحين خطورة الوضع بالجزائر، وعدم قبول الحكومة الفرنسية التفاوض مع الجزائريين وعدم الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[2]

وخلال نفس السنة صرح السفير المغربي في مؤتمر جمعية الصداقة الأمريكية مع الشرق الأوسط المنعقد يومي 25 و 26 مارس 1957 بشأن الجزائر "أن المغرب لا يحس بالأمن مادامت المعارك أمام بابه، وأن معاناة إخواننا الجزائريين تمنع المغاربة من النوم الهنيء" [3].

تواصل الدعم الديلوماسي المغربي للثورة الجزائرية ،حيث شهد نهاية شهر ديسمبر سنة 1957 انعقاد الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة والتي ألقى فيها الملك محمد الخامس خطابا مؤثرا على مناقشات القضية الجزائرية في تقرير مصيره ودعا طرفي النزاع لإجراء مفاوضات تضع حلاً للمشكل الجزائري ، وألقى ممثل المغرب بالأمم المتحدة أحمد العراقي[4] خطاباً جاء فيه: " إن القضية الجزائرية لا تتطلب مجرد

---

[1]- علالي السبتي: المرجع السابق، ص 173.

[2]- بزنو توفيق: المرجع السابق، ص ص 169- 170.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 96- 97.

[4]- عبد الله مقلاتي: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية**، المرجع السابق، ص 190.

إصلاحات بل هو مشكل سياسي لن يحله إلا الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره بنفسه" [1].

كما اجتهد ممثلوا المغرب بالأمم المتحدة في طرح القضية الجزائرية وكسب التأييد الدولي والعمل على تنسيق المواقف الدبلوماسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، ومختلف الفعاليات لمناصرة القضية الجزائرية من أجل دعم مطالب الشعب الجزائري في الاستقلال والتنديد بالسياسة الفرنسية وتأييد مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة في الدعوة لإجراء مفاوضات مباشرة على أساس حق تقرير المصير وهو مطلب أيدته العديد من الدول خلال دورة ديسمبر 1958[2]، وخلال انعقاد الدورة الخامسة عشر في أكتوبر 1960، ترأس الأمير الحسن الثاني الوفد المغربي بأمر من الملك محمد الخامس، وقد أكد على ضرورة تدخل الأمم المتحدة لإيقاف الحرب بالجزائر، وصرح بأن تدخلها هو وحده القادر على وضع حد لتلك الحرب في الجزائر ومنح الشعب الجزائري استقلاله [3]، وجدد اعتراف المغرب في أن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الناطق الوحيد باسم الشعب الجزائري، وأنها المفاوض الرسمي للوصول إلى تسوية سلمية، ورغم اعتراف فرنسا بالحكومة المؤقتة كمفاوض وحيد إلا أنها عمدت إلى عرقلة المفاوضات، مما دفع بالوفد المغربي إلى التدخل والمطالبة بالإسراع في المفاوضات بين الجزائر وفرنسا وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة للوصول إلى الاستقلال التام للشعب الجزائري والتأكيد على وحدته الترابية خلال دورة الأمم المتحدة لسنة 1961م [4].

---

[1]– إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 106.

[2]– عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، المرجع السابق، ص ص 187، 189.

[3]– برنو توفيق: المرجع السابق، ص 173.

[4]– عبد الله مقلاتي: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية**، المرجع السابق، ص ص192– 193.

لم يكتف المغرب الأقصى في دعمه الدبلوماسي للقضية الجزائرية على مستوى الأممي فقط، بل امتد أيضا إلى القارة الإفريقية، فمثلا في مؤتمر آكرا يوم 6 أفريل 1958[1] أكد فيه ممثل المغرب تأييد بلاده لقضية الشعب الجزائري وضرورة تكثيف الجهود المؤيدة لمطالب جبهة التحرير الوطني.[2]

كما بادرت الحكومة المغربية والدبلوماسية المصرية إلى الدعوة لعقد مؤتمر منوروفيا في أوت 1959 شاركت فيه الحكومة الجزائرية المؤقتة، واعترفت خلاله غانا وليبيريا بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وأوصى المؤتمرون بالاعتراف بحق تقرير مصير الشعب الجزائري ومواصلة التنسيق الدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، وخلال المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلة بأديس أبابا في جوان 1960 أكد ممثل المغرب أحمد طيبي في خطابه: "أن واجب إفريقيا يتمثل في عدم الانخداع بمؤامرات الاستعمار، ومساعدة الجزائر في الميدان السياسي وفي كل الميادين الأخرى لتمكينها من مواصلة الحرب ..." [3]، وفي مؤتمر الدار البيضاء في مطلع سنة 1961 اكد المؤتمرون وقوفهم إلى جانب القضية الجزائرية ومساندة محمد الخامس للثوار الجزائريين عندما قال: "ونؤكد لهم وقوفنا بجانبهم موقف التأييد والمؤازرة لأن قضيتهم قضيتنا ونضالهم نضالنا مطالبين بمنح الجزائر حقها في الحرية والاستقلال بدون قيد أو شرط".[4]

وفيما يخص دور المغرب الأقصى داخل الجامعة العربية وعلى مستوى الدول العربية فإننا نسجل العودة القوية للتوجه القومي في سياسة الحكومة المغربية منذ سنة 1959، حيث كان لمزاوجة السياسة المغربية بين التوجه العربي دعامة قوية لمواقف

---

[1]– برنو توفيق: المرجع السابق، ص 173.

[2]– عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، المرجع السابق، ص ص 189– 190.

[3]– عبد الله مقلاتي: **دور بلدان المغرب في دعم الثورة التحريرية**، المرجع السابق، ص 194.

[4]– برنو توفيق: المرجع السابق، ص ص 173– 174.

الحكومة الجزائرية المؤقتة، إذ أكد المغرب وقوفه مع الدول العربية لمساندة الثورة الجزائرية وتأييد قضية الشعب الجزائري في إطار جامعة الدول العربية. [1]

لقد كانت للمواقف المغربية الدبلوماسية دور فعال في نصرة قضية الشعب الجزائري، حيث شكلت دعامة قوية للقضية الجزائرية سواء في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، أو في المؤتمرات الدولية والإقليمية، أو حتى من خلال علاقاتها الخارجية مع الدول العربية والغربية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن بلدان المغرب العربي الثلاث (ليبيا، تونس، المغرب الأقصى) قد أبدت اهتماما كبيرا بالثورة الجزائرية العادلة، وكانت نعم السند لها ولشعبها المكافح، فقد بادرت في الدفاع عن القضية الجزائرية والتعريف بها في المؤتمرات الدولية والإقليمية المختلفة كمؤتمر آكرا عام 1958، مؤتمر الدار البيضاء عام 1961 ... وغيرها، وكذلك في هيئة الأمم المتحدة وداخل الجامعة العربية عند

[1]– عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، المرجع السابق، ص 192.

انضمامهم إليها، وعملت أيضا على حشد الدعم وكسب التأييد الدولي لها والمناهضة بالاستعمار الفرنسي وبسياسته التعسفية في حق الشعب الجزائري.

وعليه فإن بلدان المغرب العربي كان لها أثر كبير في نصرة الثورة الجزائرية رغم تفاوت إمكانيات كل دولة عن الأخرى في تقديم المساندة والدعم للشعب الجزائري.

خاتمة

خاتمـــــة

بعد العرض والتحليل لموضوعنا الموسوم بدور الدبلوماسية العربية في دعم الثورة الجزائرية (1954-1962م)، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ شكلت مجموعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية نقطة ايجابية بالنسبة للجزائريين، حيث ساهمت في تبلور فكرة الكفاح المسلح،والذي انطلقت شرارته الأولى في الفاتح من نوفمبر 1954م وشملت مختلف ربوع الوطن لتثبت للعالم اجمع أن الجزائر جزائرية وليست فرنسية.
- ✓ عملت الثورة التحريرية على تدويل قضية شعبها بإستراتيجية محكمة بالاعتماد على جبهة التحرير الوطني، والتي أدركت أن الكفاح المسلح في الداخل مرهون بحركة دبلوماسية واسعة في الخارج ، تكسبها الدعم والتأييد الدولي لضمان استمرارية الثورة التحريرية وتحقيق هدفها في الاستقلال والتحرر من قبضة الاستعمار.
- ✓ إن الدعم الدبلوماسي الذي قدمته أقطار الوطن العربي لم يكن وليد العدم بل جاء نتيجة لجهود دبلوماسية جزائرية حثيثة قام بها شخصيات سياسية وطنية كـــ الشاذلي المكي، مصالي الحاج، محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورثلاني وغيرهم، هدفها ربط علاقات خارجية مع الوطن العربي والتعريف بالمشكل الجزائري.
- ✓ كان لشعوب ومنظمات الدول العربية دور فعال في دفع أنظمتها السياسية إلى اتخاذ مواقف جدية اتجاه الثورة الجزائرية، كما طالبوا القوى المناهضة للاستعمار والحركات النقابية العالمية بالتضامن مع القضية الجزائرية والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

- ✓ كان أول انجاز حققته الثورة الجزائرية من خلال الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الجامعة والدول العربية مشاركتها في أكبر المحافل الإقليمية والدولية المتمثلة في مؤتمر باندونغ عام 1955م ، وهيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة سنة 1955م.
- ✓ بالرغم من الضغوطات المفروضة على الدول المؤيدة للثورة الجزائرية من طرف القوى الاستعمارية ، إلا أن هذه الدول أبت عدم التخلي عن دعم وتأييد الثورة الجزائرية، وذلك لإيمانها بعدالتها وشرعيتها من جهة، و رغبة في التخلص من السيطرة الاستعمارية وتحقيق الوحدة العربية من جهة أخرى.
- ✓ لقد اتضحت معالم الدعم الدبلوماسي العربي للثورة الجزائرية من خلال القرارات التي أصدرتها مختلف المؤتمرات الأفروآسيوية ذات الطابع السياسي، كمؤتمر شعوب الأفروآسيوية بالقاهرة عام 1957م ، ومؤتمر الدار البيضاء عام 1961م، بالإضافة إلى قرارات هيئة الأمم المتحدة التي كانت حاسمة في أمر القضية الجزائرية.
- ✓ لقد عملت الدبلوماسية العربية على تكثيف جهودها الرامية إلى نصرة القضية الجزائرية خاصة مع الانتصارات التي حققتها الثورة بعد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م ، وتأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م .
- ✓ لقد كانت الزيارات العربية المختلفة لدى الدول الأفروآسيوية والأوروبية من اجل التعريف بالقضية وكسب الدعم والتأييد لها، أحد أشكال الدعم الدبلوماسي الذي قدمته الأمة العربية للثورة الجزائرية.
- ✓ إن ما زاد في قوة الدبلوماسية الجزائرية الاعتراف العربي مشرقاً ومغرباً بالحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس، والسعي لكسب الاعترافات الدولية بها وتأييد مواقفها في هيئة الأمم المتحدة.
- ✓ لقد استطاعت الدبلوماسية العربية بفعل مجهوداتها المستمرة من تدويل القضية الجزائرية وجلب الاعتراف الدولي بها، كما كان لها دور في دفع فرنسا للجلوس

على طاولة المفاوضات مع الحكومة المؤقتة ، ومن ثم كانت عاملاً في استقلال الجزائر .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: إحدى قرارات مجلس جامعة الدول العربية بخصوص القضية الجزائرية[1].

قضية الجزائر

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتي:

أ. عرض قضية الجزائر على مجلس الأمن

"توصي اللجنة السياسية بأن تبعث حكومات الدول الأعضاء بالتعليمات إلى مندوبيها لدى الأمم المتحدة مؤكدة المضي قدما في مؤازرة قضية الجزائر بمختلف الوسائل بما في ذلك عرض الأمر على مجلس الأمن وإبداء مقترحات المندوبين بالنسبة لما ينبغي أن تبذله دول الجامعة من جهود في هذا الشأن و تأييد خطتهم في التضامن مع مندوبي المجموعة

الآسيوية الإفريقية تنفيذا لقرارات باندونغ وخدمة للعدالة والسلام العالمي. وتفوض اللجنة السياسية المندوبين في اتخاذ ما يرونه في الموضوع".

ب. المساعي الدبلوماسية

"توصي اللجنة السياسية الدول الأعضاء بدوام بذل المساعي الدبلوماسية لدى باندونغ ودول حلف شمال الأطلسي وغيرها من الدول لتأييد حقوق الشعب الجزائري والوصول إلى تسوية عادلة تحقق مطالبه الطبيعية المشروعة في الحرية وتقرير المصير. وتفويض الأمين العام للجامعة في أن يقوم بكل ما يراه في سبيل الوصول إلى هذه التسوية".

ج. مساعدة الجزائر

"توصي اللجنة السياسية الدول الأعضاء بدوام بذل مساعداتها للجزائر".

د. موضوع مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا

"نظرا لتفاقم الحالة في الجزائر تفاقما قد يضطر الدول العربية على الرغم من مساعيها الدبلوماسية إلى اتخاذ قرار بمقاطعة فرنسا .. قررت اللجنة السياسية تأليف لجنة فنية من مندوبي الدول الأعضاء تقوم بدراسة موضوع مقاطعة فرنسا من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في أقرب فرصة ممكنة قبل نهاية الدورة الحالية. وعلى الدول الأعضاء أن توفي الأمانة العامة للجامعة بأسماء مندوبيها فورا وأن تسهل للجنة مهمتها بتزويدها بجميع ما تطلبه من معلومات وبيانات".

[1]- أحمد بشبري: المرجع السابق، ص ص 170-171.

الملحق رقم 02: اعترافات الدول الأولية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حسب الترتيب الزمني[1]

الرقم	اسم الدولة	تاريخ الاعتراف
1	العراق	19سبتمبر 1958
2	ليبيا	19 سبتمبر 1958
3	المغرب	19 سبتمبر 1958
4	تونس	19 سبتمبر 1958
5	السعودية	20سبتمبر 1958
6	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958
7	مصر	21 سبتمبر 1958
8	اليمن	21 سبتمبر 1958
9	الصين	22 سبتمبر 1958
10	السودان	22 سبتمبر 1958
11	الفيتنام	26 سبتمبر 1958
12	أندونيسيا	27 سبتمبر 1958
13	غينيا	30 سبتمبر 1958
14	سنغوليا	15 ديسمبر 1958
15	لبنان	15 جانفي 1959
16	يوغسلافيا	12 جوان 1959
17	غانا	10 جويلية 1959
18	الأردن	20 سبتمبر 1959
19	ليبيريا	07 جوان 1960
20	الطوغو	17 جوان 1960
21	الاتحاد السوفياتي	03 أكتوبر 1960
22	مالي	14 فيفري 1961
23	الكونغو	19 فيفري 1961
24	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
25	بلغاريا	29 مارس 1961
26	باكستان	أوت 1961

[1]- إسماعيل دبش : المرجع السابق، ص 254.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ **أولا: المصادر**

أ- **الكتب**

1. أحمد بن حليم مصطفى: **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي** ، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر،[د.ت] .
2. بن عبود امحمد: **مكتب المغرب العربي في القاهرة (دراسات ووثائق)** ، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1992.
3. حربي محمد: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد- صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
4. الديب فتحي: **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، ط 1، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984.
5. عارف جميل: **عبد الرحمن عزام**، ج 1، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، .
6. العسكري إبراهيم: **لمحات مشرقة من مسيرة الثورة الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث، قسنطينة، 1992.
7. الفاسي علال: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ط 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.
8. فؤاد سعد زغلول: **عشت مع ثوار الجزائر**، دار العلم للملايين، بيروت،[د.ت] .
9. قليل عمار: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 1، ط 1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1412هـ / 1991م.
10. محمد البشير الإبراهيمي: **في قلب المعركة**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2007.
11. المدني أحمد توفيق : **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

12. مهساس أحمد: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود – محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

13. ميرن روبير: **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، ط 3، منشورات دار الآداب، بيروت، 1981.

14. نايت بلقاسم مولود قاسم: **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر** ، شركة دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2007.

15. الورثلاني الفضيل: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

ب-الجرائد

1. جريدة المقاومة الجزائرية: ط3، العدد 9، 16 شعبان 1376 الموافق ل 19 مارس 1957.

2. جريدة المجاهد: ج2، العدد37، 19 سبتمبر 1958م.

ثانيا: المراجع:

أ- **باللغة العربية:**

1. الإبراهيمي أحمد طالب: **آثار البشير الإبراهيمي** ، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

2. إحدادن زهير: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954 – 1962)**، ط1،[د.ن]،[د.م]، 2007.

3. أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1962 –1965)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

4. أزغيدي محمد لحسن – بوقشور صالح محمد: **أصدقاء الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

5. بشيري أحمد: **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، ط 2، دار ثالة،[د.م]، 2009.

6. بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**، ج 1، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر ،2006.

7. بلاسي نبيل: **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،[د.م] ،1990.

8. بلحاج صالح: **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1428هـ / 2008م.

9. بلعباس محمد: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2009.

10. بلقاسم محمد وآخرون: **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية– الجهة الشرقية– (1954–1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007.

11. بن حمودة بوعلام: **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954**، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

12. بن سلطان عمار وآخرون: **الدعم العربي للثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

13. بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

14. بوضربة عمر: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954 – 1960**، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

15. بوضربةعمر: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958– جانفي 1960**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

16. بوعزيز يحي: **ثورات القرن العشرين**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

17. خليفة أبو لسين بسمة: **الليبيون والثورة الجزائرية**، دراسة جهود لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر في إقليم ولاية طرابلس الغرب (1954– 1962)، وزارة المجاهدين،[د.م] ،1431هـ/ 2010م.

18. دبش إسماعيل: **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954 – 1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2009.

19. الزبيري العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

20. سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

21. سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية(1830 – 1945)**، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

22. سعيود أحمد: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (01 نوفمبر 1954 – 19 سبتمبر 1958)**، وزارة الثقافة، [د.م]، 2002.

23. الشريف عباس محمد: **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، دار الفجر، 2005.

24. صالح العمري عمر: **موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954– 1962**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

25. صغير مريم: **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954 – 1962)**، ط 2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

26. طلاس مصطفى: **الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

27. الطيب العلوي محمد: **مظاهر المقاومة الجزائرية(1830 – 1954)**، ط 3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2000.

28. عباس محمد: **ثوار عظماء**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .

29. عباس محمد: **نصر بلا ثمن– الثورة الجزائرية (1954– 1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

30. عبد المنعم فارس: **جامعة الدول العربية 1945 – 1985** دراسة تاريخية وسياسية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

31. العربي الزبيري محمد: **الثورة الجزائرية في عامها الأول** ، ط 1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1404هـ – 1984م.

32. العربي الزبيري محمد: **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1962)**، ج 2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، [د.م]،1999.

33. العربي الزبيري محمد: **كتاب مرجعي في الثورة التحريرية (1954 – 1962)**، دار هومة للنشر، بوزريعة، الجزائر، 2007.

34. العسلي بسام : **الأمير خالد الهاشمي الجزائري** ، ط 2، دار النفائس، بيروت،1404هـ – 1984م.

35. العسلي بسام: **جبهة التحرير الوطني الجزائري** ، ط1، دار النفائس، بيروت،1404هـ/1984م.

36. علي داهش محمد: **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

37. عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، ط 1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002.

38. العيد مطمر محمد: **ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1954 – 1962) (أوراس النمامشة أو فاتحة النار)**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، [د.ت].

39. غربي الغالي: **فرنسا والثورة الجزائرية(1954 – 1958)**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

40. قندل جمال: **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية(1954 – 1956)**، ج 1+2، وزارة الثقافة، الجزائر،[د.ت].

41. لميش صالح: **الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية**، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2010.

42. مرتاض عبد المالك: **دليل مصطلحات الثورة الجزائرية(1954 – 1962)**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية الجزائر،[د.ت].

43. مقلاتي عبد الله – لميش الصالح: **مصر والثورة الجزائرية** ، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

44. مقلاتي عبد الله – لميش صالح: **تونس والثورة التحريرية الجزائرية** ، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

45. مقلاتي عبد الله – لميش صالح: **ليبيا والثورة التحريرية الجزائرية**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

46. مقلاتي عبد الله: **أعلام وأبطال الثورة التحريرية**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

47. مقلاتي عبد الله: **التاريخ السياسي للثورة التحريرية**، ط 1، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

48. مقلاتي عبد الله: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي** ، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر ،2010.

49. مقلاتي عبد الله: **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية** ، ج1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

50. مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954 – 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012.

51. مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

52. مقلاتي عبد الله: **دور البلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية (1945-1962)**، ج1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

53. مناصرية يوسف : **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين (1919 – 1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

54. هلال عمار: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 - 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون،[د.ت].

55. ودوع محمد: **الدعم الليبي للثورة الجزائرية(1954- 1962)**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1434هـ/ 2012م.

56. وزارة المجاهدين: **الدبلوماسية الجزائرية من(1830 إلى 1962)**، ط 2، دار هومة، الجزائر، 2007.

57. وزارة المجاهدين: **من يوميات الثورة الجزائرية، (1954 – 1962)**، حقوق التأليف والنشر محفوظة للمتحف الوطني للمجاهد،[د.م]، 1999.

ب- باللغة الأجنبية:

1. Ben jamin Stora: **messali hadj (1898 / 1974) piollier de nationalisme Algérien**, Editions l'harmatan, Paris.
2. *CHabane Nordine : **guerre d'algérie et lutte de liberation,** editions houma, alger.2013.*
3. *Tiguia Mouhamed: **l'Algérie en guerre**, l'office de publications universitaires, Alger, 2007 .*

❖ **الأطروحات**

1. برنو توفيق: **المغرب الأقصى والثورة الجزائرية (1954- 1962)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران 2014- 2015.
2. بن عتيق بن علي المالكي فهد: **العلاقات السعودية الجزائريين خلال الفترة 372هـ- 1462هـ/ 1962م- 2005م**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1431هـ/ 2010م.
3. بودلاعة رياض: **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية(1954 – 1962)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جاعة منتوري، سطيف، 2005- 2006.
4. بولجويجة سعاد: **القضية الجزائرية والمجتمع الدولي(1954-1962)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2016-2017.
5. ثابت سليمة: **مكتب جبهة التحرير ببغداد ودعم العراق للثورة الجزائرية(1956-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2010- 2011.

6. جياب فاروق: **الحبيب بورقيبة وسياسته اتجاه الثورة التحريرية الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016 – 2017.

7. حسن اللولب حبيب: **التونسيون والثورة الجزائرية بين (1955- 1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006- 2007.

8. السبتي غيلاني: **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011.

9. سعدوني بشير: **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي(مواقف الدول العربية والجامعة العربية (1954-1962) من الثورة الجزائرية من خلال الخطاب الرسمي)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 – 2009.

10. شبلي أمال: **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1956)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،2005- 2006.

11. ميموني رضا: **دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 – 2012.

12. نابي عبد القادر: **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014 – 2015.

❖ **الموسوعات**

1. البيطار فراس: **الموسوعة السياسية العسكرية**، ج2، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
2. البيطار فراس: **الموسوعة السياسية والعسكرية** ، ج3،ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

❖ **المجلات والمقالات:**

1. بن عجلان الحارثي تركي: **دور المملكة العربية السعودية في دعم استقلال بلدان المغرب العربي** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للآداب، جدة، مجلد 12، 1424هـ/2004م.
2. سعيود أحمد: **تدويل القضية الجزائرية**، مجلة المصادر، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، العدد 15، السداسي الأول، 2007.
3. حسن اللولب حبيب: **الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين (1955-1962) التحديات والرهانات**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.
4. خيشان محمد: **تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال فترة (1954 – 1956)**، مجلة المصادر، العدد 14، السداسي الثاني، الجزائر، 2006.
5. سحولي بشير: **موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية بين 1945 – 1962**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 2.
6. سعدوني بشير: **الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة** ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 08، نوفمبر 2016.
7. سعدوني بشير: **القضية الجزائرية في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة 26 ديسمبر 1957- 01 أكتوبر 1958**، مجلة الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر 2، السنة 03، العدد 05، نوفمبر 2016.
8. سعدوني بشير: **تطور موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائر2 ، المجلد 2، العدد 4، 2014.

9. سعيود أحمد: **القضية الجزائرية في مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية** ، مجلة المصادر، العدد 29، السداسي الأول، 2017.

10. شافو رضوان: **العلاقات التاريخية بين المغرب والجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830- 1962)**، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة الوادي، مجلد 8، العدد 1، جوان 2017.

11. عباس سليمان السبعاوي فهد: **موقف سوريا من القضية الجزائرية(1954- 1962)**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، مجلد 08، العدد 02، 2013.

12. قبائلي أمال: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة(1957- 1958)**، مجلة المصادر، العدد 29، السداسي الأول، 2017.

13. مقلاتي عبد الله: **أحمد الشقيري دبلوماسي القضية الجزائرية في الأمم المتحدة**، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 8، السداسي الأول، 1439هـ / 2018م.

فهرس المحتويات

العنوان	ص
شكر	
وإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الثورة الجزائرية ونشاطها الدبلوماسي	
تمهيد	6
المبحث الأول: ظروف اندلاع الثورة التحريرية	18-7
المبحث الثاني: اندلاع الثورة التحريرية	23-19
المبحث الثالث: النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954 – 1962	28-23
الفصل الثاني: جهود الجامعة العربية في دعم الثورة الجزائرية دبلوماسيا	
تمهيد	31
المبحث الأول:موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية(1945 – 1954)	37-32
المبحث الثاني: موقف الجامعة العربية من اندلاع الثورة التحريرية وتطوراتها (1954 – 1956)	41-37
المبحث الثالث: دعم وتأييد الجامعة العربية للثورة الجزائرية في المحافل الدولية (1956 – 1962)	46-41
الفصل الثالث: المشرق العربي ودعم الثورة الجزائرية دبلوماسياً	
تمهيد	49
المبحث الأول: أقطار واد النيل (مصر– السودان)	58-50

المبحث الثاني: دول الهلال الخصيب (سوريا- العراق - الأردن" أنموذجا")	74-59
المبحث الثالث: دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية – الكويت "أنموذجا	79-74
الفصل الرابع: المغرب العربي ودعم الثورة الجزائرية دبلوماسيا	
تمهيد	82
المبحث الأول: الدعم الدبلوماسي الليبي	90-83
المبحث الثاني: الدعم الدبلوماسي التونسي	95-90
المبحث الثالث: الدعم الدبلوماسي المغربي.	100-95
خاتمة	105-104
قائمة الملاحق	109-107
قائمة المصادر والمراجع	120-111
فهرس المحتويات	123-122

تم بحمد الله